الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــــــة التحـــــــدي سرت
كليـــــــــة الآداب والتربية
قســـم الاجتمـــاع

البطالة وعلاقتها بالجريمة

دراسة ميدانية عن الشباب النزلاء بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراتة

بحث مقدم لإستكمال درجة التخصص العالي (الماجستير)
في علم الاجتماع

الطالبـــة : نجـــاة خليفـــــة الزروق
المشرف : الدكتور إبراهيم على الجيار

العام الجامعي
2008 – 2007

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية قسم / علم الاجتماع

(البطـــــالة وعلاقتهـــــا بالجريمـــــة)

* دراسة ميدانية على الشباب المتواجدين بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراته *

إعداد :ـ نجاة خليفة سالم الزروق .

أعضاء لجنة المناقشة:ـ

1-.د. إبراهيم علي الجيار .

2-.د. محمد عبد الحميد الطبولي

3-.د. حسن ونيس عباس

توقيع

يعتمد

أ.رحمة ابوبقينة عبد السلام

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بالكلية

يعتمد

د. محمد الساعدي اصبيع

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

قَالَ اللهُ تعَالى :

﴿ هُوَ الَّذي جَعَلَ لَكَمَ الأرْضَ ذلـــولاً فامْـــشُوا فـــي مَنَاكِبهَا وكُلُوا مِنْ رزْقِه ، وإلَيْهِ النُّشُورُ ﴾

(الملك، الآية:15)

الإهـــ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد :

أدت الزيادة المطردة في حجم السكان ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وظروف الحياة العصرية المعقدة إلي بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ومن أهم تلك المشكلات مشكلة الشباب العاطلين عن العمل ، والتي أصبحت مشكلة عالمية مؤرقة تعاني منها دول العالم .

وهذه المشكلة قد ينجم عنها الكثير من المشاكل المختلفة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والدينية والأمنية والصحية وغيرها من المشاكل ، مما يؤدي في النهاية إلي زيادة العبء على المجتمع وذلك بسبب مواجهته لتلك المشاكل التي قد تحدث ، ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها .

ولما كان البحث يركز على الجريمة والتي قد يكون وقوعها بسبب مشكلة البطالة ،والجريمة كما هو معروف لها عواقب وخيمة تضر بالفرد وبالأسرة وبالمجتمع ، خاصة إذا لم يتم مواجهتها بالشكل المُناسب ، وحيث أنه من الصعب جداً القضاء عليها بشكل نهائي بسبب ارتباطها بوجود الإنسان ، ولكن يمكن الحد من انتشارها وتخفيض نسبة وقوعها في المجتمع من خلال سد الثغرات التي يتوقع أن تكون منفذاً لوقوع الجريمة ، كالزيادة السريعة في حجم السكان ، وضعف أو عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل عام وعدم استطاعتها الصمود أمام تلبية الحاجات والمتطلبات الضرورية في المجتمع ، كذلك كقلة الفرص الوظيفية أمام الباحثين عنها ، كل ذلك يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

ولقد جرت معالجة موضوع الدراسة الحالية في ثمانية فصول ، تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة وعنى بتحديد مشكلة البحث وأهمية الدراسة وأهدافها ، وتعريف أهم المُصطلحات والمُتغيرات الواردة بالدراسة .

بينما تناول الفصل الثاني حجم مشكلة البطالة عالمياً وعربياً ومحلياً ، وقد بينت المعلومات المتاحة أن مشكلة البطالة مشكلة عالمية تصيب كافة المجتمعات المُتقدمة والنامية على السواء .

وعلي الصعيد المحلي أوضحت الدراسة أن مشكلة البطالة كظاهرة اجتماعية لم تظهر في المجتمع الليبي إلا مع بداية عقد التسعينات ، حيث تزايد عدد الخرجين والخريجات من التخصصات التعليمية المُختلفة ولم يستطيع سوق العمل استيعابهم ، إضافة إلى النمو المُطرد في الزيادة السكانية

والأهم من كل ذلك وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي زادت وساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع معدل البطالة بين أبناء المجتمع حيث نجد المئات منهم بدون عمل رغم أنهم مؤهلين ومُدربين .

وتناول الفصل الثالث أهم النظريات المتعلقة بالجريمة وكذلك العوامل الاقتصادية وعلاقتها بالفعل الإجرامي .

وتناول الفصل الرابع اتجاهات الجريمة بشكل عام والتركيز على بعض أنماطها في الجماهيرية للتعرف على مدى التركيز العددي للجرائم وتذبذبها ارتفاعاً وانخفاضاً عبر السنوات العشر 95-2004 ف .

وفي الفصل الخامس الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مبوبة إلى دراسات عالمية وعربية ومحلية .

ثم تناول الفصل السادس الإجراءات المنهجية التي استخدمتها الدراسة من أجل تحقيق أهدافها ، حيث يتناول الأسلوب المنهجي ونوع الدراسة وتحديد المنهج المُستخدَم في الدراسة ، إضافة إلى تحديد مصادر و أدوات جمع البيانات ، والأسلوب التحليلي الذي جرت وفقه الدراسة والذي يشمل تحديد الوسائل الإحصائية التي استخدمت .

أما الفصل السابع فقد تناول عرض الدراسة الميدانية ، حيث تم استعراض جداول الدراسة سواء المُتعلقة بوصف العينة أو المتعلقة بمتغيرات الدراسة وفروضها .

وتناول الفصل الثامن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وتم عرضها وفقا لفروض الدراسة والدراسات السابقة ، بالإضافة إلي التوصيات المقترحة .

أما الجزء الأخير في البحث ، فيحتوي على الخاتمة والملاحق والتي تمثلت في استمارة البحث .

هذا ولا تفوت الإشارة إلي أن الباحثة قد تعرضت لبعض الصعوبات والتي حاولت التغلب عليها ، منها عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ،وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية تُشكِّل صُعوبات تنعكس على دقة البحوث العلمية ودقة نتائجها .ناهيك عن قلة المراجع ونُدرتها في موضوع الدراسة (البطالة) ، كذلك قلة الدراسات السابقة وخاصة ما يتعلق منها بموضوع الدراسة وصعوبة إجراء الدراسة الميدانية بين السُجناء ، مما عرض الباحثة للعديد من الإشكاليات والمواقف المُحرجة من قبل بعض السُجناء الذين تم تطبيق الدراسة الميدانية عليهم مثل الاستهانة بتعبئة الاستبانة لكثرة تواقد طلبة الدراسات الجامعية على المؤسسات ومقابلة المسجونين، والبعض يتوسل

للباحثة للتوسط له لدى المسئولين لإخراجه من السجن ، وصعوبة تواجد الباحثة داخل المؤسسات طوال فترة جمع البيانات .

وختاماً يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور إبراهيم على الجيار متّعه الله بالصحة والعافية ، على التوجيهات والملاحظات القيّمة التي كان لها الأثر الهام في توجيه مسارات الدراسة وإثراء نتائجها .

كما اشكر أيضا الإستاذ الفاضل محمد منبي عبد النبي بكار الذي يعتبر اهتمامه ومتابعته المستمرة حافزاً ودافعاً قوياً في استكمال هذه الدراسة ، والدكتور السيد محمد السعيد لما قدمه لي من مساعدة ، والدكتور علي مناع على آراءه المتميزة ، كما يسرني أيضاً أن أتقدم بالشكر والتقدير إلي وكيل النيابة العامة الإستاذ ابوعجيلة ونيس هاشم لما قدمه لي من تسهيلات داخل مؤسسة الإصلاح والتأهيل سرت ساهمت في أتمام هذا الجهد .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الإخوة القائمين على العمل بالإدارة العامة للشرطة القضائية باللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بفرعيها بشعبيتي سرت ومصراتة علي جهودهم الطيبة التي أسهمت في تسهيل مُهمتي لإجراء الدراسة الميدانية على أفراد العينة بالمؤسسات وكذلك جمهور البحث ، وشكري وتقديري لمن وقفوا معي أثناء فترة جمع البيانات بمؤسسات الإصلاح والتأهيل .

وكل الشكر والتقدير والامتنان لكل من مدّ لي يد العون وأسدى لي النصيحة وهم كثيرون ولا يتسع المقام لذكرهم جميعاً ، وفي الختام لا يسعني إلا أن أسجد شكراً لله تعالى على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل .

الباحثة

نجاة خليفة سالم الزروق

الفهـــــــــــــرس

الموضـــــــــــوع	الصفـــحة
المقـــــــــدمة	أ
الفصـــل الأول : مشكلة الدراســة	
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	7
أهداف الدراسة	8
المفاهيم والمصطلحات	8
الهوامش	13
الفصـــل الثاني : مشكلة البطالــة	
البطالة عالمياً.....	17
البطالة في الدول العربية.....	21
البطالة في الجماهيرية	25
الهوامش	30
الفصل الثالث : اتجاهات ونظريات تفسير الجريمة	
الاتجاه الذاتي (الفردي).....	36
الاتجاه النفسي والعقلي	38
الاتجاه البيئي الجغرافي	40
الاتجاهات السوسيولوجية "الاجتماعية ".....	41
الاتجاه التكاملي "المختلط".....	44
العوامل الاقتصادية وعلاقتها بالفعل الاجرامي	47
الهوامش.....	50

الفصـــــل الرابع : اتجاهات الجريمة وتطورها الكمي في الجماهيرية خلال السنوات 95-2004 م

أنواع الجرائم المرتكبة فى الجماهيرية 54
أولاً:الجرائم ضد الاشخاص 55
ثانياً: الجرائم ضد الأموال 56
ثالثاً:الجرائم المخلة بالثقة العامة 57
رابعاً: جرائم المخدرات والخمور 58
خامساً: الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والاخلاق 59
إجمالي الجرائم المسجلة 60
سادساً: جرائم الانتحار 61
الهوامش 65

الفصـــــل الخامس : الدراســات السابقة

الدراسات العالمية..... 67
الدراسات العربية 71
الدراسات المحلية 79
تعقيب على الدراسات 81
الهوامش 83

الفصـــــــل السادس: الدراسة الميدانية

نوع الدراسة والمنهج المستخدم..... 86
مجالات الدراسة..... 86
مجتمع الدراسة..... 87
أداة جمع البيانات..... 88
متغيرات الدراســـــة..... 89
فـروض الدراســـة 91
أسلوب التحليل..... 91

الفصـــل السابع : الاجراءات المنهجية

أولاً : خصائص مجتمع الدراسة 93

ثانيا : بيانات عن الوضع الأسرى للمبحوثين..... 96

ثالثا : بيانات عن الوضع المهني للمبحوثين 102

رابعا : بيانات تتعلق بالأوضاع المعيشية والحياتية للمبحوثين 112

خامسا : خصائص الجريمة لدى المبحوثين..... 116

سادساً: بيانات تتعلق بنوع الجرائم..... 121

الفصل الثامـــن : نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: عرض نتائج تتعلق بخصائص مجتمع الدراسة 131

ثانياً :عرض النتائج في ضوء اختبار الفروض..... 137

ثالثاً:عرض النتائج في ضوء الدراسات السابقة 145

رابعاً: التوصيات..... 152

الخاتمـــــــــــــــــــــة 154

المراجـــــــــــــــــــع 155

المـــــــــــــــــــــلاحق

فهرس الجداول

الجـــــداول	رقم الصفحة
جدول رقم (1) يبين البطالة في الدول المتقدمة لعام 2003/2002	18
جدول رقم (2) يبين معدلات الناتج القومي مقابل البطالة في الدول الأوروبية	18
جدول رقم (3) يبين معدل البطالة في بعض الدول العربية	22
جدول رقم (4) يبين معدل البطالة ــ معدل بطالة الشباب لعام 2003 عالمياً	25
جدول رقم (5) يبين توزيع السكان من (15سنة فما فوق)حسب الحالة العملية والنوع ومعدل مساهمة القوة البشرية النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة 2002ــ2003 .	26
جدول رقم (6) يبين نسبة العمالة الوافدة بالجماهيرية خلال الفترة 1970 /1997	27
جدول رقم (7) يبين الزائدين عن حاجة الجهاز الإداري يتوزعون وفق المستويات العلمية	28
جدول رقم (8) الذي يبين عدد مجموع كل نوع من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص خلال السنوات 95/2004 ف	55
جدول رقم (9) يبين عدد مجموع كل نوع من الجرائم المرتكبة ضد الأموال خلال السنوات 95/2004 ف	56
جدول رقم (10) يبين عدد مجموع كل نوع من الجرائم المخلة بالثقة العامة خلال السنوات 95/2004 ف	57
جدول رقم (11) يبين مجموع جرائم المخدرات والخمور خلال السنوات 95-2004ف	58
جدول رقم (12) يبين مجموع الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق خلال السنوات 95-2004ف	59
جدول رقم (13) يبين الجرائم الهامة خلال 1995-2004ف	60
جدول رقم (14) يبين مجموع جرائم الانتحار خلال السنوات 94_2005ف	61
جدول رقم (15) يبين أنواع الجرائم وفقا لتوزيعها القانوني ،جناية ،جنحة ،مخالفة	62
جدول (16) يبين أعمال المتهمين في قضايا خلال 2004/2002	63
جدول (17) إحصائية بمؤسسات الإصلاح والتأهيل التي شملتها الدراسة، وعدد النزلاء المحكومين بكل مؤسسة	87
جدول رقم (18) إحصائية بعينة المحكمين لأداة جمع البيانات حسب التخصص وجهة العمل	88
جدول رقم (19) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	93
جدول (20) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب الحالة التعليمية للمبحوث	94
جدول (21) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	94
جدول (22) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع الجريمة	95
جدول(23) يبين تصنيف الجريمة ومدة الحكم	96
جدول(24) يبين عدد أفراد الأسرة	96
جدول (25) يبين توزيع عدد إخوة المبحوثين الذين يعملون	97
جدول (26) يبين توزيع عدد إخوة المبحوثين العاطلين عن العمل	97
جدول (27) توزيع مجتمع الدراسة حسب توقف الأبناء عن الدراسة وتشغيلهم	98
جدول (28) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي لأسرة المبحوث وعدد أفراد أسرته	98

ـول (29) يبين وجود سوابق لأحد أفراد الأسرة وحجم الأسرة	99
ـول (30) يبين تأثير مدة البطالة على وضع المبحوث في الأسرة	100
ـول (31) يبين تأثير مدة البطالة على وضع المبحوث في الأسرة	100
ـول (32) يبين ما إذا كان التعطل عن العمل سبب للمبحوث مشاكل في الأسرة	101
ـول (33) يبين العلاقة بين مدة البطالة خلق مشاكل للمبحوث في الأسرة	101
ـول (34) توزيع مجتمع الدراسة حسب المهنة الأصلية	102
ـول (35) يبين العمر وأخر عمل للمبحوث	103
دول (36) يبين المستوى التعليمي للمبحوث و أخر عمل التحق به	104
ـول (37) يبين الوضع من العمل قبل دخول السجن	106
ـول (38) يبين عمر المبحوث ووضعه من العمل قبل دخوله السجن	107
ـول (39) يبين التعليم والوضع من العمل قبل دخول السجن	108
ـول (40) يبين مكان العمل قبل دخول السجن	109
ـول (41) يبين المستوى التعليمي للمبحوث ومكان العمل الذي كان يزاوله	109
ـول (42) يبين المستوى التعليمي للمبحوث والمدة التي استمرتها فترة البطالة	111
ـول (43) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوث ومدى توفر احتياجاته الضرورية	112
ـول(44) يبين شعور المبحوث بالضيق والملل خلال فترة البطالة وأخر عمل له	112
دول (45) يبين عمر المبحوث وشعوره بالضيق والملل أثناء وجوده بدون عمل	113
ـول (46) يبين المدة التي قضاها المبحوث بدون عمل وشعوره بالضيق والملل	114
ـول (47) يبين المستوى التعليمي وشعور المبحوث بعدم التقدير لأنه لا يعمل	114
ـول (48) يبين الربط بين دخول السجن وقلة الدخل وفقا لوجهة نظر المبحوث	115
ـول (49) يبين عدم الحصول على عمل والسجن وفقا لوجهة نظر المبحوث	116
دول (50) يبين الوضع الاقتصادي للمبحوث والتخطيط للجريمة	116
دول (51) يبين استخدام العنف والوضع الاقتصادي لأسرة المبحوث	117
ـول (52) يبين المستوى الاقتصادي لأسرة المبحوث والمشاركة في الجريمة	118
دول (53) يبين المشاركة في الجريمة و قطاع عمل المبحوث قبل دخوله السجن	118
دول (54) يبين المشاركة في الجريمة وأخر عمل التحق به المبحوث	119
دول (55) يبين ضد من كانت الجريمة	119
دول (56) يبين عمر المبحوث وضد من كانت الجريمة	120
دول (57) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوث وضد من كانت الجريمة	120
بدول (58) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوث ونوع الجريمة	121
دول (59) يبين عمر المبحوث ونوع الجريمة	122

الفصـــــــــل الأول

مشـــكلة الدراســـــــــة

مشكلة الدراسة

تظهر في دول العالم عامة من وقت إلى آخر ، بل وبشكل يومي تقريبا العديد من الظواهر السلبية نتيجة لما يحدث في تلك المجتمعات من تغيرات اجتماعية واقتصادية كالزيادة السريعة في حجم السكان ، وضعف أو عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل عام وعدم استطاعتها تلبية الحاجات والمُتطلبات الضرورية في المُجتمع ، كذلك قلة الفرص الوظيفية أمام الباحثين عنها .

كل ذلك يؤدى إلى ظهور العديد من المُشكلات الاجتماعية والاقتصادية المُختلفة ومن أهمها تلك الظواهر التي بدأت تبرز في معدلات مُرتفعة وأهمها ظاهرة الجريمة التي أصبحت في تنامي مستمر في معظم دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء ، والتي تمثل خطرا على المجتمعات الراغبة في تحقيق التنمية الشاملة .

فقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة مُنذ القدم ، حيث ارتبطت بوجود المُجتمع نفسه حتى أن هناك من يصفها بأنها ظاهرة موجودة أصلا في طبيعة الحياة الاجتماعية تنمو وتتطور معها .

والجريمة كما هو معروف لها عواقب سلبية تضر بالفرد والأسرة والمُجتمع خاصة إذا لم يتم مواجهتها بالشكل المناسب ، إذ أنه من الصعب القضاء عليها بشكل نهائي بسبب ارتباطها بوجود الإنسان ، ولكن يُمكن الحد من انتشارها وتخفيض نسبة وقوعها في المجتمع ، وذلك من خلال معالجة الأوضاع التي يتوقع أن تكون عاملا لوقوع الجريمة .

ومن هذا المُنطلق فإنه من المُهم الوقاية من الجريمة والبُعد عن كل ما يؤدى إلى وقوعها ، وبالتالي من المُهم دراسة ظاهرة الجريمة لمعرفة أسبابها وعواملها حتى يُمكن السيطرة عليها في مراحل مناسبة للتحكم فيها .

مُشكلة الدراسة :ـ

يتحدد موضوع هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين البطالة والجريمة في المجتمع الليبي.

فالبطالة ليست مشكلة تعطل عدد من الأفراد عن العمل فقط ، لكنها في حقيقة الأمر مشكلة مركبة ، فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصادي فان باطنها اجتماعي ، وعواقب البطالة عديدة منها ارتفاع معدل الجريمة والانحراف أو التعصب والتطرف ، كذلك القلق والإحباط الاجتماعي الذي يؤثر على أمن واستقرار المجتمع .

ولعل مشكلة البطالة التي تظهر بسبب الركود الاقتصادي وعدم توفر فرص العمل للمحتاجين إليه والباحثين عنه ، مما يؤدى في النهاية إلى ظهور العديد من المُشكلات المُختلفة مثل الانحراف الذي قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب أي جريمة قد يحقق من ورائها أي مكسب مادي ، وهى في الحقيقة إذا لم يتم مواجهتها تؤدى إلى إفرازات سلبية ومعاناة اجتماعية ونفسية وصحية تضر بالفرد والمجتمع ومن ثم قد تؤدى إلى ضعف عملية التنمية في المجتمع .

وعموما فإن الإنسان عندما لا يجد عمل يؤديه ليكسب من خلاله قوته ومعيشته ويحقق مُتطلباته وحاجاته الضرورية فانه يشعر بخيبة أمل قد تفقده التوازن والانسجام الذي يحققه العمل لشخصيته ، ومن ثم يواجه مشكلة البطالة التي لا يعرف مداها طويلا كان أم قصير ، خاصة إذا كان الإنسان يحمل مؤهلات علمية عالية وفى النهاية يبقى عاطلا عن العمل لعدم وجود عمل يلتحق به رغم البحث باستمرار .

ولذا جاء الاهتمام بدراسة ظاهرة الجريمة شعورا بأنها مشكلة تحتاج إلى الاهتمام والبحث والدراسة في مُجتمع يواجه ارتفاعا في معدلاتها وزيادة نسبة وأعداد المرتكبين لها .

وقد أكد عاطف عبد الفتاح عجوة في بحثه عن البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة أن البطالة تؤدى إلى السلوك الإجرامي بحيث يُعتبر الإجرام أسلوبا مُميزا لحياة العاطل وحين يغلب على العاطل الشعور بالفشل والظلم يعمل على رد ذلك إلى المجتمع فيتخذ موقفا عدائنا مُتمثلا في الجريمة .

وقد ظهرت الجريمة بمُختلف أنواعها في جميع مُجتمعات العالم دون استثناء وأصبحت الجريمة تلازم الإنسان أينما وجد ، فالمُجتمع الذي لم يعرف الجريمة لا وجود له على وجه الأرض .

لكن الإنسان لم يخلق مُجرماً بطبعه وإنما بسبب ما يواجهه من ضغوط اقتصادية واجتماعية ونفسية قاسية في هذه الحياة ربما تكون تلك الضغوط سببا ودافعا في أن ينحرف فيرتكب الجريمة.

فالقيم المادية والمعايير الاقتصادية السائدة قد تولّد صراعا ماديا عنيفا بين طبقات المجتمع ، بحيث ينقسم المجتمع إلى طبقة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال وطبقة الفقراء الذين يسكنون الأحياء الفقيرة ، " ولا شك انه عندما يصبح معيار النجاح في الحياة الاجتماعية هو الحصول على الثروة فإننا نجد أن بعضهم يندفع نحو الثراء على حساب الغير ، ومن ثم يرتكب جريمته ، مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة .[1]

وربما ترجع أهم الجرائم في فترات الكساد وخاصة السرقات إلى انتشار البطالة ، حيث يؤثر انتشار البطالة على انحراف الفرد فقد يأنس في نفسه القدرة على الكسب ، أو يفقد عمله السابق ويفشل في الحصول على عمل جديد ، أو يترك دراسته وتطول فترة انتظاره في الوقت الذي يكون فيه مملؤ بالحيوية وتقتضي طبيعة الأمور أن يستفيد من هذه الطاقة والحيوية في عمل يدر عليه دخلا ويشعره بكرامته وكيانه في المجتمع .

مثل هذا الوضع يؤثر على نفسية الفرد ويجعله يشعر باليأس والفشل فضلا عن إحساسه بالضيق ، فيبدأ التفكير للحصول على الكسب من أي طريق مشروع أو غير مشروع .

ومن هنا تبدأ صلته بالانحراف فيرتكب جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والقتل وغيرها من الجرائم. [2]

وحول ارتفاع معدل الجرائم ضد الأموال أجريت دراسة في الدول النامية تشير إلى ارتفاع معدلات الجرائم ضد الأموال مع عملية التنمية الاقتصادية حيث تزداد فرص الاعتداء على الأموال عندما يصبح المجتمع أكثر إنتاجا وتعقيدا وتحضرا ، ومن ثم نجد أن معظم الجرائم في غالبية البلاد ذات طابع اقتصادي مثل السرقة والاختلاس والسطو على المنازل والسرقة بالإكراه ، وتفسير هذه النتيجة انه على الرغم من الرخاء الاقتصادي في تلك الدول ، إلا أن ذلك لم يقضي على ظاهرة البطالة باعتبارها احد العوامل المؤدية إلى الجريمة. [3]

ولقد انتهى بونجر إلى قضية عامة مؤداها أن الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في عملية الجريمة والجناح يعد دورا كبير الأهمية أن لم يكن حاسما .[4]

وهكذا يتضح أن البطالة التي تؤثر في الحالة الاقتصادية للفرد ولأسرته ترتب أثار مختلفة ، اجتماعية ونفسية واقتصادية متنوعة ، وتلك الآثار قد تدفع إلى الانحراف ، والجرائم التي يندفع إليها الشخص العاطل عن العمل حينئذ هي من طبيعة مُتنوعة ، فبسبب الحاجة والرغبة في توفير المال الذي يحتاجه ، يلجأ الشخص العاطل إلى ارتكاب جرائم الأموال وبخاصة جرائم السرقة والتسول وما شابه ذلك . وبسبب القلق والتوتر النفسي الذي يسيطر على الشخص العاطل يلجأ هذا الأخير إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص .

فللبطالة انعكاسات اقتصادية واجتماعية ونفسية وسلوكية سلبية عديدة تظهر على الفرد العاطل والمُجتمع ، وقد تُؤدى هذه الانعكاسات إلى السلوك الإجرامي .

بينما يرى البعض الأخر اعتبار البطالة من أكثر المشاكل الاجتماعية تأثيرا في الجريمة ، فالبطالة تؤثر في الحالة الاقتصادية للفرد ولأسرته وتسفر عن نتائج مُختلفة ، فإلى جانب العسر الاقتصادي

الذي تعاني منه الأسرة إذا كانت تعتمد أساسا في حياتها المعيشية على الدخل الحقيقي لعائل الأسرة أي الأجر ، فإن هناك أثارا أخرى نفسية واجتماعية تلحق بالفرد العاطل ، كما تلحق أحيانا بمن يعولهم وتلك الآثار قد تدفع إلى الانحراف والجرائم التي يتساق إليها الفرد بسبب الحاجة .[5]

قد تدفع البطالة إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص بسبب القلق والتوتر النفسي الذي يسيطر على الإنسان ، هذا بالطبع إلى جانب الزيادة الملحوظة في جرائم التشرد بين أفراد هذه الفئة ومُجتمعنا الليبي لا يختلف عن دول العالم من حيث التعرض لأي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من المُشكلات الأخرى .

وقد أشارت الإحصائيات إلى أن الجريمة في تزايد مُستمر كما ورد في تقارير الجريمة لسنوات الدراسة 1995_ 2004 ف .

وهذه المُعدلات المرتفعة في الجريمة يقف وراءها العديد من العوامل والأسباب والتي قد يكون من بينها مُشكلة البطالة خاصة وان كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة عبد الفتاح عجوة 1988ف ودراسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1992ف ودراسة مركز بحوث الشرطة القاهرة 1996م ربطت بين البطالة والجريمة والانحراف ، وأشارت إلى وجود علاقة طردية بينهما ، على الرغم من أن هذه الدراسات قد طبّقت في مجتمعات غير المجتمع الليبي .

فمُشكلة البطالة في مجتمعنا الليبي ظهرت خلال السنوات الماضية حيث تزايد عدد الخريجين من التخصصات التعليمية المُختلفة ولم يستطع سوق العمل استيعابهم ، إضافة إلى النمو المطرد في الزيادة السكانية ، كذلك فان وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ساهمت بشكل أو بأخر في رفع معدل البطالة بين أبناء المجتمع ، حيث نجد المئات منهم بدون عمل رغم أنهم مؤهلين ومُدرّبين .

وظاهرة الجريمة في المجتمع الليبي متنوعة كغيره من المجتمعات حيث نجد على سبيل المثال جرائم الاعتداء على النفس كالقتل العمد والقتل الخطاء والشروع في القتل ، وقضايا الانتحار والشروع فيه والإيذاء الجسيم والضرب المفضي إلى الموت ، وغيرها .

وهناك كذلك جرائم الاعتداء على الأموال ، كسرقة السيارات والمنازل والسرقة من الأسواق وغيرها من الجرائم الأخرى ، مثل جرائم المُخدرات بأنواعها كالحيازة والاتجار والتعاطي ، وهناك جرائم الرشوة والتزوير والتزييف وإدخال النقد المزيف والاختلاس والنصب ، أما الجرائم الأخلاقية التي تقع فهي تتمثل في الزنا والمواقعة بالقوة أو الخطف لإتيان أفعال شهوانية أو هتك العرض .. الخ .

ومن خلال تقارير الجريمة بالنسبة للسنوات الدراسة1995_2004 يتبين إن عدد الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في الجماهيرية وصل إلى (6003) جريمة واشتملت على جرائم القتل العمد وقتل الوليد صيانة للعرض والقتل الخطاء والضرب المفضي للموت ، والشروع في القتل والإيذاء الخطير والإجهاض .

وقد شكلت نسبة جرائم القتل العمد لإجمالي عدد المتهمين في الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص خلال نفس الفترة 20% من المتهمين تقريبا ، وقتل الوليد صيانة للعرض وجرائم القتل الخطاء والضرب المفضي للموت والشروع في القتل نسبة 5% تقريبا لكل منها ، ونسبة 55% تقريبا لجرائم الإيذاء الخطير والجسيم ، ونسبة 0,4% تقريبا لجرائم الإجهاض و8% تقريبا لجرائم تسيب الوليد صيانة للعرض .

وقد بلغ عدد المتهمين في هذه الجرائم (999) متهما منهم (943) ذكور بالغون إضافة إلى (19) ذكور أحداث و (36) إناث بالغات و(1) أنثى واحدة حدثة .

أما جرائم الاعتداء على الأموال الواقعة في الجماهيرية خلال العشر السنوات 1995_2004 والتي اشتملت على السرقات بمختلف أنواعها كسرقة السيارات والسرقة من المنازل والسرقات الأخرى فقد بلغ مجموعها (240،170) جريمة . وشكلت السرقة بالإكراه نسبة 6% تقريبا والسرقة من المنشات والأسواق نسبة 2% تقريبا والسرقة من المنازل 18% تقريبا وسرقة السيارات 19% تقريبا والسرقة من داخل السيارات 14% تقريبا والسرقات الأخرى نسبة 40% تقريبا .

وبلغ عدد المتهمين في هذه الجرائم (10514) متهما منهم (10168) ذكور بالغين و(90) ذكور أحداث ، و(249) إناث بالغات و(7) إناث أحداث .

ومن الملاحظ أن جرائم السرقة تحتل المرتبة الأولى بين مختلف الجرائم التي تقع في الجماهيرية خلال الفترة 1995-2004ف وقد يكون ذلك بسبب سهولة السرقة بالإضافة إلى كثرة واختلاف أنواع السرقة التي تحدث إضافة إلى أن هناك ظروف تدفع بالفرد للسرقة كالفقر والبطالة ، "فالارتباط بمهنة معينة يعطى الفرد الإحساس بكيانه الاجتماعي ، حيث يشكل العمل مورد رزق يساعد الإنسان على الحياة المستقرة ، ويجعله ينصرف إلى متابعة الإنتاج ورفع مستواه الاقتصادي ، كما إنه يتطلب تخصيص وقته للعمل ، مما يصرفه عن اللهو والعبث ويلزمه باللجوء إلى الراحة بعد الجهد المبذول في العمل .[6]

أما جرائم المسكرات التي ارتكبت خلال أعوام الدراسة 1995_2004 فقد بلغت (29.568) جريمة تشمل الاتجار بالمخدرات وزراعتها وتعاطيها وتعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها وقد شكلت نسبة جريمة الاتجار بالمخدرات لمجموع هذه الجرائم 3% تقريبا وزراعة المخدرات 0,02% تقريبا وتعاطي المخدرات نسبة 7% تقريبا وتعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها نسبة 90% تقريبا .

وبلغ عدد المتهمين في هذه الجرائم (6914) متهما منهم (6767) ذكور بالغون و(9) ذكور أحداث و (133) إناث بالغات و (5) إناث أحداث .

لكل هذه المُعطيات اتجهت الدراسة إلى فحص وتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في المُجتمع الليبي بالتركيز على فئة الشباب لفهم التأثير الذي تُمارسه بطالة الشباب على زيادة مُعدلات الجريمة وتنوع أنماطها .

أهمية الدراسة :-

تنبثق أهمية الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله وهي البطالة وعلاقتها بالجريمة التي تشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني في المجتمع الليبي ، سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الشاملة التي يسعى المجتمع الليبي إلى تحقيقها .

كما تبرز أهمية الدراسة فيما يمكن أن تسفر عنه من نتائج يمكن الاستعانة بها في فهم الآثار المترتبة على البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف وما يمكن أن يترتب على ذلك من مُقترحات وحلول ، كما يمكن أن تقود إلى المساهمة في التصدي لظاهرة البطالة من ناحية والى الحد من أثارها المتمثلة في الجريمة من ناحية أخرى.

وعلى ذلك تعود أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في كونها تسعى إلى التعرف على بعض أوجه العلاقة بين البطالة والجريمة في المجتمع الليبي ، وطرح بعض المُقترحات فيما يتعلق بمعالجة ظاهرة البطالة باعتبارها تشكل عُنصرا أساسيا في تشكيل السلوك الإجرامي ، بالإضافة إلى طرح بعض المقترحات التي من شأنها الحد من تأثير البطالة في الإتجاه إلى الانحراف والجريمة .

أهـداف الدراســـــة : ــ

تهدف الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية : ــ

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف عام يتمثل في التعرف على العلاقة بـين بطالـة الـشباب والجريمة في المجتمع الليبي.

بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف فرعية تتمثل : ــ

1) التعرف على تأثير البطالة في بعض خصائص الجريمة .
2) التعرف على تأثير البطالة في نوع الجريمة وترتيبها .
3) التعرف على تأثير البطالة في العود للجريمة .

تحديـد المفاهيـم والمُصطلحـــات

أولا : البطالـــــة :

تعددت تعريفات البطالة من قبل الباحثين والمتخصصين في هذا المجال ، فقد عرفتها منظمة العمل الدولية (أي العاطل) بأنه " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عنـد الأجر السائد وكان دون جدوى .[7]

وتُعَرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل ، وتحدد البطالة بنسـبة المتعطلين بالقيـاس إلى مجموع الأيدي العاملة .[8]

وتنقسم البطالة إلى أنواع منها : ــ

البطالة الموسمية Seasonal Unemployment وتحدث غالبا فـي بعـض المجتمعـات الريفية .

أما البطالة الطارئة أو العارضة Sasual Unemployment وتحدث في مجالات الصناعة في حالات الطوارىء التي تسبب توقف العمل .

وهناك بطالة تكنولوجية Technological Unemployment وتحدث في حالات إحـلال الآلات محل العمال ، وحالات الميكنة المقفلة مثل الحاسبات الالكترونية.

وبطالة التحول وإعادة التحول Conversion – Reconversion Unemployment .

وبطالة إقليمية Regional Unemployment وتنتج عن الكوارث الطبيعيـة أو نـضوب الموارد الطبيعية في إقليم معين فتؤدى إلى بطالة على مستوى الإقليم[10].

وأيضا بطالة شخصية Personal Unemployment من بينها البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment والبطالة الاختيارية Selective Unemployment .

وهناك نوعان آخران لا يوجدان إلا في المجتمعات النامية ، وهما البطالة المقنعة Disguised Unemployment والبطالة المعنوية ، وتتمثل في أن يعمل العامل ولا يعمل في نفس الوقت . ويؤدى ذلك إلى تأخير الدورة الإنتاجية ويتضح ذلك حينما تتفكك الأجهزة التي بها الإشراف والرقابة وتحكم العقلية البيروقراطية في توجيه منظمات الإنتاج والخدمات[11].

ثانيا : الجريمة

الجريمة واقعة إنسانية اجتماعية قانونية * ومفهوم الجريمة لا يكون واضحا وكاملا إلا إذا تضمن العناصر الأساسية التي تكون مضمونها [12]، غير أن شكل السلوك الإجرامي يختلف من عصر إلى عصر ، ومن مُجتمع إلى آخر ، فالأفعال التي تجرم ليست ثابتة على امتداد الزمن وعلى اختلاف المجتمعات * فما يعد رذيلة أو جريمة في مجتمع ما ، قد يعد فضيلة في مجتمع أخر ، فالمجتمع هو الذي يحدد الرذائل والفضائل والمثل ، والثابت أن في كل مكان وفي كل زمان يوجد أفراد يسلكون على نحو مخالف للمعايير السائدة لدى الجماعة ، وتستخدم تلك الجماعة ضدهم أنواعاً مُختلفة من العقوبات لمنعهم من هذه المُخالفات .

أما تعريف الجريمة فيأخذ العديد من الاتجاهات المُختلفة في التعريف سواء أكان تعريف شرعي أو اجتماعي أو قانوني أو نفسي وهنا نوجز لتلك الاتجاهات كالأتي :-

1) الاتجاه الشرعي :

عرّف ابوزهوة الجريمة بقوله * أنها إتيان فعل مُحرم مُعاقب على فعله أو ترك فعل مأمور به معاقب على تركه ، واستدرك قائلا "هذا تعريف عام يعم كل معصية ، وبذلك تكون الجريمة والأثم والخطيئة بمعنى واحد ، أنها جميعا تنتهي إلى أنها عصيان الله تعالى فيما أمر ونهى .. ولكن الفقهاء ينظرون إلى المعاصي من ناحية سلطان القضاء عليها وما يقرره الشارع من عقوبات دنيوية [13]. والأفعال المحظورة في الشريعة الإسلامية هي " إتيان فعل محرم ومعاقب على فعله ، أو ترك فعل يجب القيام به ، والفعل الذي يشكل جريمة من هذه الأفعال هو الذي جعل له عقوبة ، فإذا لم يرتب المشرع عليها عقوبة أو جزاء فليست بجريمة ، وهذا هو التعريف المعيار للجريمة في الشريعة الإسلامية [14].

2) الاتجاه الاجتماعي :

أما الاتجاه الاجتماعي فتُحدد الجريمة بما يحرمه المجتمع أو الدالة عن سلوكيات مُضرة بالمصلحة العامة .

وتعرف الجريمة اجتماعيا بأنها " السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة [15].كما أنها فعل ضار بالمصالح الاجتماعية وفيه انتهاك لحرمة التقاليد والأعراف والعادات ويقتضي الحساب والمُسألة لمرتكبه[16].

ويرى عاطف غيث أن الجريمة هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي[17].

وعرفها أحمد زكى " هي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون"

والجريمة في التصور القضائي والقانوني هي اعتداء أو عدوان على القانون ، ولذلك تستحق المُحاسبة و المُجازاة[18].

3) الاتجاه القانوني :

أما الجريمة من الناحية القانونية فنجد أن هناك صيغا عديدة منها بأنها " كل فعل أو امتناع ممنوع قانونا تحت طائلة العقوبة أو التدبير الوقائي. [19]

وهى عبارة عن سلوك غير مشروع صادر عن إرادة إجرامية بشكل اعتداء أو انتهاك لحق أو مصلحة عن المصالح والحقوق المحمية جنائيا ، ويرتب عليها القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا[20].

ويرى عُبيد أن السلوك الإنساني لا يُعد جريمة إلا بتوافر شرطين هما : أن يكون السلوك مُخالفاً لعنصر تشريعي مُحدد ، وإن يكون منطويا على هدر لأحدى المصالح الجوهرية التي أسدل الشارع الجنائي عليها حمايته[21].

وأنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يُقرر لها القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا[22].

وهناك من يزيد على ذلك بأنها سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا أو تهديدا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الإنسانية أو لما يعتبره المشرع كذلك ووسيلته في ذلك النص القانوني. [23]

4) الاتجاه النفسي :

أما التعريف من المنظور النفسي بالنسبة للجريمة فلم يتفق الباحثون في وضع تعريف مُحدد لها من الناحية النفسية .

هي إرادة إجرامية ، وخُلاصة التفاعل بين عوامل نفسية عديدة تكون سببا مباشرا للجريمة[24].

حيث يركز هذا التعريف على العوامل التي تدفع إلى السلوك الإجرامي ومدى إسهامها في حدوثه .

ويقصد بالجريمة " كل عمل أوضح جُرمه الشريعة أو القانون وقرر له عقابا أو الامتناع عن عمل أوجبته الشريعة والقانون ، كذلك يمكن القول أن الجريمة كل فعل أو سلوك يرتكبه شخص أو عدة أشخاص ويخرج عن عادات المجتمع ومصالحه سواء أكان السلوك أو الفعل المرتكب عن طريق الخطأ أو عن طريق القصد والتعمد".

ثالثا : الشباب

هم الأفراد في مرحلة عمرية معينة يمدها البعض إلى حوالي سن الثلاثين [25]، وفي عام 1985 أعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة تعريفاً لفئة الشباب لايزال يستخدم الى اليوم كمعيار معتمد دولياً في غالبية الدراسات والإحصائيات "بأنهم الأفراد الذين تقع اعمارهم مابين 15-24 سنة وفي منتدى الشباب الدولي في دكار السنغال أغسطس 2001 قد تم الطلب من الامم المتحدة أعادة النظر في تعريف الشباب وبرفع الحد الاقصي للسن ليصل الي 30 سنة حتي يفي بمُتطلبات تعريف الشباب [26].

ويعتبر علماء السكان هم أول من حاول تقديم مفهوم للشباب استندوا إلى معيار خارجي يتمثل في السن الذي يقضيه الفرد في أتون التفاعل الاجتماعي ، وهناك من يؤكد أنهم من هم تحت سن العشرين وبذلك فهو يحدد نقطة النهاية دون تحديد لنقطة البداية وهناك من يؤكد أنهم من يقعون بين سن الخامسة عشر إلى سن الثلاثين .[27]

رابعاً : مؤسسات الإصلاح والتأهيل

نصت المادة الأولى من قانون السجون الصادر عام 1975ف في ليبيا على أن "السجون هي أماكن إصلاح وتربية هدفها تقويم سلوك المحكوم عليهم بعقوبات جنائية سالبة للحرية وتأهيلهم لأن يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع"[28] .

التعريفـــــات الإجـــرائيـــــــة :

مفهـــوم البطالـــــة :

هي وجود شريحة من السكان القادرين على العمل ،لا تجد عملاً لها بسبب زيادة عـــرض الأيدي العاملة . وتعني كل من كان قادرا على العمل ، ثم عجز عن الحصول عليه بسبب عارض من عوارض التعطل التي تنطوي عليها سوق العمل .وهي وجود مجموعة من الأشخاص في ســن العمل يبحثون عنه ولا يجدونه لعدة أسباب منه عدم تقبل هؤلاء الأشخاص لأي عمـــل أو نتيجـــة لأسباب ترجع إلى سوق العمل أو نتيجة لعدم التأهيل المناسب لهم .

مفهـــوم الجريمـــة :

فهي تعني الخروج عن قواعد السلوك الإنساني الذي يعاقب عليه كالاعتداء علـــى أمـــلاك الغير بالسرقة أو بالإكراه وقد يكون بالاحتيال والنصب وقد تكون الجريمة في صورة اعتداء علـــى الأشخاص أما بالقتل أو بالضرب أو بالاغتصاب ...

وهي الفعل الإرادي المخالف للتشريعات والقوانين والذي شكل جريمة أرتكبهـــا الـــشباب وصدر بشأنها حكم نافذ من محكمة مختصة وأودعوا بإحدى مؤسسات الإصلاح والتأهيل .

مفهـــوم الشـــباب :

تحدد فئة الشباب في هذه الدراسة في الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية من15 سنة إلى 30 سنة وارتكبوا جرماً يُعاقب عليه من قبل أفراد المجتمع .

مفهـــوم المؤسســـات الإصـــلاح والتأهيـــل :

يُقصد بها في هذه الدراسة السجون المركزية بمدينة مصراتة وسرت ، البالغ عـــددها (4) أربعة سجون ،التي أودع بها هؤلاء الشباب المستهدفين بهذه الدراسة ،لتنفيذ عقوبات عـــن جـــرائم ارتكبت من قبلهم صدرت بشأنها أحكام بالإدانة .

الهـــــــوامـــش

[1] – نبيه صالح ، دراسة في علم الإجرام والعقاب ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003. ص 110

[2] –علي عبد القادر قهوجي و فتوح الشاذلي ، علم الإجرام والعقاب ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1977. ص 232

[3] – صلاح عبد المتعال ، التغير الاجتماعي والجريمة ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1980. ص ص 145– 146

[4] – محمد عارف ، الجريمة في المجتمع ، الطبعة الثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1981. ص 373

[5] – يسرى أنور علي ، علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984. ص 220

[6] – علي محمد جعفر ، الأحداث المنحرفون ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1984 . ص 83

[7] – رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 2226، الكويت ،1997 . ص 17

[8] – ابراهيم مذكور وآخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1975. ص 94

[9] – نبيل رمزي اسكندر ، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية ، علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع ، الكتاب السادس عشر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988. ص ص 290– 291

[10] –المرجع السابق . ص292

[11] –سليمان سليمان عبد المنعم ، أصول علم الإجرام القانوني ، الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، 1994 ص114

[12] –سامية حسن الساعاتي ، الجريمة والمجتمع دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1983 . ص19

[13] – محمد أبو زهوة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1976 . ص 22

[14] – عبد العزيز الخياط ، المؤيدات الشرعية ، نظرية العقوبات ، الطبعة الثانية ، دار السلام للنشر ، 1986.ص 28

[15] – مصطفى عبد الحميد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الثانية ، 1992 ص 30

[16] – سليم نعامة ، الانحراف ، مكتبة الخدمات الطباعية ، دمشق ، 1985. ص 145

[17] – محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، الإسكندرية ، 1979. ص ص 94–95

[18] – أحمد زكي معجم ومُصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان بيروت ،1982 . ص90 .

[19] – محمد خلف، مبادىء علم الإجرام، دار منهل المعارف، الطبعة الرابعة ن دمشق، 1985.ص 24

[20] – نبيه صالح ، دراسة في علم الإجرام والعقاب ، الدار العلمية الدولية للنشر ، مرجع سابق.ص 15

[21] -عبيد حسن ابراهيم ، الوجيز في علم الإجرام والعقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978. ص 15

[22] – محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ، 1972. ص 36

[23] –سليمان سليمان عبد المنعم ، أصول علم الإجرام القانوني ، الجامعة الجديدة للنشر ، 1994. ص 60

[24] –مصطفى احمد زكى ، دراسات في علم النفس والجريمة ، دار العلم ، الكويت ، 1986. ص15

[25]– ابراهيم مذكور وآخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق . ص 333 .

[26] – انظر الصفحة الخاصة بالشباب في موقع الأمم المتحدة .http:/ www.un.org/youth

[27] – على ليلة ، الشباب في مجتمع متغير تأملات في ظواهر الأحياء والعنف ، مكتبة الحرية الحديثة للطباعة والنشر ، 1990. ص ص 34–35

[28]– قانون رقم (47) لسنة 1975ف بشأن السجون ،ص 3.

الفصل الثاني

مشكلة البطالـــــــــة

مشكلة البطالـــــــــــة

العمل من الحاجات الأساسية والضرورية للإنسان فردا كان أم جماعـــة أم مجتمع ، وعليه تعتمد الأمم وبه يقاس نماؤها ، ومن ثم اتفقت الأديان جميعها حول أهمية العمل والحث عليه ، كما تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو وثيقة مُهمة من وثائق الأمم المتحدة وتحديـــداً المـــادة الثالثة والعشرون الفقرة الأولى " لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بـــشروط عادلـــه مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة[1].

وهذا يعني أن أي فرد في سن العمل ، يحتاج إليه ويرغب فيه ، يجب أن يعطي الفُرصة لذلك .

ولا غرابة فالعمل يعني الشعور بالأمن ، وهو الذي يُمكّن الفرد من التخطيط لمستقبله ليس في الأمور المادية فحسب بل الأمر يتعلق بجوانب نفسيه واجتماعية أيضاً.

وعلى العكس من ذلك فإن البطالة تعني الشعور بعدم الأمن وفقدان الفرد الأمل في مستقبل له ولأسرته ، حيث يصبح المستقبل غامضاً ، إن عدم الحصول على العمل يؤدى إلى شعور محطم بسبب الإحباط للفرد ، ويؤدي إلى الإحساس بالعجز ، فالأمر يتعلق بكبرياء الفرد ، وثقته بنفسه.

وإذا كان العمل حقاً لكل فرد ، فمن واجب الدولة توفير فرص العمل للقادرين عليـــه بمـــا يتناسب مع القدرات والإمكانيات الجسمية والعقلية لهؤلاء الأفراد ، والرعاية لمن يتعذر إيجاد فرص عمل لهم ، بمعني إعداد الأفراد وتأهيلهم للقيام بالإعمال المناسبة كوسيلة لحماية حقهم في العمل.

فحكمة الله أن يحصل الإنسان علي ضرورات الحياة بكده وكدحه وعمله فقد هيأ الله سبحانه وتعالي مصادر الثروة على اختلافها، وما على الإنسان إلا العمل واستغلال تلك المصادر، ولكن مع تعقد المجتمعات وعلاقاتها أصبح مفهوم العمل مهددا وظهرت مشكلات ومن هذه المشكلات مشكلة البطالة .

ولقد أوضح الرسول الكريم محمد صلى عليه وسلم معيار الإنتاج الأساسي حيث قال (اثنان مغبون فيها كثير من الناس _الصحة _والفراغ) والصحة المقصود بها القدرة على العمل ، والفراغ يعني الوقت بدون عمل ، والوقت هو رأس مال الإنسان القادر والمطلوب أستثماره في العمل المشروع بما يحقق الإنتاج ويمحو آثار البطالة[2] .

وتعد هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تواجه المجتمعات المتقدمة والنامية وهي ظـــاهرة عالمية ، بيد أن حجمها وأبعادها تتفاوت حسب نظرة كل مجتمع إليها وإلى الأفراد العاطلين عـــن

العمل . فقد أشار تقرير لمُنظمة العمل الدولية أن عدد العاطلين عن العمل من الشباب في مختلف أنحاء العالم يقدر بحوالي 60 مليون شخص وتصل معدلات البطالة بين صفوف الشباب في المنظمة الحضرية من البلدان النامية في أفريقيا، وآسيا وأمريكا الجنوبية إلى حوالي 30% من إجمالي الشباب فيها[3].

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى ضرورة إيجاد فرص نحو (500) مليون إنسان إضافي ما بين أعوام 80 إلى 2000م ، في عصر تزداد فيه الميكنة وتتباين فيه أسعار النفط ، وسيصيب الوطن العربي نصيبه من تلك الإحصائية وتستخدم مشكلة البطالة[4]

وسوف نتناول فيما يلي عرض لهذه المشكلة على المستوى ،العالمي والعربي والمحلي بشيء من الإيجاز.

أولا : البطالة عالمياً :

البطالة في الدول المتقدمة تأتي نتيجة للتقدم المستمر بسرعة متزايدة في فنون الإنتاج في كافة مجالات الحياة وإحلال التجهيزات الفنية الحديثة لمُختلف الأنواع والإشكال الموفرة لعمالة محل الأيدي العاملة البشرية ، وهنا تتعايش المعدلات المُرتفعة من البطالة مع الزيادة المستمرة في إنتاجية العمل ، ويتزايد الناتج القومي ومُتوسط الدخل السنوي الفردي بمعدلات مرتفعة تكفي لمنح إعانات سخية لعمّال غير مشتغلين أي متعطلين ، وكذلك لوضع أو تنفيذ برامج كبرى لإعادة تدريب هؤلاء العمال على وجوه عمل جديدة يحتاجها المُجتمع[5] ولم تعد تتحكم الكفاءة في فرصة حصول الإنسان على الوظيفة ولكن المنافسة أصبحت بين الإنسان والآلة ، فلقد دخلت التكنولوجيا الحديثة والمُتطورة منافسة للأيدي العاملة من البشر ، وأصبحت الشركات الرأسمالية التي تسعي إلى مزيد من الربح وتحقيق أكبر قدر مُمكن من الفائدة المالية تستغني عن الخبرات والمؤهلات وتستبدلهم بالإنسان الآلي ، مُعتمدة في ذلك على استخدام التكنولوجيا العالية التقنية فهناك مثلاً شركات في أمريكا واليابان لإنتاج السيارات تستخدم الإنسان الآلي بنسبة 100% ، وذلك بعد أن استغنت عن ذوي الخبرة والمؤهلات والمهندسين واستبدلت بهم الإنسان الآلي وأبقت على بعض العُمّال للمراقبة[6] .

واتجهت شركات أخرى إلى نقل مصانعها إلى بلدان العالم الثالث للتخلص من العمالة الزائدة ، ورخص أحدها ، والسعي نحو تحقيق أكبر فائدة ممكنة ولكن مشكلة البطالة مازالت تهدد المُواطن الأمريكي [7].

وطبقاً للإحصائيات الحديثة فإن نسبة التعطيل عن العمل إلى إجمالي القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م وصلت إلى 5.8% ، وفي عام 2003م وصلت إلى 6.0% ، وفي دول اليورو من 8.4% خلال عام 2002م إلى 8.8% خلال عام 2003م ، في حين أنخفض في اليابان انخفاضاً خفيفاً من 5.4% خلال عام 2002م إلى 5.3% ، خلال عام 2003م كما بين الجدول رقم "1" [8] .

جدول رقم (1) يبين البطالة في الدول المتقدمة لعام 2002 / 2003 حسب ما ورد في التقرير السنوي(47) لمصرف ليبيا المركزي

مجموعة الدول	2002	2003
الدول الصناعية	6.4	6.6
الولايات المتحدة	5.8	6.0
دول منطقة اليورو	8.4	8.8
اليابان	5.4	5.3

ولقد أظهرت إحصائية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي معدلات الناتج القومي مقابل البطالة في الدول الأوروبية كالآتي:-

جدول رقم (2) يبين معدلات الناتج القومي مقابل البطالة في الدول الأوروبية

الدولة	الناتج القومي	نسبة البطالة
ايرلندا	%5.8	%13.9
فلندا	%4.8	%16.4
النرويج	%4.8	%4.9
بريطانيا	%3.4	%8.2
هولندا	%3.1	%7.5
فرنسا	%3	%11.1
أسبانيا	%3	%24.1
ألمانيا	%3	%9.2
سويسرا	%2.9	%4.1

الجدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى مجلة العمل العربية العدد"63" 1/1996

فالملاحظ من الجدول أن أعلى نسبة بطالة في أوروبا في التسعينات توجد في أسبانيا[9]. وفي تقرير البنك المركزي الأوروبي حديثاً أن اليونان جاءت في المرتبة الأولى من حيث زيادة مُعدلات البطالة بين مجموعة دول الاتحاد الأوروبي حيث أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة البطالة بين اليونانيين إلى 11.1% بزيادة قدرها 6.4% عما كانت عليه العشر السنوات السابقة مما سبب في تضاؤل فرصة الحصول على عمل بينما نجد العكس في أسبانيا فقد انخفضت بنسبة 6.7% وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن أسبانيا تعد الدولة الثالثة في دول الاتحاد من حيث نسبة البطالة حيث تصل النسبة إلى 10.5% وتليها فلندا 9.7% ثم فرنسا9.6% ثم المانيا7.9% أما في أمريكا فمعدل البطالة فيها بلغ حوالي 6% [10] . وتصدرت قضية البطالة في العالم الغربي وخاصة في أوروبا مؤتمرات القمة سواء كان ذلك في "هاليفاكس" بكندا حيث أجتمع زعماء الدول السبع الكبار مؤخراً في مؤتمر دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة الذي عُقِد في مدينة كان بفرنسا ، وذلك لأهمية وخطورة هذه القضية التي تحولت إلى مأساة يعاني منها عشرات الملايين من مواطني دُوَل الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية" [11].

فالنظرة العامة لوضع البطالة في أمريكا ودول أوروبا تبين أن معدل البطالة في فترة التسعينات مرتفعاً نسبياً في كل من أمريكا وكندا ومنخفض جداً من كل أوروبا واليابان .

أما في أمريكا اللاتينية فمُتوسط البطالة وصل من 9 – 10% في السنوات الأخيرة في التسعينات ، وقد انخفضت معدلات البطالة في دول مثل ترينيداد وتوباجو وغيرها ، وذلك بسبب تزايد أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص .

أما في دول أفريقيا فقد سجل معدل البطالة 19.5% في ناميبيا بينما وصل إلى 23.3% في جنوب أفريقيا، و42% في ليسوتو .

أما في أوروبا الشرقية نجد أن مُعدلات البطالة الصريحة قدرت 14% مع معدلات أكبر في بطالة الشباب 30%[12].

وهكذا فالبطالة تُعتبر مُشكلة اجتماعية تعاني منها كل الدول الصناعية المتقدمة وكذا الدول المُتخلفة صناعيا ، ولكن الاختلاف في النسب بين كلّ دولة وأخرى وكذا سُبل المواجهة السياسية والاقتصادية لها .

ففي المجتمعات الصناعية المُتقدِّمة يتم تقديم حلول اجتماعية عن طريق إعانة البطالة ، وذلك لتفادى الهزّات الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ، في حين الدُّول المُتخلفة تخلو

من وجود التأمين ضد البطالة وبرامج المساعدة الاجتماعية الشائعة في الدول المتقدمة ، وبذلك يصعب على أي فرد البقاء لمدة طويلة يبحث عن عمل إلا إذا كان من عائلة غنية .[13]

وهكذا فأن معدلات البطالة الصريحة بين الشباب في البلدان النامية وتحديداً أفريقيا قد تصاعدت بحده خلال فترة الثمانينات ووصلت إلى أعلى من 20% ، وهذا يعد من أحد العوامل الرئيسية وراء انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي لدى بعض البلدان الإفريقية [14]

فمجتمعات العالم الثالث تعيش حالة من الانفصال بين عالم التربية والتعليم وعالم الحياة ، وليس لها القدرة على الإيفاء باحتياجات سوق العمل وتحقيق مستقبل أفضل للشباب[15] فجمود نظام التعليم وافتقاده لطابع التوجيه المهني وعجزه عن التكيف مع احتياجات المجتمع أدى إلى اختلال التوازن بين عرض وطلب المهارات المهنية المختلفة.

وعدم الترابط بين سياستي التعليم والتوظيف يضعف عائد التعليم بنوعيته ، وافتقاد الفرد لمجال العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه والنتيجة المتوقعة هي انخفاض كفاءته وضياع الموارد التي خصصت لتعليمه هذا العملية التعليمية لم يستفيد منها أحد لا الفرد ولا المجتمع[16] .

فالإعداد بوجه عام لا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل من خريجها ، فيصبح مجال العمل الوحيد هو متابعة الاختصاص للحصول على منبر للتدريس في الجامعة وتضخم الاختصاص غير المنتج (التخصصات غير التطبيقية) في ميدان العمل ، فنرى الفروع النظرية المشبعة بالخريجين تنمو أفقيا وعمودياً ، ونلاحظ نموها في العالم الثالث حسب نموذج سرطاني إذ تتوسع الاختصاصات النظرية المكتظة بواسطة الضغوط السياسية أو غيرها لتستوعب عدداً أكبر من حاملي الشهادات العليا في مجال التدريس والبحث ، بينما الاختصاصات في الميادين التطبيقية لاتفي بحاجات سوق العمل ،ويلجأ إلى الأسلوب الاستهلاكي أو إلى استيراد صناعات وفنيين معها [17].

فالتنمية الشاملة لا تحتاج إلى رأس مال فقط بل الاحتياج الأهم إلى قوى عاملة مؤهلة مدربة وقادرة على الإنتاج وزيادة الدخل القومي ، ومن ثم أصبح التخطيط التعليمي يلعب الدور الرئيسي في تنمية المجتمعات بعد أن أتضح أن رأس المال البشري يعتبر أهم عناصر الإنتاج ، فنماء اقتصاديات الدول المتقدمة مثل اليابان ذات الموارد المحدودة إنما يرجع إلى ارتفاع الإنتاج القومي بفضل تزايد الاستثمار التعليمي[18]

ثانياً : البطالـــة فـــي الـــدول العربيـــة

تعاني البلدان العربية من مُشكلة البطالة، حيث بلغ عدد العاطلين فيها عـــن العمـــل ســـنة 1998حوالى "47" مليون نسمة وهؤلاء يمثّلون ضغطاً كبيراً على سوق العمل وعائقا أمام تحقيـــق برامج التنمية المُختلفة ، فالبطالة في العالم العربي تتسم بأنها بطالة شباب (الشباب الداخلين إلـــى سوق العمل وخريجي المؤسسات التعليمية) وهي تظهر بين شباب المدينة أكثر من الريف والبطالة بين صفوف الشباب هي المؤشر الأكبر في ارتفاع مُعدّل البطالة بشكل عام في المجتمع ، كما أنهـــا الأكثر خطراً على التماسك الاجتماعي وبطالة الشباب من ذوي المؤهلات التعليمية أصبحت ظاهرة تزداد اتساعاً[19] ، فنسبة البطالة من الوطن العربي بلغت نحو 14.3% من حجم القوى العاملـــة ، وأنها في ازدياد بنسبة 1% سنوياً ، فقد أشار تقرير لمنظمة العمل العربية أن نسبة البطالـــة فـــي ازدياد سنوي حيث يتوقع أن يصل عدد الباحثين عن العمل في عام 2010م إلى أكثـــر مـــن (32) مليون شخص .[20]

ولقد قدر حجم البطالة السافرة أو الصريحة في الدول العربية في عام 1995 بما لا يقل عن 12 مليون عاطل عن العمل عام 1995ف أو ما يوازي 15% من قوة العمل إلى نحو 25 مليون بحلول عام 2010 ف. [21]

ونسبة البطالة في العالم العربي هي الأعلى في الدول النامية ، حيث تقدر بحوالي 15مليون عاطل. [22]

ويشير تقرير مؤتمر العمل العربي 1999م إلى أهم الأسباب التي ساهمت في وجود ظاهرة بطالة الشباب في المجتمعات العربية إلى ضعف معدلات المساهمة الاقتصادية بالنظر إلى شـــباب سكان الوطن العربي ، وتضخم أعداد طالبي العمل الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل من الشباب دون سن العشرين الذين يمثلون نسبة 53% ، الأمر الذي يحتم على البلدان العربية أن تـــوفر 2.5 مليون فرصة عمل إلى 3 ملايين فرصة عمل في عقد السنوات الحالي.[23]

فهناك عراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل في البلدان العربية ، فأسواق العمل تقليديـــة ومُتفرقة .. وليست قادرة على أداء وظائفها ، مما يجعل آلية تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فعّالة ... حيثُ وجد أن فرص العمل والتعليم هي جل ما يشغل بالهم ، ومما يبعث القلق أن أكثرمن 50% من المراهقين صرّحوا عن رغبتهم بالهجرة مُعبرّين عن عدم رضـــاهم عـــن الأوضـــاع الحاليـــة والفُرص المُستقبلية في بلدهم الأم [24] ، حيث تبيّن أن هُناك اتجاه معبّر عن رغبة الشباب في الهجرة

من الريف إلى المُدن بحثًا عن فرصة العمل ، وأن الشباب على استعداد كامل لتحمل المسؤولية والمُشاركة بوعي في تنمية مُجتمعهم شريطة أن يتوفر لهم المناخ المُناسب الذي يفيد من طاقة الشباب باعتبارها أساس قوة المجتمع [25] فالمُلاحظ أن النسبة الغالبية من المهاجرين من العقول العربية هم في سن الشباب أي من هم من سن العطاء والإنتاج [26]

وهذا ما أكده المُدير العام لمُنظمة العمل العربية في تقرير حول العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة الذي قدّمه لمؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين في تونس في الفترة من 24-3-2003ف إن حوالي أكثر من أربعة ملايين مهاجر عربي مسلم في أمريكا وحوالي (9) ملايين مهاجر عربي في أوروبا ،ومن (3) ملايين منهم في بلدان أخرى وبواقع إجمالي يزيد عن (15)مليون مهاجر عربي .[27]

ومن جهة أخرى فقد ورد في ندوات وتقارير مُنظمة العمل العربية النظر لمشكلة البطالة على أنها بطالة هيكلية تسبب فيها تناقض السياسات التعليمية مع حاجات سوق العمل ، مما يؤدي إلى زيادة البطالة بين صفوف الشباب[28] " فوجود الكم الكبير من الإفراد الذين نالوا حظاً من التعليم بينما لا يجدون فرص عمل ، وإن وجدت ففي غير تخصصاتهم واهتمامهم ، وذلك ينعكس انعكاسا مُباشراً على الحافز نحو التعليم ، ونحو العمل الجاد داخل معاهد التعليم وسوق العمل..."[29]

فمُشكلة البطالة في الدول العربية أصبحت من التحديات الواجب التصدي لها، والتي تحتاج إلى الدراسة والبحث ، حيث قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر من جامعة الدول العربية في سبتمبر 2001م معدل البطالة في الدول العربية بنحو 20% من إجمالي القوى العاملة العربية ، أي ما يُعادل (19) مليون فرد ، وتتباين مُعدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل كبير . أنظر الجدول رقم " 3 "

جدول رقم (3) يبين معدل البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	نسبة البطالة	
	ذكور	إناث
موريتانيا	%29	%42
السودان	%12	%24
المغرب	%10	%22
تونس	%14	%23
البحرين	%12	%25

فالمُلاحظ من الجدول أن معدّلات البطالة بين الإناث تصل إلى ضعف المعدلات بين الذكور[30] بسبب أن فرص العمل للذكور مُتاحة ، أما الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل قادرات عليه ويبحثْنَ عنه لكن فرص العمل غير مُتوافرة لهُن .

ففي بعض الدول العربية في الوقت الحاضر تتسم البطالة بعدد من الخصائص منها المعدلات المرتفعة نسبياً للبطالة السافرة ، وخصوصاً بين النساء والشباب المتعطلين منهم على وجه الخصوص وارتفاعها في المناطق الريفية على نحو ملحوظ أكثر من ما هو موجود في المناطق الحضرية ، ويرجع السبب إلى غزو العمالة الأجنبية لسوق العمل ، وبالإضافة إلى غياب دور المؤسسات التعليمية في إعداد المتخرجين بالمهارات والقدرات اللازمة لسوق العمل والآثار السلبية لقوانين العمل التي لا تشجع قطاع الأعمال الخاص في التوسع على توظيف العمال[31] .

ووفقاً لقانون " ساى "* طالما توجد بطالة فالاقتصاد غير مُستقر ، فالبطالة تعني زيادة فُرص العمل وانخفاض الأجر الحقيقي وتحفيز المُنتجين على توظيف العمال وبالتالي تقليل البطالة ، فكل زيادة في التوظيف تنطوي على زيادة في العرض تخلق بدورها الطلب الخاص بها إذن فالسوق وحده هو خير مدبر للنظام الاقتصادي [32]

ومما سبق يلاحظ أن البلدان العربية تواجه غالبيتها مشكلة الارتفاع المتسارع في أعداد الداخلين الجدد من الخريجين إلى سوق العمل ، لهذا تعتبر مشكلة البطالة المُرتفعة والمتنامية بين الأجيال المتعلمة من ابرز السمات خاصة بين أعداد الذين يتسربون من التعليم الثانوي ، وأيضا عدم الموازنة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل ، الأمر الذي يعني أنها ستواجه مشكلات اجتماعية مترتبة على مشكلة البطالة ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يُصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع

كما أن مُعدلات البطالة بين الإناث في الوطن العربي عالية جدا ، والوظائف التي تشغلها المرأة العربية تنحصر في الوظائف الحكومية ، ومعدلات مشاركتها في سوق العمل بالمقارنة مع دول العالم يلاحظ أنها متدنية بشكل واضح .

---

* في عام 1805 -1832 حدث تضخم كبير الدول الصناعية أدى إلى محاولة الاقتصاديين البحث عن علاج وكان في مقدمة هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث ،ريكاردو ،ساي ،وعلى الوجه الاخر ظهر مالتس بفكرة المتوالية الهندسية للسكان.

فلقد أشارت الإحصاءات إلى إن عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية بلغ نحو 18.7 مليون عاطل بما رفع مُعدّل البطالة في إجمالي البلدان العربية إلى 18% من قوة العمل عام 2002ف ، وهذا المعدل المرتفع للبطالة في البلدان العربية يشكل أهداراً لطاقة عنصر العمل من جهة ، ويشكل تحدياً وتهديدا للسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي ، ويتراوح هذا المعدل في البلدان العربية بين 6% إلى 17.5% ، باستثناء دول الخليج العربي ، التي وصل المعدل فيها إلى 25% ، أما في العراق وفلسطين يصل فيها المعدل إلى 70% ، كما أن الإضافة السنوية لسوق العمل تقدر بحوالي 2.5 مليون داخل جديد لسوق العمل ، ويعني ذلك توفير مابين 2.5 إلى 3 ملايين فرصة عمل سنويا إذا أردنا المحافظة على معدل البطالة الحالية 18% في الوطن العربي [33].

وفي تقرير أخر نشر في شهر مارس 2005ف أيضا عن منظمة العمل العربية وصفت الوضع الحالي للبطالة في الدّول العربية " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع " . وانه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء ويبقى على صناع القرار في العالم العربي استحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا للتغلب على هذه المشكلة واستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل بالإضافة إلى جزء من العاطلين[34]، ويؤكد التقرير انه لا توجد دولة عربية محصنة ضد البطالة وبخاصة دول الخليج حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية أكثر هذه البلدان حجما وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين نحو 15% وسلطنة عمان 17،2%،وفي قطر 11،6% وتتفاقم هذه المشكلة في فلسطين والعراق حيث تقدر نسبة الشباب العاطلين عن العمل بحوالي 60% وهذا يرجع إلى أسباب إستراتيجية .[35] و يشير ماركيوز لحاجة الشباب إلى الأمان والحياة الراضية المسالمة ، والى استمتاع الفرد بحياة خصوصية بنفرد بها ، فالشباب ليسوا فئة اجتماعية هامشية من خارج النظام[36]. وأخيرا فبطالة الشباب في العالم العربي من أعلي معدلات البطالة عالمياً فقد أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان (إتجاهات التشغيل في العالم) حيث أشار التقرير أن معدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط ،أعلى نسبة في العالم بأسره كما يتضح من الجدول[37] .

جدول رقم (4) يبين معدل البطالة عام 2003

معدل البطالة ــ معدل بطالة الشباب لعام 2003		
المنطقة	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب
العالم	6.2	14.4
البلدان الصناعية	6.8	13.4
الاقتصاديات الانتقالية	9.2	18.6
شرق آسيا	3.3	7.0
جنوب شرق آسيا	6.3	16.4
جنوب آسيا	4.8	13.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8	16.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12.2	25.6
افريقيا شبه الصحراوية	10.9	21.0

المصدر: إتجاهات التشغيل في العالم ، مكتب العمل الدولي ،جنيف 2004ف

ثالثاً : البطالـــة في الجماهيريـــة

الجماهيرية إحدى دول العالم تتأثر بما يتأثر به من مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنيـــة وصحية أو غيرها من المشكلات المختلفة .

ومن تلك المشكلات مشكلة البطالة التي ظهرت بوضوح بين صفوف الخريجين والخريجات ، فعدد السكان في الجماهيرية من واقع المسح الاقتصادي والاجتماعي لعـــام 2002-2003 حـــوالي (5.480.887) نسمة أي ما نسبته 2.8% ، بعد ما كان عام 1995 من واقع التعداد العام حـــوالي (4.389.000) نسمة [38]

ويعد الشباب في الجماهيرية أحد أهم خصائص التركيب السكاني ، حيث بلغ عددهم ســـنة 1995م حوالي (1.766.604) نسمة ، يشكل منهم الذكور (893,856) نسمة ، بنـــسبة 20.36 % من إجمالي عدد السكان ، وعدد الإناث (872,748) نسمة بنسبة 19.88% مـــن إجمـــالي عـــدد السكان[39] .

والجماهيرية تأتي في المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث ارتفاع معدل نمو الشباب ، فقد وصل نمو الشباب فيها حوالي 4.9 سنوياً[40] .

وهذا يعتبر من المعدلات العليا للنمو السكاني في العالم وهذا النمو السكاني تقابلـــه زيـــادة عالية في معدل نمو القوى العاملة ، أي توفير عشرات الآلاف من فرص العمل ســـنوياً لمواجهـــة الإعداد المتزيدة من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والمتسربين من التعليم بعد سن 15سنة.

وفي بداية السبعينات ساعدت الثروة النفطية على وضع خُطط طموحة لتنفيذ المشروعات التنموية مما أدى إلى جعل كافة القطاعات تلجأ إلى استجلاب العمالة غير الوطنية ، ولم تكُن هُناك مشاكل فيما يتعلق باستخدام العناصر الوطنية ، بل كان يلزم الخريجين بالعمل لفترة من الزمن بعد تخرجهم نتيجة للنقص الذي كانت تعانى منه تلك القطاعات من العناصر المؤهلة ، وتقوم الخدمة المدنية والخدمة العامة بتوجيه الخريجين من الجامعات والمعاهد العُليا والمُتوسطة إلى الجهات العامة ، ولكن تراجع أسعار النفط وانخفاض عوائده مع استمرار الإنفاق العام أدى إلى مشاكل العجز في الميزانية العامة وظهور الشح في الأسواق[41] .

وقد بلغ عدد العاملين اقتصادياً من القوى العاملة الليبية ما مجموعه (1.357,063) يشكلون نسبة قدرها 82.7 % من إجمالي الأفراد العاملين اقتصادياً ، أي أن مُعدل البطالة بين أفراد قوة العمل يقدر بحوالي 17.3% ، ونجدها أقل لدى الذكور حيث تصل إلى 16.9% ، وترتفع لدى الإناث لتصل إلى 18.5% ، كما في الجدول رقم (5)[42]

جدول (5) يبين توزيع السكان من 15سنة فما فوق حسب الحالة العملية والنوع ومعدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة 2003/2002 ف.

توزيعات القوة البشرية	ذكور	إناث	الإجمالي
مشتغلون	1013526	343537	1357063
سبق لهم العمل	6953	693	7646
لم يسبق لهم العمل	198776	77124	275900
مجموع العاملين اقتصاديا	1219255	421354	1640609
طلبة	422062	400967	823029
متفرغات للأعمال المنزلية	0	901284	901284
متقاعدون	163050	13297	176347
غير ما ذكر	32744	36208	68952
مجموع غير العاملين	617856	1351756	1969612
مجموع القوة البشرية	1837111	1773110	3610221
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي	66.37	23.76	45.4
معدل البطالة	16.87	18.47	17.28

الجدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى المسح الاقتصادي والاجتماعي ،الجزء الأول ،الخصائص الديمغرافية ،(2003ـــ2002)ف،ص37

وتفيد المعلومات المتوفرة أن العمالة الوافدة في المجتمع الليبي كانت نتيجة تنفيذ خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي (75/73) (80/76) (85/81) ، حيث تقدر نسبة العمالة الوافدة لإجمالي المشتغلين بحوالي 11.5% عام 1970م . زادت إلى 34.4 % عام 1980م ، ويرجع ذلك إلى التوسع في خطط التنمية وكثرة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية التي أدت إلى استجلاب العمالة الوافدة ، نتيجة للنقص في المهارات المختلفة التي عجز سوق العمل الوطني عن الإيفاء بها [43] انظر الجدول رقم (6)

جدول (6) يبين نسبة العمالة الوافدة بالجماهيرية خلال الفترة 1970 / 1997 ف.

السنوات	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1990	1994	1997
القوى العاملة الوطنية	383	474	533	617	821	862	879	993	1054
القوى العاملة الوافدة	50	223	280	562	142	141	139	156	160
نسبة الوافدين لإجمالي القوى العاملة	11.5	31.9	34.4	47.7	14.7	14.0	13.6	13.5	15.2

المصدر/ مجموعة من الاساتذة -ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً ،التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط3،ص 672

وحتى بعد أن تم افتتاح أنشطة القطاع الخاص والأهلي فأعداد العمالة الأجنبية المستخدمة للعمل في القطاع الأهلي في تزايد مستمر ، مما كان لها دور كبير في نشوء البطالة بأنواعها ، بل وتزايد تفاقم المشكلة واختلال فرص العمل التي من المفترض أن تكون من نصيب أبناء المجتمع الذين يجدون صعوبة في الحصول عليها عند البحث عنها.

وقد يرجع ذلك إلى أن الشباب أنفسهم لا يقبلون على القيام ببعض الأعمال التي تقوم بها العمالة الوافدة ، والقطاع العام قد يكون مُكتفي ولا يوجد لديه من الوظائف إلا عدد قليل ولا يتناسب مع أعداد ومؤهلات الخريجين الوطنيين .

وهنا تتفاقم مُشكلة البطالة في المجتمع بسبب الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة والتي تُقدر بالآلاف في القطاع العام والأهلي بشكل كبير ،وهي ثلاثة أنواع عمالة مسجلة لسد العجز القائم في بعض المهن والتخصصات وعمالة وافدة غير منظمة وعمالة واحدة غير منظمة وعمالة متسللة تدخل البلاد بدون وثائق أو شهادات صحية وتشكل عبئاً على مقومات المجتمع فتضخم حجم العمالة الوافدة وخاصة غير المنظمة بمعنى بروز العمل غير المنظم أو غير المهيكل والذي يُعتبر احد المشكلات الاقتصادية الملحة والعاجلة التي يمتد أثرها إلى العديد من الجوانب الاجتماعية والسياسية والماليةحيث بلغ عدد العاملين غير الليبين نظاميين (123) الف عامل، ونسبة غير الليبيين23.2%

،ونسبة غير الليبين فالطب 40%وفى مجال الهندسة 30% وفى مجال العلوم الطبيعية 30% وفى مجال الخدمات الاجتماعية 10% وفى مجال العلوم الاقتصادية 0.8% من الليبيين .[44]

فمثلاً هناك فئة من الأفارقة كالنيجريين والصوماليين والمصريين والسودانيين يُمارسون الأعمال الهامشية في الورش والمحلات ونظافة الشوارع ، في حين أن الشباب الليبي يعزف عن هذه النوعية من الأعمال ويفضلون العمل في القطاع العام ، ويتركون هذه النوعية من الأعمال لعدم إحساسهم بالرضا عن أنفسهم فيها ،وهذه ظاهرة اجتماعية ونفسية جديرة بالدراسة ، وتؤدي إلى المزيد من البطالة.

وفي الوقت الحالي تعاني الجماهيرية من تضخم في القطاع العام بسبب التوزيع غير المنظم لقوة العمل والتي تتكدس معظمها في قطاع الخدمات الاجتماعية والعامة وتصل إلى نحو 57.8% في قطاع التعليم و10.9% في قطاع الصحة من إجمالي العاملين بالقطاع العام حيث بلغ عدد العاملين في الجهاز الإداري حوالي (723868)عنصراً وهذا يتجاوز المعايير الدولية التي أقرت بألا يتجاوز 20% من حجم القوى العاملة وبذلك يكون الرقم الأمثل (344) ألف موظف أي أن الجهاز الإداري بالقطاع العام يؤدي عمله بزيادة تقدر (379) ألف موظف .[45]

ومن خلال البيانات المتوفرة لدى أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل فإن عدد (377,408) عنصراً من الزائدين عن حاجة الجهاز الإداري يتوزعون وفق المستويات العلمية التالية [46]:-

جدول رقم (7) يبين عدد الزائدين عن حاجة الجهاز الاداري ومؤهلاتهم

ت	المؤهل العلمي	العدد
1	الأميون	5409
2	مستوى الابتدائية	21896
3	تدريب مهني (دورات)	8496
4	حملة الشهادة الإعدادية	46712
5	حملة الدبلوم المتوسط	156788
6	حملة مؤهلات العلوم الإنسانية (متوسط)	19326
7	ثانوية عامة	31016
8	دبلوم معلمين عام	44411
9	حملة ليسانس	5710
10	مؤهلات لم تذكر	37644
	المجموع	377408

ومن خلال الجدول السابق يبدو واضحاً حجم وأبعاد مشكلة التضخم في القطاع العام بسبب الأعداد المتدفقة إلى سوق العمل سنوياً ، وتدبير فرص عمل ملائمة لها أصبح مشكلة وطنية حادة تهدد الأمن الاجتماعي .

فعدم وجود تنسيق بين قطاعات التعليم مثلاً وبين القطاعات العامة والأهلية وذلك بتوجيه الدارسين والطلاب نحو التخصصات المطلوبة والتي تحتاجها تلك القطاعات من الخرجين من شأنه أن يساهم في خلق نوع من البطالة والتي قد تتفاقم وتزداد بارتفاع معدل الخريجين من التخصصات غير المطلوبة التي قد لا يحتاجها سوق العمل لعدم وجود توازن بين العرض والطلب على العمل ، ولكن رغم تلك المُحاولات التي أسهمت في تطور قوة العمل ، الوطنية ومن الزيادة في حجم الاستخدام في الاقتصاد الوطني ، فإن عُنصر التنسيق غير متوفر ما بين التخطيط للتعليم وسياسات القبول من جانب ومتطلبات سوق العمل والخطط الاقتصادية من جانب أخر ، وقد يكون السبب في ذلك هو أن محاولات إصلاح النظام التعليمي وتقوية علاقته بسوق العمل يتم بفرضية ثبات المتغيرات لدي الأخير ، وبدون الأخذ بالاعتبار أن إصلاح النظام التعليمي هو استجابة للإصلاح في سوق العمل وليس العكس . [47]

وعلي الرغم من أن تطبيق مجانية التعليم أدى إلى استيعاب جزء من قوة العمل عن طريق تزايد معدلات الالتحاق والقيد بمراحل التعليم المُختلفة ، فإنه في حقيقة الأمر لم يقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة ، ولكنه أدى إلى تأجيل تلك المشكلة لتظهر في الوقت الراهن في صورة بطالة المتعلمين من الشباب بدلاً من بطالة الأميين . فعدم وجود إستراتيجية للتعيين نتيجة ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف ترك قضية التشغيل وتوزيع الخريجين لعشوائية الظروف والأحوال ، دون خطة منظمة وواضحة ، وقد ساهم ذلك بشكل أساسي في زيادة حجم مشكلة البطالة ودعم وجود خلل كبير في سوق العمل من حيث التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة [48] .

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة بين التعليم والتنمية يُمكن القول بوجود خلل ما في العلاقة بين التعليم والتنمية ، ويتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق بين مُتطلبات التنمية ونوعية التعليم ولعل هذا الخلل هو الذي رفع من معدلات البطالة في كل الدول العربية تقريباً .بما في ذلك الدول النفطية فالملاحظ أن التعليم هو الذي يصنع البطالة ، فالخطط التعليمية لا تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية وتطورات سوق العمل بالإضافة إلى التعليم لم يسهم بشكل فعّال في تكوين المهارات والتخصصات خاصة العلمية الدقيقة التي تحتاجها عملية التنمية .[49]

وهكذا يلاحظ من البيانات والتقديرات السابقة أنه على الرغم من اختلاف وتباين التقديرات حول حجم ومُعدلات بطالة الشباب في العالم العربي ، فإن هناك شبه إجماع على أهمية وخطورة هذه المشكلة .لا يجب أن يدفعنا ذلك بالطبع إلى تجاهل أهمية وجود بيانات دقيقة وصحيحة حول قياس بطالة الشباب بل يجب أن يكون ذلك سببا إضافيا إلي العمل بأقصى سرعة مُمكنة على تلافي ثغرة البيانات ، والشروع في إتباع آلية منتظمة وعملية لحصرها .

الهـــــــــــوامش

[1]- ساسي سالم الحاج ،المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ،بيروت ،ط2،ص514

[2]-حسن شبريه ، البطالة ،مجلة المحاماة ،العددان الثالث والرابع ،مارس وابريل، جمهورية مصر العربية ، 1990ف،ص 70.

[3]- منظمة العمل الدولي، مجلة نحن شعوب العالم ،العددان (5،6) 1998-1999،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،مركز الإعلان ومنظمة الطفولة ،ص20

[4]- محمد فايز عبد أسعيد ،مشاكل التنمية في العالم الثالث ،الناشر غير مبين ،الرياض ،1984،ص99

[5]- أحمد جامع، تعقيب على بحث، البطالة في مصر قياسها وأساليب علاجها، كتاب المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، 1989، الموارد البشرية والبطالة (الجمعية المصرية والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1991، ص384

[6]- شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2002، ص43

[7] -المرجع السابق، ص43

[8]- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والأربعون، للسنة المالية 2003، ص26

[9]- معدلات البطالة والناتج القومي في أوروبا، مجلة العمل العربية، مكتب العمل العربي، العدد(63)، (1/1996)، ص183

[10]- خالد الزوى ،البطالة في الوطن العربي ،مجموعة النيل العربية ،2004، ص54

[11]- شبل بدران ،التعليم والبطالة ،مرجع سابق ،ص41

[12] - قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 173،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة، 2003،ص ص 3،4

[13] - فالكوم جبلر وآخرين ،اقتصاديات التنمية ،ترجمة طه عبد الله منصور ،عبد العظيم مصطفى ،دار المريخ ،الطبعة العربية ،1995،ص319

[14]- تقرير التنمية البشرية 1999، مرجع سابق ص9

[15] - على الحوات ،دراسات في التنمية الاجتماعية ،مكتبة طرابلس العلمية ،طرابلس ،1994،ص 41

[16] - سميحة السيد فوزي ,البطالة في مصر ,جامعة القاهرة ,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,قسم الاقتصاد ,الرضا للطباعة ,1989 ص593

[17]- نزار الزين ,الشباب الجامعي والبطالة المؤجلة ,مجلة الوحدة ,المغرب,العدد 39 ,1987,ص38

[18]-مصدق جميل الحبيب ,التعليم والتنمية الاقتصادية ,دار الرشيد ,العراق ,1981,صص15_16

[19]- محمد الأمين فارس ,البطالة آفة خطيرة تهدد العرب ,مجلة نحن شعوب العالم ,مرجع سابق ,ص 25

[20] - إبراهيم محمد ,حلول إسلامية لمشكلة البطالة,المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية ,2005, ص5

[21] - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002, مجلة المؤتمر,العدد السابع,2002 ,المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر , 2002 , ص35

[22] - المرجع السابق ,ص10

[23] - مؤتمر العمل العربي ,الدورة السادسة والعشرين ,القاهرة ,6_13مارس,1999,البند التاسع ,تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة, ص 36

[24]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002, مجلة المؤتمر,مرجع سابق ,ص10

[25]- محمد علي محمد ,الشباب العربي والتغير الاجتماعي ,دار النهضة العربية ,1985, ص175.

[26]- سامية الساعاتي ,هجرة العقول المصرية ,حجمها ,ديناميتها ,إبعادها ,المؤتمر الثاني للمجموعة العربية الأوربية للبحوث الاجتماعية ,مطبعة عين شمس ,القاهرة ,1980,ص86

[27]- عبد السلام بشير الدوبي ,متفرقات ,مجلة القوى العاملة ,ع 4 ,2005,ص ص 22_23

[28]- ندوة مكتب العمل العربي الدولي ,معايير العمل العربية والدولية ,1995,ص31

[29] - محمد علاء الدين عبد القادر ,البطالة وأساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ضل الجات ,دار المعارف ,الإسكندرية ,2003,ص99

[30]- قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي ,مرجع سابق ,ص15

[31]- حسان خلاق ,قضايا ومشكلات العالم العربي ,دار النهضة العربية ,2004,ص 380-382.

[32]- محمدعلى العدل،الاقتصاد الكلى -النظرية النماذج -السياسات -،الناشر غير موضح ،1990 ،صص71-72

[33]- رمضان السنوسي ،التنمية العربية في ظل الطفرة النفطية الثانية ،مجلة القوى العاملة ،العدد الثالث ،2005 ،قسم التوعية والإعلام باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ،صص18-19

[34]- عصام العول الشباب والبطالة في الوطن العربي ، مجلة القوى العاملة، المرجع السابق ،ص 50.

[35]- المرجع السابق ،ص51

[36] - حسن هادى احمد ، الإنسان المعاصر عند هربرت ماكيوز ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1980ز ص ص 230-231

[37]- اتجاهات التشغيل في العالم "مكتب العمل الدولي - جنيف يناير 2004ف

[38] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،المسح الاقتصادي والاجتماعي ،الجزء الأول ،الخصائص الديمغرافية ،(2003-2002)ف،ص18

[39]- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في الجماهيرية ،1995،ص 42

[40]- احمد على محمود ،السكان والموارد بالجماهيرية ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد الأول 1995،الهيئة القومية للبحث العلمي ،طرابلس ،ص 140

[41]- اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ،برنامج تشغيل للقوى العاملة الوطنية ،2004، غير منشورة صص2-3

[42] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،المسح الاقتصادي والاجتماعي ،مرجع سابق ،ص ص 28، 29

[43]- محمد عبد الجليل أبو سنينة ،بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية في ليبيا ،مجلة البحوث الاقتصادية ،مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،المجلد السادس ،العدد الأول ،1996، ص 81

[44]- خالد محمد الزوى ،البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل "،مجموعة النيل ،1982،ص 54

[45] - محمد الجبالي ،ورشة عمل حول مشكلة البطالة ، مجلة القوى العاملة ،ع5، 2006ف،صص20-21

[46]- المرجع السابق ،ص22

[47] ـ تقرير التنمية البشرية لسنة 1999، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، طرابلس، صص129ـ130.

[48] ـ محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص354.

[49] ـ الشباب والبطالة في الوطن العربي، م.عصام الغول ، مجلة القوى العاملة، مرجع سابق، ص52.

الفصل الثالث

اتجاهات ونظريات تفسير الجريمة

اتجاهات ونظريات تفسير الجريمة

من الأهمية بمكان أن نعرض في شيء من الإيجاز الاتجاهات العلمية في تفسير الجريمة ، حيث أن هذه الظاهرة والبحث في أسبابها وعواملها قد شغل كثير من الباحثين منذ أمد بعيد وحتى الوقت الحالي ، فالنظريات المُبكِّرة للسلوك الإجرامي مالت إلى تأكيد الأسباب الروحية ، وبقي هذا المعتقد مسيطراً على أفكار الناس مدة طويلة من الزمن .

ولقد أرجع فلاسفة اليونان القدامى (سقراط ، أفلاطون ، أرسطو) الجريمة إلى مرض في النفس مصدره عيوب خلقية جسمية ، تكشف عنها خطوط على اليدين والرجلين وتقاسيم الوجه ، بل منهم من ربط بين الجريمة والكواكب وقالوا إن مصير الإنسان ومُستقبله مُعلّق على الكوكب الذي كان متسلطاً عليه مند ولادته وما إذا كان كوكب خيراً أو كوكبا شريراً وإن كوكب المجرمين شرير[2]

وفي العصور الوسطي كتب توماس الأكويني بأن شهوات الإنسان هي الأصل في غالبية الجرائم حيث اعتبر الفقر عاملاً أساسياً للأجرام[3].

وفي بريطانيا ظلت سلطة الاتهام حتى القرن التاسع عشر غير مقتنعة بأنها تنسب إلى المتهم جريمة مخالفته للقانون ، إنما كانت سلطة الاتهام تنسب إلى المُتهم أنه خضع لتحريض الشيطان وغوائيه ، ولم يضع هذا المتهم أمام عينيه خشية الله ومخافته[1] فهي في نظر القدماء هي عبارة عن قدر يعبر عن غضب الإله بحيث يمتد هذا الغضب إلى ذرية الإنسان من بعده .

ومع بداية العصر الحديث ، وجدت دراسات مُتفرِّقة للبحث عن أسباب الجريمة وبدأت الثورة العلمية في نطاق العلوم الطبيعية ومن ثم الاجتماعية وبعد ذلك بدأ الاهتمام بالبحث في أسباب الجريمة بالأسلوب والمنهج العلمي ، وتعددت التوجهات النظرية والمنهجية بصدد الفعل الإجرامي والبحث في أسبابه والعوامل المُختلفة المؤثرة فيه ، ولم يتفق الباحثون على رأي واحد أو نظرية واحدة تفسر ظاهرة الجريمة ، حيث تعدد الأبحاث بتعدد الاتجاهات التي تحدد عوامل السلوك الإجرامي وأسبابه ، ولهذا نتناول في هذا الفصل عرض وتحليل موجز لأهم النظريات أو المدارس أو المذاهب التي تفسر السلوك الإجرامي وهي : الاتجاه الذاتي "الفردي". الاتجاه النفسي أو العقلي . الاتجاه البيني الجغرافي . الاتجاه السوسيولوجي "الاجتماعي" . الاتجاه التكاملي "المختلط".

أولاً : الاتجاه الذاتـــي "الفـــردي"

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين جسم الإنسان ، أي بالتفسير الانثروبولوجي الذي يعتمد اعتمادا كبيراً في تحديد الصفات العضوية للإنسان المجـــرم ، ومن أهم أعلامه لومبروزو"المدرسة التكوينية التقليدية" والطبيب الإيطـــالي دي توليـــو "المدرســـة التكوينية الحديثة" ، حيث ربطت هذه المدارس بين الجريمة والتكوين العضوي للمجرم ، سواء من حيث الشكل الخارجي لأعضاء جسمه أو أداء أعضائه الداخلية لوظائفها العادية .

ويرى لمبروزو أن هناك خمسة أشكال من المجرمين هم[4]: ــ

1- المجرم بالفطرة :ــ

ويتميز بعدة صفات موروثة خاصة تجعل المُجرم يرتد بها إلى الإنسان البدائي حيث عـــدم التناسق في الوجه أو الجمجمة ، وانخفاض الجبهة ، وزيادة أو نقص ملحوظ في حجـــم الأذنـــين ، وزيادة في طول الأذرع والأرجل الخ.. .

ولقد لاحظ لومبروزو بالنسبة للناحية النفسية والصفات الخاصة بالحواس كثرة وجود الوشم على أجسام المجرمين ، وخلاعة هذه الرسوم الوشمية وبذاءتها ، وتميز هؤلاء المجرمين بـــضعف الإحساس بالألم ، وانعدام أو قلة الخجل ، وعدم الشعور بتأنيب الضمير ، وكذلك يقبلون على الفعل الإجرامي بسهولة.

2- المجرم المجنون :ــ

وهو المجرم الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض أو الإدمان على الخمور والمخدرات ، والمجرم المجنون مصاب بنقص عقلي أو بانعدام عقلي يفقده ملكه التمييز بين الخير والشر بحيـــث يشبه هذا المجرم في تصرفاته المجرم بالفطرة .

3- المجرم المعتاد : ــ

وهو المجرم الذي اعتاد ارتكاب الجرائم تحت ظروفه الاجتماعية ويعتبر الإجرام بالنسبة له حرفة أو طريقة حياة .

4- المجرم العاطفي : ــ

حيث يتميز المجرم بالحساسية المفرطة التي يخضع بشأنها للانفعالات العابرة والعواطـــف المختلفة كالحب ، والغضب والغيرة ، والحماس لموقف أو رأي ، وهذه الحساسية المفرطة هي التي تدفعه إلى الإجرام، وأغلب الجرائم التي يرتكبها جرائم الاعتداء على الأشخاص والجرائم السياسية .

5- المجرم بالصدفة : ــ

هو شخص عادي لكن به ضعف خُلقي ، وقد يرتكب جريمته بدافع حب الظهور أو التفكير ، والمجرم بالصدفة قد يتحول إلى مجرم مُعتاد إذا طالت مدة إقامته في السجن ، ومن ثم إذا أختلط بغيره من الجناة .

ويؤخذ على نظرية لمبروزو خطأ التعميم الذي وقع فيه ، وخاصة أن الحالات التي اعتمد عليها في أبحاثه قليلة ، فالنتائج التي توصل إليها تعد حالات خاصة لا يمكن أن تفسر الإجرام إلا في طائفة أو طائفتين من طوائف المجرمين ولكنها لا تصلح بالتأكيد لتفسير سبب الظاهر الإجرامية بوجه عام.[5]

وكذلك تأكيده على أن الصفات الخلقية التي يتميز بها المجرمون هي العامل الجوهري في تكوين السلوك الإجرامي واغفل تأثير العوامل الأخرى ، وخاصة العوامل الاجتماعية ، فالمجرم إنسان يتأثر بالبيئة أو المحيط المادي الذي يعيش فيه[6] ويؤخذ على فكرته المجرم بالفطرة أن السلوك يتحدد كونه إجرامي أو غير إجرامي وفقاً لمُتطلبات الحياة الاجتماعية واستناداً إلي القوانين السائدة من مُجتمع إلي آخر ومن زمن إلي آخر.[7]

أما العالم الإنجليزي جورنج goring فقد خلص إلى أن الصفات التي قال بها لومبروزو تتوافر بنفس النسبة تقريباً في غير المجرمين ، حيث قام بدراسة عينة مكونة من ثلاثة آلاف من نُزلاء السجون في بريطانيا .

وكانت من أهم النتائج أنه لا يوجد مطلقاً ما يُمكن اعتباره نمُوذجاً جسمياً للمجرم ، كما أن النتائج الإحصائية للإقيسة التي أجريت على المُجرمين لا يختلف عنها في غير المجرمين[8].

ولهذا فإن العالم جورنج يرى أنه يوجد لدى المُجرمين تخلف جسدي وعقلي ، كما أقر بإمكان وراثة الميل الإجرامي ، وهذا الرأي يجعله من أنصار المدارس التكوينية ، بالرغم مع أنه يعد خصماً لنظرية لومبروزو لا بل يهاجمها[9] فإن أهم ما توصل إليه جورنج أن المجرمين يتميزون بدونية أو انحطاط من حيث البدن أو الجسم والذكاء ، وهذه الدونية ترتبط بدونية من الوجهة الاجتماعية التي تفسر أجرامهم ، وذلك لأن الشخص القوى جسماً وعقلاً يستطيع كسب رزقه بسهولة ، ومن ثم فهو لا يرتكب جريمة السرقة ، كما يستطيع أن يجد لنفسه زوجة فيشبع حاجاته الجنسية ومن ثم لا يقدم على ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض .

ولقد حاول العالم الأمريكي هوتون تفادي النقد الخاص الموجه إلى نظرية لومبروزو بشأن دراسته التي استمرت التي عشر عاماً متواصلة لحوالي أربعة عشر إلفا من المجرمين الذين أدانهم

القضاء ، ومقارنتهم بمجموعة من غير المجرمين بلغ تعدادهم حوالي 3203 ، وانتهي إلى نتائج مشابهة لما وصل إليه لومبروزو ، وإن كان يرى أن الملامح والصفات التي يتميز بها المجرمون لا تدفع إلى السلوك الإجرامي إلا إذا توافرت ظروف أخرى [10]

وهذا يرجع إلي ما ذكره جورنج من أن التوتنيين من الناس يعيشون في ظروف اجتماعية صعبة ويعانون من صعوبات اجتماعية .. لا يستطيعون الصمود في مواجهتها ، ومن ثم ينحرفون نحو الجريمة [11] ويعيب نظرية هوتون تركيزه على العوامل الفردية مع إهماله وإغفاله لتأثير العوامل الاجتماعية .

إذنَ فالجريمة طبقاً للتفسيرات البيولوجية راجعة إلى استعداد فطري موروث في الفرد ، كما أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين الجسم من ناحية الشكل العام والكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة ، فلمبروزو يرى أن المجرم صحته سيئة ... وهو ارتداد إلى التكوين الفيزيقي والأخلاقي للرجل البدائي الذي يفترض أن يكون لشخص مجرم بالوراثة ، وفي الحقيقة أن لمبروزو لم يوضح لنا كيف تؤثر الوراثة والجريمة ولا صلة لإحداهما بالأخرى ، فالجريمة مفهوم قانوني يتغير بتغير المكان والزمان .

ثانيا : الاتجاه النفسي والعقلي

من أصحاب هذا الاتجاه مدرسة التحليل النفسي برعاية سميجوند فرويد التي ترى أن السلوك الإجرامي إنما يرجع إلى التكوين النفسي للمجرم ، ولقد قسم فرويد النفس البشرية إلى ثلاثة أقسام هي [12]: ـ

1- النفس ذات الشهوة أو الذات الدنيا

وتحتوي على الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة ، ومستقر الشهوات وبؤرة الاهتمام لدى هذه النفس هو الانسياق أو الانحراف وراء اللذة وإشباع الشهوات.

2- الذات الشعورية أو الحسية أو العقل "الأنا"

وتتمثل في الجانب العاقل من النفس ، بمعني أخر هي مجموعة من الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقاً لمقتضيات الحياة اليومية.

3- الذات المثالية أو الضمير"الأنا العليا"

وتشمل مجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة فهي تمثل النبل والطهر والمثل العليا ، وكل ما هو خير في الإنسان ، كما تمثل مصدر الردع الحقيقي للذات الدنيا.

ولقد قسم فرويد الذات الشعورية "الأنا" إلى ثلاث مراتب ، وهي الشعور ، وما قبل الشعور ، واللاشعور ، وقد اصطلح على تسميتها العقل الظاهر والعقل الكامن والعقل الباطن ، أي أن الشعور يطلق عليه العقل الظاهر وما قبل الشعور يسمي "بالعقل الكامن" واللاشعور يسمي "بالعقل الباطن".

واعتبر فرويد الشعور أو العقل الظاهر وسيلة الوعي والإحساس والإدراك المباشر أما ما قبل الشعور أو العقل الكامن فيقصد به مجموعة الأفكار والخواطر والنزعات والذكريات القابلة للاستظهار ، بحيث يمكن للفرد أن يسترجعها ويتذكرها كلما أراد .

أما اللاشعور أو العقل الباطن فيتضمن مجموعة الأفكار والخواطر التي ليس في وسع الفرد أن يسترجعها أو يوقظها إلا في حالات شاذة كالحلم أو نوبة الحمى أو عن طريق التحليل النفسي أو التنويم المغناطيسي[13]

ولقد فسر فرويد السلوك الإجرامي بأنه كل سلوك أنساني بصفه عامة يحركه واقع معين شعورياً أم لا شعورياً ، ورأي فرويد أن الواقع وراء السلوك الإجرامي أحد أمرين هما.

1- تغليب النفس ذات الشهوة بسبب انعدام وجود الذات المثالية "الضمير".

2- كبت"الأنا" للميول الفطرية والنزعات الغريزية وإخمادها في اللاشعور وما يصاحب ذلك من تكون عقد نفسيه [14].

ويؤخذ على أصحاب هذا الاتجاه أنهم حصروا أسباب الجريمة في المرض النفسي ، لهذا فإنهم وقعوا في ذات الخطأ الذي وقع فيه أنصار الاتجاه الفردي ، ولكنهم يختلفوا معهم في نقطة واحدة وهي أن مدرسة التحليل النفسي قامت بإحلال المرض النفسي محل المرض العضوي أو العقلي ، وهذا لا يمكن الأخذ به لأن العديد من الدراسات أثبتت أن كثيراً من المجرمين غير مرضى وأن الجريمة ليست في كل حالاتها ظاهرة مرضية ، ورغم أهمية العامل النفسي في ارتكاب الجريمة فإنه لا يمكن أن يكون هو العامل الوحيد الدافع إلى ارتكاب الجريمة.

ولقد قررت المدرسة النفسية في تاريخها الحديث أن الاضطرابات العاطفية تأتي نتيجة للاتصال الاجتماعي أكثر من كونها نتيجة للوارثة الطبيعية ، ومن ثم أهتم العلماء بدراسة شخصيات المجرمين وهم موجهون بقضية أساسية مؤداها أن سلوك الفرد هو عبارة عن استجابة للموقف ، وأن ليس للموقف فيه أهمية إلا من خلال شخصية الفرد التي تفسره وتحدده ، وبذلك ربط وطبيعي بشخصية المُجرم نفسه [15] حيث رأي فروم أن هناك تأثيراً للحياة الثقافية والاجتماعية وبالتالي ربط بين الحاجات الأساسية للشخصية والانحرافات السلوكية ، فالحاجة للإبداع والتي إن لم تشبع تميل

الشخصية للتحطيم والتخريب ، كما أن الحاجة للارتباط والحاجة للانتماء واللتان تسعى الشخصية لإشباعها إذا لم يتحققا بصورة سريعة تسعي الشخصية للارتباط والانتماء بالجماعات المنحرفة [16].

ثالثا : الاتجاه البيئي الجغرافي

يتناول هذا الاتجاه الجريمة كظاهرة اجتماعية يتكرر حدوثها في بناء المجتمع وثقافته ، كما يهتم أتباع هذا الاتجاه بالتغيرات التي تطرأ على صور الجريمة ومداها في المجتمع الواحد ، وبتفاوت معدل الجريمة من منطقة إلى أخرى في نفس المجتمع والتباين في معدلات الجريمة وصورها بين المجتمعات المختلفة .

وكان أول من مهّد الطريق لهذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي هما العالم الفرنسي جيري والعالم البلجيكي كتليه . فقد عرف مذهبهما باسم "مدرسة الخرائط أو المدرسة الجغرافية" .

وقد أبرز جيري العلاقة بين المناخ وفصول السنة من ناحية ، والإجرام من ناحية أخرى ، أي أنه توجد صلة بين بعض الظواهر المناخية مثل الرطوبة والرياح والضغط الجوي والجريمة [17] "وأكمل كتليه ما انتهي إليه جيري ووضع قانونين هما:-

1- القانون الأول :

يتعلق بثبات الأجرام من عام لأخر ، ويطلق عليه قانون "ميزانية الجريمة" فكما توجد ضرائب مالية في المجتمع توجد أيضاً ضريبة إجرامية.

3- القانون الثاني :

وهو قانون "الحرارة الإجرامي" مؤداه أن نسبة الجرائم يختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف درجة الحرارة [18]

والواقع أن أحداً لا ينكر ارتباط الإجرام بالظواهر الجغرافية الطبيعية ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه الظواهر هي السبب الوحيد للأجرام ، أو على الأقل مسؤلة عنه ، ذلك أن الظروف الطبيعية ليست سوى أحد العوامل التي تساهم مع غيرها من العوامل في تقديم تفسير للظاهرة الإجرامية .

ومن أهم إنجازات المدرسة الجغرافية أنها لفتت الأنظار إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال الظاهرة الإجرامية باعتباره فرعاً من فروع دراسة البيئة كعامل مؤثر في الدفع إلى الجريمة ويطلق عليها في هذه الحالة البيئة الطبيعية والجغرافية[19]

رابعا : الاتجاهات السوسيولوجية " الاجتماعية "

1) النظرية الماركسية :

قامت بتفسير الظاهرة الإجرامية على أساس فكر ماركس وانجلز ، حيث يذهب أنصار هذه المدرسة إلى أن الجريمة التي هي أحد ثمار المجتمع الرأسمالي تؤثر في نفس الوقت على قوى الإنتاج وعوامل الإنتاج في هذا المجتمع . فهي بمثابة رد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي الذي يولده النظام الرأسمالي وذلك بحكم تركيبه ، وعنها تنتشر في أوساط الطبقات الكادحة المعروفة باسم البروليتاريا (العمال) . [20]

وتمشياً مع منطلق الفكر الماركسي فإن الجريمة تختفي في المجتمع الاشتراكي لأن الأساس الاقتصادي الذي ينتج الجريمة في المجتمع الرأسمالي سيختفي ويحل محله أساس اقتصادي لا يدفع إلى الإجرام بطبيعته ، وإذا حدث ووقعت بعض الأفعال ضد رفاهية المجتمع الاشتراكي فإن سببها يكون حالة فرضية لا علاقة لهذا المجتمع بها .[21]

2) النظرية الاقتصادية :

يرى العالم الهولندي بونجر Bonger في كتابه الشهير الإجرام والظروف الاقتصادية أن هناك ثمة علاقة وطيدة بين السلوك الإجرامي والظروف الاقتصادية على الأقل بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال ، ويدلل على ذلك بأنه في القرن التاسع عشر صحب الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الانتقال من جرائم العنف إلى جرائم الدهاء والخديعة ، وأن عدم الاستقرار الاقتصادي الناشئ عن عدم استقرار الأجور والأسواق والنقود كان له أثره على جرائم الأموال .

ويؤدي تحسن الظروف الاقتصادية إلى نقص في الجرائم ضد الأموال ، وسوء هذه الظروف يؤدي إلى زيادة في تلك الجرائم[22] .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه ركز على العامل الاقتصادي وأغفلت العوامل الأخرى التي تساهم في حدوث الفعل الإجرامي .

3) النظرية الاجتماعية :

من أنصار هذا الاتجاه وأبرزهم في فرنسا إميل دوركايم الذي يرى أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي ، ولا توجد أسبابها في الفرد المجرم ، حيث أن هذا الفرد من صنع المجتمع ذاته .

ويتحدد السلوك الإجرامي على أساس درجة الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد ، فتزداد الجرائم كلما كانت روح التضامن ضعيفة والعكس بالعكس.

ومن وجهة نظر دوركايم هناك ميل لإرضاء بعض العواطف من داخل مجتمع التضامن العضوي ، إذ نجد النظام الطبقي وانقسام الإفراد في أوضاعهم ومراكزهم وأيضاً تقسيم العمل الاجتماعي ودوره في انهيار النظام الاجتماعي والأزمة الأخلاقية حيث البعد عن المعتقدات الدينية لدرجة أوضح بها دوركايم أن أزمة المجتمع الصناعي هي أزمة أخلاقية وليست أزمة اقتصادية كل ذلك يؤدي إلى ظهور حالة الأنومي[23]

ويؤكد "الانومي" على أنه ليست هناك علاقة بين الفقر والجريمة ، حيث استنتج بأدلة إحصائية واقعية أن معدلات الانتحار تزداد في فترات الكساد الاقتصادي وتزداد أيضاً في فترات الرخاء الاقتصادي[24] وذلك بصورة غير عادية ، ويفسر دوركايم تلك الزيادة بأنها ناتجة عن الأزمات فهو يقول "إن كل اضطراب في التوازن يعد دافعًا إلى الموت الإرادي حتى وإن كان يحقق راحة أكبر وزيادة في النشاط العام وكلما احتلت الحاجة إلى إعادة التوافق مكانها في النظام الاجتماعي وكانت خطيرة كان الناس أكثر نزوعاً على التدمير الذاتي سواء كانت إعادة التوافق هذه مرتبة على نمو مفاجئ أم كارثة [25]

ويري دوركايم أن الجريمة ظاهرة عادية في المُجتمع يمكن ملاحظتها بالنسبة لجميع المجتمعات وفي جميع العصور ، ولهذا السبب تشكّل جزءاً لا يتجزأ من كل مجتمع سليم ، بل إنها عامل من عوامل صحته ودليل على تقدمه وتطوره .

4) نظرية التفكك الاجتماعي :

ترجع هذه النظرية وجود الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي ، وتقيم (سيلين Sellin) هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المُجتمعات المُختلفة وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد ، حيث يرى أن المجتمعات البدائية تتميز بالانتظام والانسجام في ظروفها ومطالب أفرادها وأهدافهم ، فالفرد من داخلها يعمل وفق نظام معين من التقاليد والعادات ويشعر بالأمن والاستقرار داخل مجتمعه بسبب التعاون الذي يسود بينهم[26]

أما المُجتمعات الحضرية حيث تتميز العلاقات الاجتماعية بعدم التجانس والانسجام بين الأفراد ، ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق وتعدد وتنوع الجماعات المتباينة مما يؤدي إلى تضارب المصالح بين فئاتها المختلفة ، حيث يتأثر (الفرد) مباشرةً مما يدفعه إلى القيام بأفعال متعددة ومُتناقضة [27]

فالتفكك الاجتماعي يعني أن الفرد في هذه المُجتمعات المتحضرة يقع تحت ضغوط اجتماعية مختلفة في مُجتمع لا يسوده الانسجام والترابط ، فالسلوك يتحدد وفق الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ، وبالتالي تأثره بهذا السلوك يدفعه أو يمنعه من ارتكاب السلوك الإجرامي [28]

5) نظرية صراع الثقافات :

مؤسس هذه النظرية العالم الأمريكي (Thorten Sellin) يرى أن الجريمة وليدة صراع الثقافات المتباينة ، فعندما تتعارض القيم الاجتماعية والأخلاقية التي يتضمن عليها القانون مع القيم السائدة لدى بعض الجماعات يؤدي إلى ارتكاب سلوك يتعارض مع هذه القيم أي سلوك قد يكون إجراميا ، والصراع بين الثقافات يسجل في مظهرين :

أولاً: صراع داخلي ويقصد به تعارض الثقافات والأفكار السائدة لدي الجماعات في المجتمع الحضاري الواحد ، مثلاً جماعة الأسرة وجماعة الأصدقاء وجماعة العمل .

ثانياً: صراع خارجي ويكون بين ثقافات مُختلفة ، ويتمثل هذا الصراع في حالة الاستعمار ، فثقافة المُستعمر تختلف عن ثقافة الدولة المستعمرة فيؤدي ذلك إلى تصادم وتصارع الثقافتين [29] .

والسلوك الإجرامي من وجهة نظر (سيلين) ينشأ نتيجة الصراع بين الثقافة العامة في المجتمع وبين قواعد السلوك الخاصة بكل جماعة إنسانية ، أي بين الجماعة أو الجماعات التي ينتمي إليها مُرتكب هذا السلوك .

6) نظرية المخالطة المفارقة أو المتفاوتة :

نادى بهذه النظرية العالم الأمريكي (سيدرلاند Sutherland) ولقد قامت نظريته على الأساس الذي قامت عليه نظرية التفكك الاجتماعي ، فذهب إلى القول في كتابه "مبادئ علم الإجرام [30] أن الفرد يتعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال ، حيث أن السلوك الإجرامي يكتسب عن طريق التعلم وليس عن طريق الوارثة ، فالفرد من خلال عملية الاتصال يتأثر بعدة عوامل بعضها يدفع إلى الإجرام والبعض الأخر يمنع من مخالفة القانون ، فهذه العوامل يتأثر بها الفرد بحسب أسبقيتها واستمرارها .

فأسبقيتها تعني أن اكتساب الفرد منذ طفولته وقد يكون مُتفقاً مع القانون أو مُخالفاً في كلتا الحالتين قد يستمر تأثير الفرد بهذه المجموعة طول حياته ، حتى على الرغم من اختلاطه بمجموعات أخرى .

أما استمرار التأثير فيعني أن الفرد قد يتصل بمجموعات مُختلفة ، ولكن استمرار اتصاله بمجموعة يسود فيها السلوك الإجرامي يؤدي إلى تأثره بهذا السلوك فيدفعه إلى ارتكاب الجريمة ،

أما من حيث عمق التأثير فيبين مدى حدة وقوة وفاعلية تأثير المجموعة المخالطة للفرد في سلوكه الإجرامي[31]

وبناء على ما تقدم فإن نظرية (سيدرلاند) تقوم على نقطة أساسية وهي أن السلوك الإجرامي لا يورث وإنما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد .

خامساً الاتجاه التكاملي "المختلط" :

مهدت النظريات السابقة في تفسير السلوك الإجرامي إلى ظهور اتجاه نظري جديد يعتبر الفعل الإجرامي ظاهرة اجتماعية وسلوكاً فرديا في نفس الوقت .

وبناء عليه أخذ من النظريات السابقة من العوامل ما يصلح لتفسير هذا السلوك الإجرامي ، وهو بهذا يؤكد على أن العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الفعل الإجرامي يمكن تتبعها وتلمسها في المجتمع وفي الفرد في نفس الوقت .

ومن أهم العلماء الذين أشاروا إلى هذا الاتجاه :-

1) : نظرية فيري (E.Feeri)

هو أحد تلاميذ لومبروزو ، وذهب إلى القول بأن الجريمة نتاج عدة عوامل مشتركة وهي العوامل العضوية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أي أن الجريمة تحدث نتيجة عوامل متعددة قد ترجع إلى شخصية الإنسان أو عوامل طبيعية أو اجتماعية [32] ، وقد ذكر أن من الأسباب الاجتماعية للسلوك الإجرامي لدي الفرد تتمثل في الكثافة السكانية والحالة الدينية والتعليم والرأي العام ... الخ .

2) : نظرية بندي

يرى أن السلوك الإجرامي ينشأ بسبب وجود خلل بيولوجي في الإنسان وخاصة الذي يصيب المخ والجهاز العصبي ، فهذا الخلل يجعل سيطرة الذات الشعورية أو الحسية أو العقل على الميول والغرائز واهياً ، ومن ثم يسلك الشخص سلوكاً يتسم بالأنانية ، فلا تقف في سبيله أعراف الجماعة ولا نصوص القانون .

ويرى أيضا أن الاستعداد الإجرامي توجهه مجموعة من العوامل الفطرية المتصلة على نحو وثيق بمزاج الجاني وجهازه العصبي وأيضاً اضطرابات الغدد وخصوصاً الغدد الصماء [33]

وبهذا نجد أن بندي يركز على البيولوجية أولاً ، فهي تمثل العامل الأساسي ، ومن ثم يأتي تأثير العوامل البيئية والاجتماعية لاحقاً ، ويقدم صياغة جديدة بالجمع بين العوامل الاجتماعية والنفسية .

3) : نظرية دي توليو

يرى دي توليو أن الإنسان يتمتع بتكوين نفسي وعقلي وعصبي ، بل وتكوين يجعل له فاعلية الإصابة بأمراض معينة والتهابات ، المسالك البولية ، وغيرها فإنه يتمتع أيضاً بتكوين إجرامي[34].

كما يرى أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية ، تغلبت فيها النزعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة والقيم الاجتماعية ، فقد شبه دي توليو الإجرام في هذه الحالة بالمرض ، فيقول إن الناس جميعهم يتعرضون في حياتهم لجراثيم أمراض معدية ، ومع ذلك فإنهم جميعا لا يصابون بهذه الأمراض ، إنما يصاب بها فقط من كان على استعداد بحكم تكوينه على الإصابة بهذه الإمراض ، ونفس الشيء يقال بالنسبة لارتكاب الجريمة فهو يعتمد على تكوين خاص لدي الفرد يجعله أقل قدرة من غيره على الصمود في وجه الجريمة ومقاومتها ، لا بل أكثر استعداد لتقبل الجريمة ، والاستجابة لها وارتكابها ، لهذا فإن الجريمة تكشف حينئذ عن عدم قابلية مُرتكبيها مع الحياة الاجتماعية، مما أدى إلى تسمية نظرية دي توليو باسم نظرية التكوين الإجرامي[35]

ويذهب دي توليو إلى أن أسباب عدم القابلية للتكيف مع البيئة الاجتماعية ترجع إلى نوعين من العوامل هما:

1- عوامل مصدرها النمو العاطفي المعيب للشخص بسبب ظروف داخلية تتصل بطاقته الغريزية وما يصاحب ذلك من عدم تقبل هذا الشخص للقيم الاجتماعية المكتسبة والتوافق مع الأنماط الاجتماعية الثابتة.

2- عوامل ترجع إلى العيوب الجسيمة الناجمة عن الوراثة وعن خلل وظيفي له صلة بإفرازات الغدد بصفة خاصة الغدد الصماء أو البيروماناث أو التهابات المخ

ومن شأن هذا النوع من العوامل أن يخلق شخصية سيكوباثية لا يوجد لديها قابلية للتوافق مع المجتمع بأي حال [34].

ويعتبر دي توليو أن دور العوامل الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل البيولوجية أساسي في إنتاج الظاهرة الإجرامية ، وبهذا يختلف عن الآخرين الذين وقفوا في أسباب الجريمة ، ولكن هناك انتقادات لنظريته تتمثل في مظهرين الأول قصور في المضمون والثاني قصور في المنهج [36]. وكذلك يمكن أن تعتبر نظرية المخالطة التي أشارنا إليها في المدرسة السوسيولوجية أنها نظرية تكاملية في تفسير السلوك الإجرامي[37]

وبعد استعراض النظريات والاتجاهات السابقة الذكر نلاحظ أن نظرية واحدة منها لا تصلح بمفردها لتفسير الظاهرة الإجرامية ، وأن التفسير الصحيح إنما يعتمد على مجمل النظريات الطبيعية في تفسير الاعتداء على الأشخاص ، والسيوسيولوجية في تفسير جرائم الاعتداء على الأموال ، والفسيولوجية النفسية في تفسير جرائم الاعتداء على العرض ، وهذا التفسير يشكل تفسيراً تكاملياً ، مع عدم إهمال العوامل الأخرى التي تؤثر بالدفع نحو السلوك الإجرامي [38] ، فالجريمة ما هي إلا نتاج عوامل داخلية "تكوينية" ، وعوامل خارجية اجتماعية "بيئية" ، ولعله من المفيد القول بأنه لا يمكن ولا بأتي شكل من أشكال الجزم بأن هناك سبباً أو عاملاً معيناً هو المسؤل وحده عن الدفع نحو السلوك الإجرامي ، ولكن يختلف الدافع الرئيسي من مجرم لأخر وفقاً لظروفه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمحيط الذي يعيش فيه ، بالإضافة إلى العوامل البيولوجية والنفسية التي يعيشها.

ومن هُنا يمكن الأخذ بالنظرة التكاملية عند تفسير الظاهرة الإجرامية . حيث يسلّم بعض علماء الإجرام بأن السلوك الإجرامي لا يمكن نسبته إلى عامل واحد فقط بل أن هناك عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية مُتعددة ، لذا اختلفت المدارس السابقة في تفسير مُتكامل للظاهرة الإجرامية لأنها أغفلت جانباً من العوامل وركزت على عامل واحد وجعلت له الأولوية على ما سواه من العوامل [39]

وهكذا وبناءً على ما تقدم من استعراض اتجاهات السلوك الإجرامي فقد اعتمدت الدراسة على الاتجاه "التكاملي" مع الاهتمام بالاتجاه الاجتماعي ، وتحديداً الوضع الاقتصادي وعلاقته بالسلوك الإجرامي أي "البطالة وعلاقتها بالجريمة" ، كل ذلك في إطار تكاملي دون إهمال لجانب مُعين .

العوامـــل الاقتصاديـــة وعلاقتهـــا بالفعـــل الإجرامـــي

أجمع علماء الإجرام على إن للعوامل الاقتصادية أهمية كبيرة على الظاهرة الإجرامية، وقد انقسم العلماء إلي قسمين :

القسم الأول : أكد علي أهمية الظروف الاقتصادية على الظاهرة الإجراميـــة . حيـــث أن الظروف الاقتصادية هي العامل الرئيسي في خلق ظاهرة الإجرام .

والقسم الثاني : أن للعوامل الاقتصادية أهمية ما في تفسير الظاهرة الإجرامية حيـــث تُـــرد الجريمة إضافة إلى العوامل الاقتصادية إلى العوامل البيولوجية والنفسية[40]

وكذلك ربط كثير من القانونيين بين الإجرام وبين الحالة الاقتـــصادية فـــي بلـــد مُعـــيّن ، والإجرام لا يقتصر على الفقراء فقط بل هو مُنتشر أيضا بين الأغنياء ، وإن كانت نسبته عند هؤلاء غير معروفة .

وهناك من العلماء من يربط "بين الإجرام والدورة الاقتصادية"، سواء في فترة الرخاء التي تشجع على ارتكاب جرائم الاغتصاب والقتل وإهمال الأطفال وتشردهم بسبب انشغال الإبـــاء فـــي جمع المال وإنفاقه في الملذات أو فترة الكساد التي تنتشر فيها البطالة وتكثر جرائم السرقة والسطو والاعتداء والنصب[41] .

وباختصار يؤدي تحسن الظروف الاقتصادية إلى نقص في الجرائم ضد الأموال وسوء هذه الظروف يؤدي إلى زيادة في تلك الجرائم[42] فالكثير من جرائم الأمـــوال ترجـــع إلـــى الـــدوافع الاقتصادية ، حيث لا يستطيع الإنسان إن يُشبع حاجاته المادية بطريقة ملائمـــة أو مقبولـــة إلا إذا مكنته حالته الاقتصادية من ذلك ، فإذا عجز عن إشباع حاجاته الضرورية ، من هذا الطريق فإنـــه يلجأ إلى سبيل غير مشروع مثل ارتكاب جرائم الأموال وخصوصاً السرقة.

وفي دراسة لجون أو تو(john Otto) أجرها في فيلادلفيا عن العلاقة بين الانحراف وبين الدورات الاقتصادية كالكساد الاقتصادي ويكون مُنخفضاً في النمو الاقتصادي العادي المُعتدل حيثُ لا وجود للرواج أو الكساد الاقتصادي ، فالانحراف يكون مرتفعاً أثناء الرواج الاقتصادي .

كما تبين لباحثين آخرين أن الجرائم ضد المُمتلكات تزداد في فترات الكساد ، بينما تـــزداد الجرائم ضد الأشخاص في فترات الرخاء ، وفسروا تلك النتيجة بأن الحاجة الاقتصادية للأفراد في فترات الكساد تدفعهم للسرقة بينما الرفاهية أثناء الرخاء تجعل الأفـــراد يوجهـــون عـــداءهم نحـــو الآخرين فتزداد جرائم الاعتداء على الأشخاص[43] .

فسوء الأحوال الاقتصادية للفرد قد يحرك فيه الميول الإجرامية المُختلفة فيقدم على ارتكاب الجريمة خاصة إذا كانت حرفته تسهل عليه أو تساعده على تنفيذ الجريمة دون أدنى مشقة أو صعوبة [44] .

وقد أظهرت كثير من الدراسات العلاقة بين البطالة والجريمة ، ففي دراسة أُجريت على (198) من الأحداث المُنحرفين والجريمة ، في مُحافظة الإسكندرية بمصر سنة 1971 تبيّن أن 97 حدث منهم أي نسبة 33.9% لم يكن لديهم أي عمل وقت القبض عليهم [45] ولقد أظهر كلا من "جلاس" و "ريس" Glasser and Rice في الولايات المتحدة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل البطالة ومُعدّل جرائم الممتلكات التي ترتكب عن طريق الإكراه . [46].

وفي دراسة أجريت عن مُعدّلات الجريمة في بلدية بنغازي حول العوامل التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي أثبتت الدراسة أن 21 % من عينة البحث يرجع إجرامها إلى عدم توفر فرص العمل ، كما أظهرت الدراسة أن نسبة 23 % سبق لهم التوقف عن العمل بسبب عدم الرضى أو عدم التكيف[47] .

وقد اختلف الباحثون في الإجرام حول وجود علاقة سببية مباشرة بين البطالة والجريمة ، فذهب البعض إلى القول بأن البطالة لا تؤدي بكل ما تسببه من آثار سيئة إلى الإجرام حتما ، فلا يمكن وضع قانون لربط العلاقة بين البطالة والإجرام ، وهناك من العاملين من أصحاب الأرزاق الثابتة الكافية من يرتكبون الجرائم دون أن يكون للبطالة أي دخل في ذلك ، كما أن الكثير ممن يصابون بالبطالة لا يرتكبون الجرائم فلا يمكن إذن داخل نطاق فكرة السبب الذي تقوم عليه دراسة الإجرام اعتبار البطالة سبباً للإجرام بحيث يُقال أن كل من يتوافر له هذا السبب يصبح مُجرماً [48]

ولقد توصل المؤرخ الإنجليزي "توماس مور" في كتابه الشهير الطوبائية Utopia ، وفيه قام بأول محاولة جادة للتعرف على أسباب الجريمة ، وانتهى إلى القول بربط الجريمة بسوء الأحوال الاقتصادية وحرمان الناس من أسباب العيش المشروعة ،وفسّر "توماس" ازدياد عدد الجرائم التي تقع في بريطانيا بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والفقر والبطالة .[49]

ويرى البعض الآخر اعتبار البطالة من أكثر المشاكل الاجتماعية تأثيراً في الجريمة ، فالبطالة تؤثر في الحالة الاقتصادية للفرد ولأسرته وتسفر عن نتائج مُختلفة إلى جانب العسر الاقتصادي الذي تعاني منه الأسرة إذا كانت تعتمد أساسا في حياتها المعيشة على الدخل الحقيقي لعائل الأسرة أي الأجر ، فإن هناك آثار أخرى نفسية واجتماعية تلحق بالفرد العاطل ، كما تلحق أحياناً بمن يعولهم وتلك الآثار قد تدفع إلى الانحراف والجرائم التي ينساق إليها الفرد بسبب الحاجة [50] ،

فالشباب الذين قد لا يجدون وسيلة مُناسبة لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المُستقبلية في الحياة فيميلون إلى تحقيقهما من خلال الجريمة ويدعم انحرافهم زيادة وقت الفراغ وعدم التفاهم حول قضية أساسية تجمعهم وتشغلهم وما قد يصاحب ذلك فراغ ديني وثقافي وترفيهي يؤدي بهم إلى ألوان مُختلفة من الانحراف [51].

فالبطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي ، وعدم حصول أفراد القوى العاملة على عمل فعلي يرجع إلى قصور وعدم كفاية فرص العمل الجديدة لاستيعاب هذه الزيادة ، وقد ركود النشاط الاقتصادي نتيجة عدم كفاية الطلب على منتجات المشروعات القائمة أو مشكلات الإنتاج أو نتيجة التغيرات الفنية إلى الاستغناء عنهم .

ولكن مهما أثير حول خطورة بطالة الشباب من حيث تكلفتها المالية التي تتمثل في الهدر والفاقد في التعليم أو ما قد يترتب عليها من مشاكل وقت الفراغ عند الشباب ودفعهم إلى الانحراف ، أو تهديد الأنظمة السياسية القائمة فهي تنطوي على ما هو أخطر من ذلك الذي يتمثل في عدم القدرة على الاستفادة الفعالة من جهود وطاقات الشباب في المجتمع في العمل المُنتج الخلاّق فضلاً على الآثار النفسية ، وأيضاً تدني قيم التعليم والعمل الجاد كمصادر أساسية للنمو والتقدم الشخصي والاجتماعي مادام الشباب لا يستطيع تلبية احتياجاته أو تحقيق آماله في المُستقبل.[52]

الهـــــــــوامش

(1)- عوض محمد ، مبادئ علم الإجرام ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،1980 م الإسكندرية ، ص73 .

(2)- رمسيس بهنام ، علم الإجرام ، الجزء الأول منشأة المعارف ، الإسكندرية 1970م ص24.

(3)- حسن صادق المرصفاوي ، علم الإجرام والعقاب ، ص 30

(4)- جان ماركيزيه ،الجريمة ،ترجمة عيسى عصفور ،منشورات عويدات ،بيروت ،1983،ص ص 50_49

(5)-جلال ثروت ،الظاهرة الإجرامية ،دراسة في علم الإجرام والعقاب مؤسسة الثقافة الجامعية ،1979،ص ص 80_79

(6)- على عبد القادر القهوجي ،علم الإجرام والعقاب ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1984،ص41

(7)- فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1985 ، ص41

(8)- مراد وهبة ،يوسف والمذهب التكاملي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،1974،ص84

(9)-رؤوف عبيد ،أصول علم الإجرام والعقاب ،دار الفكر العربي ،الطبعة الرابعة ،1977،ص 292.

(10)-على عبد القادر القهوجي ،علم الإجرام والعقاب ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،1984،ص43

(11)- محمود نجيب حسني ،دروس في علم الإجرام والعقاب ،دار النهضة العربية ،بيروت 1988،ص32.

(12)-محمد فتحي ،علم النفس الجنائي علما وعملا ،دار النهضة المصرية ،الطبعة 4، 1997،ص90.

(13)-على عبد القادر القهوجي ، علم الإجرام والعقاب ،مرجع سابق ،ص ص 53_54.

(14)-المرجع السابق ،ص 92.

(15)-السيد علي شتا ،علم الاجتماع الجنائي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 1987، ص 38

(16)-المرجع السابق ،49.

(17)- فرج صالح الهريش ،علم الإجرام ،جامعة قاريونس ،بنغازي ،1999،ص 249.

(18)-علي عبد القادر القهوجي ،مرجع سابق ،ص ص 61_62.

[19]– فتوح الشاذلي ،علم الإجرام والعقاب ، د ت، ص

[20]–سليمان عبدا لمنعم سليمان ،أصول علم الإجرام القانوني ، الجامعة الجديدة للنشر ،1994، ص272.

[21]–علي عبد القادر القهوجي ،مرجع سابق ،ص 63.

[22]– علي ليلة ،النظرية الاجتماعية المعاصرة ،دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، دار المعارف ،القاهرة 1981، ص_ص 403_407

[23]– سامية محمد جابر ،الانحراف والمجتمع ،دار المعرفة الجامعية 1988،الإسكندرية ،ص ص 207_205

[24]– المرجع السابق ،ص ص 205 _207 .

[25]–دوركايم ،ترجمة محمود قاسم ،قواعد المنهج في علم الاجتماع ،مكتبة النهضة المصرية القاهرة ،1995 ، ص ص 93_94.

[26]– فوزية عبدا لستار ،مرجع سابق ص 48.

[27]–المرجع السابق ،ص ص 48_49.،

[28]– محمد رمضان باره ،مبادئ علم الإجرام ،جامعة الفاتح ، 1999 ، ص 80

[29]– فرج صالح الهريش ،علم الإجرام ،مرجع سابق ،ص330.

[30] – السيد عوض ،الجريمة في مجتمع متغير ،المكتبة المصرية ،الإسكندرية ،2001، ص135.

[31]– فوزية عبد الستار ،مرجع سابق ،53_54.

[32]– جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ،مرجع سابق ص81.

[33]– المرجع السابق ،81.

[34]– المرجع السابق ،ص ص 81_82.

[35]–عوض محمد ،مبادئ علم الإجرام ، مرجع سابق ،ص 68.

[36]– علي عبد القادر القهوجي ،مرجع سابق ،ص ص 46_47.

[37]–سليمان عبدا لمنعم سليمان ،أصول علم الإجرام القانوني ،الجامعة الجديدة للنشر ،1994،ص 249.

[38]– فوزية عبد الستار ،مبادىء علم الإجرام وعلم العقاب ، مرجع سابق ،ص165.

[39]– فتوح عبد الله الشاذلي ،علم الإجرام وعلم العقاب ،مرجع سابق ، ص 88

[40]- نبيه الصالح ،دراسة في علم الإجرام والعقاب ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،عمـــان 2003 ،ص 110

[41]- سلمية حسن الساعاتي الجريمة والمجتمع ، ، دار النهضة العربية ،ط2، بيروت ،1991،ص 118.

[42]- علي عبد القادر القهوجي ،علم الإجرام والعقاب ،مرجع سابق ،64 .

[43]- السيد رمضان ،الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية ،دار المعرفـــة الجامعيـــة ،الإسكندرية ،ص 138

[44]- مأمون سلامة ،أصول علم الإجرام والعقاب ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،1978،ص266.

[45]-المرجع السابق ،ص242

[46]-السيد عوض ،الجريمة في مجتمع متغير، مرجع سابق ،ص 233.

[47]-معدلات الجريمة ببلدية بنغازي ،دراسة استطلاعية ميدانية قام بها فريق من الباحثين باللجنـــة الشعبية للعدل بمدينة بنغازي ،مكتب البحوث والدراسات ،الصيف ،1990 ،ص ص66_68

[48]-عبدا لمنعم العوض ،المبادىء العلميـــة لدراســـة الإجـــرام والعقـــاب، دار الفكـــر العربـــي ،1985،ص146.

[49]-عمر السعيد رمضان ،دروس في علم الإجرام ،القاهرة ،1972،ص14

[50]-يسري أنور علي ،علم الإجرام ،دار النهضة العربية ،القاهرة 1984،ص220.

[51]-محمد محمد شفيق ، الجريمة والمجتمع ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، ص229

[52]-عفـــاف إبـــراهيم محمـــود ،الـــشباب والبطالـــة ، مجلـــة النيـــل ، الهيئـــة العامـــة للاستعلامات ،ا لقاهرة،ص19.

الفصل الرابع

اتجاهات الجريمة وتطورها الكمي في الجماهيرية خلال السنوات 95-2004 م

اتجاهات الجريمة وتطورها الكمي في الجماهيرية
خلال السنوات 95-2004 م

أن دراسة الظواهر الإنسانية ذات العلاقة المباشرة بالمجتمع "كالجريمة " تنطوي على مخاطر عديدة ،إذا ما لجأ الباحث إلى الطرق التحليلية والوصفية المبنية على الاستقراءات التاريخية ، لهذا عمدنا إلى إخضاع المعلومات الإحصائية الرقمية التي في مُتناول اليد للفحص العلمي الاستدلالي .

وسنلقي الضوء في هذا الفصل على اتجاهات الجريمة بشكل عام والتركيز على بعض أنماطها في الجماهيرية للتعرف على مدى التركيز العددي للجرائم وتذبذبها ارتفاعاً وانخفاضاً عبر السنوات العشر 95-2004ف

وتبدوا أهمية الإحصاءات الرسمية واضحة في تحديد حجم مُشكلة الجريمة ، هذا إلى جانب ضرورة إدراك تلك الإحصاءات على فترة زمنية متتابعة بالدرجة التي تسمح بمعرفة حركة الظاهرة وزيادتها أو نقصانها ، ولهذا فأننا دائماً نسعى وراء الجانب الديناميي "الحركي "المُتطور دون إغفال الجانب الاستياتيكى "الثابت " للظاهرة موضوع الدراسة ،وكذلك الإحصاءات الرسمية التي جمعت عنها (1)

إلا أنه يجب التنويه هنا إلى أن كثيرا من تلك الإحصاءات لا تعكس حجم الإجرام الفعلي ، ولا تمثل إلا حجم المقبوض عليهم من مُرتكبي الجرائم (الإجرام الفعلي) فقط ، ولهذا فأن الاعتماد على تحليل مثل هذه الإحصاءات قد لا يسعفنا كثيرا في سبر أغوار كل جوانب الظاهرة الإجرامية المراد دراستها بالعمق الكافي ، إلا أنها من أحسن ما هو متُوفر من الوسائل .

أنواع الجرائم المرتكبة في الجماهيرية

الجماهيرية رغم أنها لا تختلف عن دول العالم أجمع من حيث وجود الجريمة أو أنواعها ، ففيها قد تقع الجرائم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو بسبب الفراغ أو الفقر أو البطالة من الأسباب المُختلفة مثلها مثل دول العالم فمن حيث أنواع الجرائم التي تقع في الجماهيرية فلقد درجت مديرية الأمن العام وفقاً للتشريع الجنائي الذي يأخذ بالتقسيم الثلاثي وعلى ذلك نصت المادة (52) ق.ع.ل. الذي ينص على تقسيم الجرائم إلى ثلاث أنواع وهي جنايات وجُنح ومُخالفات حسب العقوبات المُقررة لها في هذا القانون ، فالجنايات هي المادة (53) ، وهي اخطر وأشد الجرائم ومُعاقب عليها بالإعدام ، السجن المؤبد ، السجن ، والجنح المادة (54) بأنها الجرائم المعاقب عليها

بالحبس الذي تزيد مدته على شهر ، أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على عشرة جنيهات ، أما المُخالفات فقد نصت المادة (55) على أنها الجرائم المُعاقب عليها بالحبس الذي لا تزيد أقصى مدته على شهر والتي لا يزيد مقدارها على عشرة جنيهات [2].

وقد اعتمدت هذه الدراسة على التصنيف القانوني الذي يقسم الجرائم إلى (41) نوع ويسميها بالجرائم الهامة ، كأساس لتصنيف الإحصاءات الرسمية للجريمـــة .

أولاً:- الجرائم ضد الأشخاص :-

وتضم جرائم القتل العمد ، قتل الوليد صيانة للعرض ، القتل الخطأ ، الـــضرب المفـــضي للموت ، الشروع في القتل ، الإيذاء الخطير والجسيم ، الإجهاض ، تسبيب الوليد ، فقد بلغ مجموع هذه الجرائم من الفترة 2004/95 ف حوالي (7167) واقعة. كما هو مبين بالجدول .

جدول رقم (8) الذي يبين مجموع كل نوع من الجرائم المُرتكبة ضد الأشخاص خلال العشر السنوات 2004/95 ف

أنواع الجرائم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
القتل العمد	82	94	84	76	104	128	133	133	126	145	1105	15.41
قتل الوليد صيانة للعرض	9	11	8	20	21	7	7	6	6	13	108	1.50
القتل الخطأ (عدا حوادث المرور)	44	29	35	33	36	33	45	36	34	32	534	7.45
الضرب المفضي للموت	38	27	24	28	61	51	32	28	33	40	362	5.05
الشروع في القتل	38	26	34	30	47	41	32	40	32	29	349	4.86
الإيذاء الخطير والجسيم	262	272	244	259	272	293	338	293	347	431	4048	56.48
الإجهاض	7	1	3	4	4	2	13	2	3	6	45	0.62
تسبيب الوليد	62	69	68	92	59	81	48	53	47	37	616	8.59
المجموع	542	529	500	542	604	686	648	591	628	733	7167	100.0

المصدر :إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة 2004/1995

وهنا نجد أن جرائم الاعتداء على النفس صُنّفت إلى حوادث وجرائم وذلك لاختلاف وقوعها ، فعلى سبيل المثال القتل العمد يعتبر جريمة لان الشخص الذي قام بعملية القتل تعّمد القتل ، بينما نجد أن القتل الخطاء (عدا حوادث المرور) غالبا ما يعتبر حادث وذلك لان الشخص الذي حصل منه القتل لم يتعمد القتل لعدم توافر القصد الجنائي ، وإنما وقع منه عن طريق الخطاء " لا يتعمد إتيان الفعل الذي يسبب الموت ولا يقصد المجني عليه "[3]وبذلك يصبح حادث القتل غير متعمد ووقع عن طريق الخطأ .

ثانيا : الجرائم ضد الأموال

وهي تتمثل في السرقات بمُختلف أنواعها وهي السرقة بالإكراه والسرقة من المنازل وغيرها فقد وصل مجموعها خلال السنوات العشر وهي سنوات الدراسة إلى حوالي (156517) ولمزيد من الإيضاح أنظر الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) يبين مجموع الجرائم ضد الأموال

أنواع الجرائم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الحريق العمد	247	251	243	219	287	296	288	290	292	343	2756	1.76
السرقة بالإكراه	627	640	532	491	526	514	733	733	724	826	6346	4.05
السرقة من المنشآت	445	498	432	435	422	351	320	208	268	282	3661	2.33
السرقة من المنازل	4077	3764	3291	3122	3639	2808	2455	2251	2162	2270	32090	20.50
سرقة السيارات	4197	4995	4931	5066	5211	3754	3217	2642	2279	2395	38687	24.71
السرقة من داخل السيارات	2714	2294	2184	2046	2532	2236	2042	1685	1678	1423	20834	13.31
السرقات الأخرى	6147	5119	5096	4595	4988	5480	5518	4845	4874	5481	52143	33.31
المجموع	18454	17561	16709	15974	17605	15439	14573	12654	12277	13020	156517	100.0

المصدر :إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة 2004/1995

ثالثا : الجرائم المخلة بالثقـــة العامة

وهي تتمثل في تزييف النقود وإدخال النقد المزيف وصرفه ،وتزويـــر الأوراق والوثـــائق الرسمية... الخ ، كما هو موضح في الجدول رقم (10) وبلغ مجموعها منذ العشر سنوات حـــوالي (29568).

جدول رقم (10) يبين مجموع الجرائم المخلة بالثقة العامة

أنواع الجرائم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
تزييف النقود وإدخال النقد المزيف	25	10	25	22	18	185	247	258	198	225	1213	4.10
تزوير الأوراق والوثائق الرسمية	350	360	302	90	76	310	389	452	427	442	3199	10.81
تزييف الأختام والعلامات الرسمية	15	3	9	9	2	10	18	19	19	13	117	0.60
انتحال الصفات الشخصية	140	131	83	39	29	77	104	104	77	83	867	2.93
الرشوة	45	18	25	5	4	50	24	32	32	31	266	0.89
الاختلاس	49	54	64	43	14	78	58	68	57	55	540	1.82
النصب	846	783	761	338	359	1160	1250	1129	1215	1223	9064	30.65
خيانة الأمانة	390	384	412	174	222	773	1056	1062	968	995	6436	21.76
إتهريب الأرصدة	351	347	394	129	160	737	862	913	941	994	5828	19.76
إتهريب البضائع	8	8	5	0	0	13	17	11	11	11	84	0.28
حيازة الأسلحة والاتجار بها	121	144	108	0	0	78	65	59	58	56	689	2.33
جرائم التهريب	101	100	91	22	10	77	67	78	84	111	741	2.50
المجموع	66	54	64	13	15	79	64	68	60	42	525	1.77
	2507	2396	2343	884	909	3627	4221	4253	4147	4281	29568	100.0

إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة 1995ـ2004

من الملاحظ من الجدول رقم (9) والجدول رقم (10) ،أن جرائم الاعتداء على الأمـــوال المُختلفة الواقعة في الجماهيرية قد تجاوزت في مجموعها خلال فترة الدراسة مُختلف أنواع الجرائم

الأخرى التي وقعت في الجماهيرية مثل جرائم السرقات والرشوة والاختلاس والنصب والصك بدون رصيد وخيانة الأمانة وتهريب البضائع .

وهذا ما أكدته دراسة دياب البداينة عن واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي شملت (14) دولة عربية من بينها ليبيا ، أعتمد فيها على بيانات العام 1993ف ، أن المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي بلغ (409) جريمة لكل (100,000) نسمة من السكان ، واحتلت ليبيا المرتبة الرابعة في المتوسط العام بعد لبنان وقطر والأردن ، إذ بلغ متوسطها (413.6) . كما احتلت المرتبة الأولى في الجرائم ضد الأموال ، والثانية بعد لبنان في الجرائم الخطرة (التعدي على الممتلكات) والمرتبة الثالثة في الجرائم الأخلاقية بعد مصر والسودان ، والمرتبة الرابعة في الجرائم ضد النظام العام بعد الإمارات ومصر والسودان [4]

رابعاً : جرائم المخدرات

أما جرائم المخدرات والخمور التي ارتكبت خلال الأعوام 2004/95 ف بلغت في مجموعها (45503) جريمة وهي تشمل الاتجار بالمخدرات وزرعتها وتعاطي الخمور وتصنيعها والاتجار بها التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ما بين عامي 2004/95 م ، ويمكن ملاحظة أعداد القضايا وتطورها من خلال الجدول رقم (11) الذي يشير إلى تطور حجم مشكلة المخدرات .

جدول رقم (11) مجموع جرائم المخدرات والخمور.

أنواع الجرائم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
الاتجار بالمخدرات	254	121	127	169	169	192	227	233	155	108	1755	3.85
زراعة المخدرات	4	0	4	0	0	3	5	4	1	2	23	0.05
تعاطي المخدرات	565	321	251	251	336	292	308	349	332	279	3284	7.21
تعاطي الخمور أو تصنيعها والاتجار بها	3667	3790	3871	3683	3579	3913	4137	4992	4227	4582	40441	88.87
المجموع	4490	4232	4253	4103	4084	4400	4677	5578	4715	4971	45503	99.98

إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة (1995ـ2004ف

خامساً: الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والأخلاق .

بلغ أجمالي هذه الجرائم من 95_2004 ف حوالي (16543) وهي تتمثل في عدد الجرائم الموضحة بالجدول رقم(12) .

جدول رقم (12) يبين جرائم الحرية والعرض والأخلاق

أنواع الجرائم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
الزنا	176	180	199	192	186	201	198	170	172	159	1833	11.08
المواقعة بالقوة والتهديد	240	231	223	223	226	227	226	195	196	202	2189	13.23
المواقعة بالرضا	385	458	436	439	405	368	367	360	350	325	8393	50.73
هتك العرض بالقوة	179	174	202	181	181	153	177	171	146	146	1710	10.33
هتك العرض بالرضا	99	87	103	65	73	64	73	81	80	90	815	4.92
تحريض صغار على الفسق والفجور	20	8	11	8	6	11	7	4	12	1	88	0.53
الخطف لحبس الحرية الشخصية	56	54	49	67	49	74	85	73	107	112	726	4.38
الخطف لإتيان أفعال شهوانية	86	77	72	67	69	87	71	82	90	88	789	4.76
المجموع	1241	1269	1295	1242	1195	1185	1204	966	1153	1123	16543	100.0

إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة 1995ـ2004

وهنا نجد أن جرائم المواقعة بالرضا أكثر الجرائم وقوعاً كما تبين حيث كان مجموعها (8393) جريمة وبنسبة 50.73 ، تليها جريمة المواقعة بالقوة والتهديد بمجموع (2189) جريمة وبنسبة 13.23، ثم جريمة الزنا فكان مجموعها (1833) جريمة بنسبة 11.08.وجريمة هتك العرض بالقوة فكانت قريبة فى مجموعها ونسبتها من جريمة الزنا بمجموع (1710) ونسبة 10.33 اما باقي الجرائم كجريمة هتك العرض بالرضا وجريمة الخطف لحبس الحرية الشخصية وجريمة الخطف لإتيان أفعال شهوانية فكانت متقاربة المجموع والنسب على التوالي (815)بنسبة (4.92) وجريمة الخطف (726) ونسبة (4.76) وجريمة الخطف لإتيان افعال شهوانية (789) وبنسبة (4.76) .اماجريمة تحريض الصغار على الفسق والفجور قليلة جداً مقارنة مع الجرائم الإخرى فكانت بمجموع (88) وبنسبة (0.53) .

إجمالي الجرائم المسجلة

الجدول التالي يوضح عدد ونسب الجرائم المسجلة حسب نوعيتها ووفقا لما ورد بـــالتقرير السنوي للجريمة خلال السنوات العشر الماضية .

جدول رقم (13) يبين الجرائم الهامة خلال 1995 وحتى 2004

نوع الجريمة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ضد الأشخاص	542	529	500	542	604	686	648	591	628	733
	2.0	2.0	2,0	2.4	2.5	2.7	2.6	2.5	2.7	3.0
ضد الأموال	18454	17561	16709	15974	17605	15439	14573	12654	12277	13020
	67.8	67.6	66.6	70.2	72.2	60.9	57.5	52.6	53.6	54.0
مخلة بالثقة العامة	2507	2396	2343	884	909	3627	4221	4253	4147	4281
	9.2	9.2	9.3	3.9	3.7	14.3	16.7	17.7	18.1	17.7
جرائم المخدرات	4490	4232	4253	4103	4084	4400	4677	5578	4715	4971
	16.5	16.3	16.9	18.0	16.7	17.4	18.5	23.2	20.6	20.6
ضد الحرية والعرض والأخلاق	1241	1269	1295	1242	1195	1185	1204	966	1153	1123
	4.6	4.9	5.2	5.5	4.9	4.7	4.8	4.0	5.0	4.7
المجموع	27234	25987	25100	22745	24397	25337	25323	24042	22920	24128
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة 1995ـــ2004

يتضح من الجدول أن الجرائم ضد الأموال حافظت على الترتيب الأول بين الجرائم غير أنها سجّلت ارتفاعا في نسبتها خلال عامي 98 / 1999اف ، ثم انخفضت في الأعوام التاليـــة ، إلا أنها ضلت تُمثل الترتيب الأول وبنسب متقاربة تزيد عن نصف عدد الجرائم المحكوم فيها طوال الفترة 2003/95 ف.

يلي ذلك جرائم المُخدرات التي سجلت ارتفاعا منتظما خلال الأعوام كلّها من 16.5% عام 1995اف إلى 20.6% عام 2004ف ، وحافظت خلال الفترة على الترتيـــب الثـــاني . فيمـــا حافظت الجرائم المُخلة بالثقة العامة على الترتيب الثالث خلال العقد الماضـــي وان انخفـــضت نسبتها خلال عامي 1999/98اف ، ثم عادت لترتفع بشكل منتظم في الأعـــوام التاليـــة حتـــى وصلت إلى 17.7% عام 2004ف.

ويأتي في الترتيب الرابع الجرائم ضد الحرية والعرض و الأخلاق التي كانت نسبها مُتقاربة من 4.6% عام 1995 ف إلى 4.7% عام 2004م .

وفي الترتيب الخامس تقع الجرائم ضد الأشخاص و التي توضح المؤشرات أنها في تزايد مُستمر ، حيث طرأ عليها تغير بالزيادة عام 1998اف وتوالت الزيادة حتى وصلت إلى 3% عام 2004ف ، وهذا يشير إلى أن الجرائم ضد الأشخاص قد ازدادت بصورة مُنتظمة خلال العقد الماضي كما يشير إلى اكتساب الجريمة لخاصية العنف في المُجتمع الليبي خلال الفترة الماضية .

سادساً : جرائم الانتحار:-

سجّلت ارتفاعا تدريجياً في كميتها الرسمية خلال سنوات الدراسة من (156) جريمة عام 1995م حتى وصلت إلى (231) جريمة عام 2004 م بلغ أجمالي هذه الجرائم من 95_2004 ف حوالي (1989) جريمة كما هو موضح بالجدول رقم (14).

جدول رقم (14) يبين مجموع جرائم الانتحار

أنواع الجرائم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
انتحار	97	99	97	102	89	135	111	127	141	135	1133	56.96
الشروع فيه	59	39	48	79	72	78	122	124	139	96	856	43.03
المجموع	156	138	145	181	161	213	233	351	280	231	1989	100.0

إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالتقرير السنوي للجريمة خلال الفترة 1995ـــ2004

وعلى أي حال ، فقد وصلت من الجداول السابقة التي توضح التطور الكمي الذي طرأ على ظاهرة الجريمة في المجتمع الليبي منذ العشر سنوات السابقة 95/2004 ف وهي سنوات الدراسة يتضح أن نسبة الجنايات قد أخذت في الارتفاع تدريجياً من(7.5%) عام 1995 حتى وصلت عام 2004 إلى حوالي (13.09%) .

وفى الوقت نفسه نلاحظ أن الجنح بنوعيها (ضد الأشخاص والأموال) فقد تذبذبت نسبها ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ، وقد تراوحت في مجال نسبى ما بين (80 /85 %) .

أما المُخالفات يتضح أن نسبتها قد أخذت في الارتفاع تدريجيا حتى عام 1997اف إذ بلغت نسبتها (8%) ، ثم أخذت تنخفض تدريجيا حتى بلغت عام 2004 ما يعادل (5 %) ، أنظر الجدول الأتي :

جدول رقم (15) يبين أنواع الجرائم وفقا لتوزيعها القانوني إلى جرائم وجُنح ومُخالفات

السنوات	أنواع الجرائم			
	جنايات	جنح	المخالفات	المجموع
1995	%7.5	%85.0	%7.4	51101
1996	%7.9	%84.4	%7.7	49113
1997	%10	%82	%8	49494
1998	%12	%81	%7	48300
1999	%12	%83	%5	53226
2000	%12.40	%81.81	%5.79	52526
2001	%13.10	%80.03	%6.87	54361
2002	%13.60	%80.08	%6.32	53669
2003	%12.50	%81.19	%6.31	53807
2004	%13.09	%81.54	%5.37	55443
المتوسطات	11409	82005	6576	52104

إعداد الباحثة بالرجوع إلى التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة (1995ـ2004ف)

كما أتضح أيضاً من خلال تتبع ومُراجعة إحصاءات الجريمة الواردة بالتقرير السنوي عن الجريمة في الجماهيرية ، أن كمية الجريمة خـلال الفتـرة (2004/1995ف) بلغـت (517440) جريمة .

وبقسمة هذا المجموع على (10) سنوات ، وهى الفترة الزمنية التـي اعتمـدتها الدراسـة الحالية لإحصاء الجريمة ، يكون المُعدّل السنوي للجريمة حوالي (51.744) جريمة تقريباً .

وبقسمة هذا المُعدّل على أشهر السنة يصل إلى (4.312) أي ما يعادل (179.6) جريمة كل (24) ساعة تقريباً .

وبمُقارنة نسبة الجرائم لتعداد سُكان الجماهيرية، حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد بالجماهيرية للسنوات 2004/2000 ف ، والذي قدر بحوالي (5,480,887) نسمة ، فإن مُعُدل الجرائم يصل إلى (9.440) جريمة لكل (100,000) نسمة من السكان في السنة تقريباً ، أي بواقع (9.4) جريمة لكل (1000) نسمة من السكان في المتوسط في السنة تقريباً.

ومن جهة أخرى وكمؤشر عن دور العوامل الاقتصادية في الجريمة، وبالتحديد دور البطالة (Unemployment) نُلاحظ من الجدول رقم (16) الأتي :

جدول رقم (16) يبين أعمال المتهمين في قضايا خلال 2004/2002

السنوات	منتج	فلاح	موظف	جندي	شرطي	طالب	عاطل	المجموع
2002	24 9.2	2 0.8	28 10.8	4 1.5	6 2.3	30 11.5	166 63.8	260 100
2003	6344 9.2	2250 3.2	10615 15.5	2239 3.2	1071 1.6	9981 14.6	35926 52.5	68426 100
2004	5010 7.2	1500 2.1	10697 15.4	1960 2.8	1320 1.9	11101 16.0	37761 54.4	69349 100
المجموع	11378 8.2	3752 2.7	21340 15.5	4203 3.0	2397 1.7	21112 15.2	73853 53.5	138035 100
المتوسطات	3793	1251	7113	1401	799	7037	24618	46012

إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة 2002ـ2004ف

ومن الجدول السابق يُلاحظ تزايد أعداد العاطلين عن العمل في ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها والمسجلة في السنوات الثلاثة الأخيرة من 2004/2002 ،حيث بلغ حوالي (166) عام 2002ف ، ثم ارتفعت إعدادهم لتصل إلى حوالي (35926) عام 2003ف ، ثم ارتفعت عام 2004 ف لتصل إلى حوالي (37761) .

إذ ما قورن عددهم مع المُتهمين الأخرين ممن لديهم مهن أي إن العاطلين عن العمل هم الأكثر ممن يقومون بمُخالفة القوانين تمردا عن الوضع الذي هم فيه ، حيث أن الفرد العاطل يملك طاقة هائلة من القوى الجسمية والنشاط ، وفي نفس الوقت يعيش في فراغ وباستمرار ، لأنه عاطل عن العمل ولم يجد عملا يأخذ منه جزء يسير من تلك الطاقة الهائلة التي يملكها .

ولذلك يجد العاطل صعوبة في الحصول على عمل يقضي به فراغه ويسد به حاجاته ، وقد يجد سهولة في ارتكاب بعض أنواع الجرائم مثل جريمة السرقة من أجل الحصول على المال ليسد به حاجاته الضرورية ، بسبب البطالة وبسبب الفراغ الذي يعيشه والناتج من البطالة وبسبب الحاجة للمال لقضاء حاجاته .

وهناك من يخالف هذا الرأي ويذهب بالقول أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل المُساعدة والمهيأة لحدوث الجريمة فحسب ، فهي بذاتها دائماً لا تنتج أثرها الإجرامي إلا إذا صادفت استعدادا إجراميا كامنا لدى الفرد ، فهي حينئذ تتفاعل معه فتحدث الجريمة .[5]

الهـــــوامش

[1]–عبد الله الصادق إبراهيم ، نظرية رد الفعل الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي ، بحث مُقدّم للحصول على درجة الدكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، الجزء الأول ، 1986، ص368. عن: صلاح عبد المُتعال ، مقاله بعنوان حجم الجريمة بين الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية ، المجلة الاجتماعية الجنائية (1) العدد 2-3، يوليو، نوفمبر 1978، مجلد 21عن_ص 133_137

[2]– محمد الرازقي ، محاضرات في القانون الجنائي (القسم العام) ، دار أويا للنشر، طرابلس ، الطبعة الثالثة ، ص103

[3]– عبد القادر عوده ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، دار الكتاب العربي ،بيروت ، (دت) ، ص162

[4]– دياب البداينة ، واقع وأفاق الجريمة في المجتمع العربي ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 1420هـ ، ص ص،185،193،199

[5] – فوزية عبد الستار ، مرجع سابق ،ص 192

(6)– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1995ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس

[7]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة1996 ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

(8)– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1997ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[9]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1998ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[10]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1999ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[11]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2000ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[12]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2001ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[13]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2002ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[14]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2003ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

[15]– التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2004ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

الفصل الخامس

الدراســـــــات الســـــــابقة

الدراسات السابقة

من اللازم استعراض ظاهرة البطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى والإشارة إلى النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية ، والعوامل الاقتصادية وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية .

في هذا الفصل تحاول الدراسة أن تبين منطقية العلاقة بين البطالة والجريمة من خلال عرض مجموعة من الدراسات الميدانية التي جرت في عديد من المجتمعات بهدف اختبار علاقة البطالة بارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع ، ولقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات كالآتي : ــ

1- الدراسات الأجنبية

2- الدراسات العربية

3- الدراسات المحلية

وتتناول الباحثة عرض تلك الدراسات السابقة وفق ترتيب زمني منظم ، يبدأ من الأقدم ، فالأحدث وذلك على النحو الآتي : ــ

أولا ــ الدراسات الأجنبية

دراسة (khan.shaila) عن **الإفراط في تعاطي الكحول وعلاقته بالفقر والبطالة1997** [1] الفقر والبطالة يؤديان إلى الإجهاد والضغط النفسي الذي ينتج عنه الزيادة المفرطة في تعاطي الخمور ، وقد أجريت دراسات متعددة في كثير من البلدان عن ذلك ، بعض هذه الدارسات اعتمدت على علاقة بعض المتغيرات واهتمت دراسات أخرى بدراسة الظاهرة طوليا عبر الزمن ، وركزت هذه الدراسات على أثبات العلاقة بين البطالة واستهلاك الكحول .وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة فلم يتفق الباحثون عما إذا كانت البطالة تزيد من استهلاك أو تعاطي الكحول أم أو أنها تقود إلى سلوك آخر في شرب الخمر .

واستخدمت معظم البحوث علاقات وارتباطات مشتقة بالدرجة الأولى من بيانات مأخوذة من عينات من الذكور ، كما تم قياس الانخراط في استخدام الكحول ولم تستطع معظم الدراسات إثبات علاقة سببية بين البطالة والانخراط في التعاطي المفرط للكحول .والدراسة الراهنة تفحص العلاقة بين الإفراط في تعاطي الكحول والفقر والبطالة بهدف إيجاد العلاقة بينها . وقد استخدمت الدراسة معيار آخر للإفراط في تعاطي الكحول هو مشاكل الكحول ، والإدمان على الكحول (الاعتمادية) بالإضافة إلى أنها استخدمت عينة بالتمثيل المتساوي بين الرجال والنساء لدراسة الإفراط في تعاطي

الكحول .وقد استخدم الفقر كمتغير مستقل مستمر وتم قياسه عن طريق الدخل وعدد أفراد الأسرة والمستوى التعليمي والحالة العميلة أو الوظيفية .

أما الإفراط في تعاطي الكحول فقد تم قياسه عن طريق تقدير الاستهلاك اليومي والمتوسط الأسبوعي والمناسبات التي تم فيها الشرب ، الحد الأقصى للشرب في الجلسة الواحدة ، وتم قياس مشكلات الكحول بأنواع المشكلات الاجتماعية والجسمية وتم قياس الإدمان بمقاييس درجة الاعتمادية ، وقد اختبرت عينة عشوائية عددها 1257 مفردة ،معتمدة على بيانات المسكان التي جمعت خلال أعوام 1989 م و1991م و1994م وكان الفرض الأساسي وجود علاقة سببية بين الفقر وتعاطي الكحول ،ومشاكل الكحول ، والإدمان على الكحول .واختبرت مجموعات النوع (رجال ونساء) منفصلة ، كما شمل الاختبار الأعمار (الشباب ، المتوسطي الأعمار ، الكبار)

وتشير النتائج إلى التأكيد على أنه في مجتمع الدراسة العرضية :

1/ تسبب الفقر في زيادة تعاطي الكحول وتسبب ذلك في زيادة مشاكل الكحول .

2/ زيادة تعاطي الكحول تسبب في زيادة المشاكل المترتبة على الكحول وزيادة الإدمان عليها.

في التحليل الطولي أظهرت النتائج :

1/ تناقص تعاطي الكحول أخيرا ، بينما طول فترة البطالة يزيد منه.

2/ زيادة مدة الفقر تزيد من تعاطي الكحول وتسبب في زيادة الفقر وزيادة المشاكل المترتبة على تعاطي الكحول وتزيد من الإدمان عليها .

النتائج المستخلصة من التحليل الثانوي :

تشير إلى أن تعاطي الكحول ومشاكل الكحول وإدمان الكحول أكثر وضوحا لدى الرجال منه لدى النساء ولدى المجموعات العمرية الأصغر .

دراسة(Dorval)وآخرين عن البطالة ومعدلات جريمة الذكور والإناث 1999 [2]المقصد الأساسي من هذا البحث هذا ملاحظة التقارب الإجرامي بين النوعين (ذكور ، إناث) وذلك من خلال استخدام تقنيات التحليل المتعمق للعلاقات على المدى البعيد بين العُمر والنوع ومعدلات البطالة ، وذلك من خلال تحليل البناء أو التوزيع العمري للسكان وعلاقته بالجريمة .

وقد تم حساب هذه العلاقات لكل نوع في العموم ، كما تم حسابها لكل مجموعة على حده ، حيث اتضحت بعض الاختلافات بين الفئات العُمرية وفئتي النوع . واعتمدت الدراسة على بيانات

مُتوالية زمنية سنوية من خلال تقارير الجريمة الموحدة في كندا عن الفترة 1962 م وحتى 1997 م ، كما استخدمت أيضا المؤشرات السكانية عن الذكور والإناث في نفس الفترة كمقاييس يرجع إليها .

وكان الهدف النهائي هو تطوير نماذج لتصحيح الأخطاء التي تُفسر الجرائم على أنها من حيث المبدأ إحدى وظائف التركيب السكاني في المجتمع ، وذلك بوضع احتمال إضافي لعوامل المؤثرة ، والمُتغيرات المُستقلة للجريمة ، وهو البطالة كمتغير مستقل للجريمة من خلال فحص اتجاهات الجريمة ، وكذلك المنشورات والبيانات الحكومية الرسمية التي تظهر تحديا لفهم العلاقة بين العمر والجريمة .

دراسة (lee.Eunjoo)عن البطالة وتأثيرها على جودة الحياة 2001[3]أجريت هذه الدراسة بالاستناد إلى مقابلات معمقة أجريت في كوريا الجنوبية ، وتحاول الأطروحة فحص لردود الأفعال تجاه البطالة ، وفحص تجارب البطالة والاستراتيجيات ، والدعم الاجتماعي لثلاثين عاطل من الرجال الذين فقدوا أعمالهم أثناء الأزمة الاقتصادية بين عام 1997 م – 2001 م .

وعلى العموم فقد أتضح أن للبطالة أثار سلبية على رفاهية الأفراد ، وقد وجدت هذه الدراسة أن الأثار السلبية تتفاوت وفقا للمنزلة الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين ، فقد أثرت على مستويات الدعم الاجتماعي واستراتيجيات المواجهة بين العاطلين .وكانت النتيجة الأساسية لهذه الدراسة أن التأثيرات السلبية التي تطلبت إعادة فحص النتائج هي أن المُعاناة المادية أو حالة الفاقة لها علاقة بدرجة الموارد المُتاحة والقُدرة على الدعم الاجتماعي الذي ارتبط بالتأثير السلبي على حياة ورفاهية العاطلين ، ففي الغالب الفقراء العاطلين هم الأكثر ميلا لعدم الزواج ، وهم الأقل حصولا على دعم من أفراد الأسرة والأصدقاء .وطالما إن الإفراد يعيشون في فقر فأنهم الأكثر ضعفا تجاه أي نوع من أحداث ومخاطر الحياة بصورة عامة ، وأن فقدان العمل يؤدي إلى إضعاف مصادر المواجهة والروابط الاجتماعية الضعيفة أصلاً .

إن التأثيرات السلبية للبطالة مثل المشكلات العائلية والمشاكل الصحية والعاطفية والمترتبة على المُعاناة المادية تبدو أكثر بين أفراد وعائلات الطبقة الدنيا .

ويبدو إن ذلك التأثير السلبي واضح أيضا لدى فاقدي العمل أو العاطلين من أبناء الطبقة الوسطي أو المتوسطة الذين يملكون مستوى أعلى من التكيف ومصادر التعامل مع الآثار السلبية لفقدان العمل ، فقد لوحظ عندهم حالات اقل نسبيا من المشكلات العائلية والعزل الاجتماعي مقارنة بنظرائهم من الطبقة الدنيا .

ولا يعتمد التأثير السلبي لفقدان العمل على الطبقة الاجتماعية فحسب ولكنه يعتمد كذلك على أسباب البطالة ذاتها التي ارتبطت بدرجة عالية بالتأثير السلبي على حالة العـــاطلين ورفـــاهيتهم ، فالذين واجهوا فشل في الحصول على عمل يبدو أنهم كانوا أكثر مشاكل عائلية ومُعاناة مادية أكثر حدة ، وواجهوا التشرد وتفكك العلاقات الاجتماعية وتلقوا مستويات اقل من الدعم الاجتماعي ، وفي نفس الوقت فأن أفراد الطبقة الدنيا الذين واجهوا البطالة أثرت عليهم تأثيراً سلبياً جـداً وارتبطـت لديهم بتغييرات سلوكية وصحية ضارة .

دراسة رفائيل و وتنر ايمير (2001) (Raphael & Winter-Ebmer)[4] تدور حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة ، التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين :

جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات).

وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل ، الاغتصاب ، السطو والإيذاء الجسدي)

وأكدت نتائج دراستهما على وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأمـــلاك والبطالة ، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع .. (وفي ذلك تتفق مع) .. دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بـــين ارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة ، إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفـــاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1% يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنـــسبة 6.7% ، وجرائم العنف بنسبة 3.4% ، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4% .

دراسة جولد وينبرج و موستارد (2002) (Gould Weinberg & Mustard)[5] من خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها ، أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على الأملاك ، وبخاصة سرقة المنازل والسيارات .

وتؤكد الدراسة نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وما توصل إليـــه Elliott & Ellingworth (1996) من وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لـــدى الرجـــال وجريمة الاعتداء على الأملاك على مستوى المناطق في بريطانيا.

وتجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب الذين هم أقل حصولاً علـــى دخـــل ثابـــت ومـــشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك .

ودراسة بارون (2001) (Baron)[6] أشار بارون إلى أن البطالة تؤثر في مـــدى إيمـــان الأفـــراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية السائدة في المجتمع.

وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف ، إنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف .

ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم ، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

ثانيا ــ الدراسات العربية

دراسة عاطف عبد الفتاح عجوة (1986) ، البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة [7]

طبقت الدراسة في ثلاث دول عربية هي : تونس ، مصر ، السودان ، اتخذت من إجمالي النزلاء في المؤسسات الإصلاحية في تلك الدول مجتمعاً للدراسة .

وعلى عينة عشوائية من النزلاء ، واستخدم الباحث في دراسته عدة مناهج منها المنهج الوصفي ، والمنهج التجريبي ، ومنهج المسح الاجتماعي الشامل .

وقد توصل الباحث إلى نتيجة عامة : هي " أن البطالة تقود إلى الجريمة إذا ارتبطت بعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية "ومن ابرز نتائجها :ــ

1. ضعف مستوى المهارة العملية للمجرم العاطل عن العمل والتي تؤدي إلى سهولة استغناء جهة العمل عنه ،حيث أن انخفاض دخل المجرم العاطل يكون دافعاً له لترك العمل باختياره ،وأن طول فترة بقاء مشكلة البطالة لديه تجعله يواجه حالة العوز باستمرار حيث أن الفرد العاطل يلجأ إلى مؤسسات الدولة الاجتماعية لطلب المساعدة مادياً أو إيجاد عمل له ،في حالات قليلة وبسبب ما يواجهه من سوء معاملة وطول الإجراءات وضعف المساعدات المادية من قبل تلك المؤسسات ،مما يجعل الحالة المادية للعاطل التي يواجهها أن يعيش في مشكلة اجتماعية ونفسية تدفعه للعُزلة عن المجتمع وتجنبه ،ونتيجة لذلك يتجه العاطل إلى ارتكاب الجريمة لمواجهة ظروفه المادية والاجتماعية التي سببتها البطالة ،حيث ذكر الباحث أن أكثر من (60%) من الجرائم التي يرتكبها المجرم العاطل كانت بسبب الحاجة للمال .
2. انتشار الأمية والإعاقات الجسدية بين المجرمين العاطلين ورفقة أصحاب السوء وأصحاب السوابق الذين تعان أسرهم من التفكك الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة بينهم.
3. اتجاه المُجرم العاطل إلى تعاطي المخدرات وذلك لتناسي مشاكله وهمومه بسبب ظروفه النفسية التي يمر بها ،حيث يتميز المجرم العاطل بضعف الوازع الديني لديه ،وسهولة التأثير بأصدقاء السوء الذين يعانون من البطالة ،والشعور بالفشل والإحباط واليأس ،مما

يقلل ذلك من مقاومته النفسية والاجتماعية للتحدي الذي تفرضه البطالة عليه والسقوط في مستنقع الجريمة .

دراسة أجرها مركز بحوث الشرطة بالقاهرة (1996) ، البطالة والأمن [8] تم تطبيق الدراسة على المجتمع المصري في الفترة من عام 1986/1995م. واعتمدت على الإحصاءات التي حصل عليها من وزارة القوى العاملة والتخطيط بمصر عن السكان ، وعن القوى العاطلة خلال فترة البحث المشار إليها .

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية :

1. وجود ارتباط قوي وايجابي قدره (0,97) بين السكان والأفراد العاطلين عن العمل ،مما يدل على تواضع جهود التنمية وعدم قدرتها على توفير فرص العمل الإضافية .

2. وجود ارتباط قوي بين جرائم العاطلين عن العمل، والجرائم التي يكون القصد من ارتكابها هو الحصول على المال، مثل جرائم السرقة بالإكراه، وسرقة المساكن والمتاجر والسيارات، وجرائم المخدرات .

3. وجود علاقة طردية قوية بين قوة العمل والعاطلين عن العمل مقدراها (70. 0%) مما يدل على أن سوق العمل لا يستطيع استيعاب الزيادة في قوة العمل والناتجة عن زيادة عدد السكان وهو ما يؤدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل .

4. وجود علاقة قوية بين جرائم البغاء وتشرد الإحداث بعوامل التفكك الاجتماعي والأسري وضعف رقابة الوالدين ، بسبب عقوق الوالدين أو الهجرة أو عدم التمكن من تلبية الحاجات ، وهذا يرجع إلى البطالة .

5. وجود علاقة متوسطة بين جرائم هتك العرض والاغتصاب والبطالة،حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بين المتهمين المرتكبين لتلك الجرائم ،والعاطلين عن العمل إلى (0,67) خلال الفترة الزمنية المذكورة ،وهو ما يدل على أن أي زيادة في أعداد العاطلين عن العمل تؤدى إلى حدوث زيادة في إعداد المُرتكبين لتلك الجرائم والعكس .

دراسة بدر عبد المنعم وآخرون (1998) ، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي [9] استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريق مجتمع الدراسة ، من خلال سحب

عينة عشوائية من مجتمع الدراسة قوامها (463) سجين من الدول التي طبقت الدراسة بهـا ، وهي موريتانيا (50) ، قطر (49) ، السودان (168) ، سوريا(196) .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :ـ

1. وقوع الدول العربية في موقع وسط بين الدول ذات مُعدّلات البطالة المنخفضة والـدول ذات المعدلات المرتفعة ، ففي الوقت الذي يصل فيه المُعدّل الإجمالي للبطالة بالـدول العربية إلى (10,3%) نجد أن هذا المعدل قد انخفض كثيراً بالـدول ذات المُعـدّلات المنخفضة ولم يتعد (2,37%) إلا أن هذا المُعدّل العربي كان أقل من المعـدل الـذي وصلت إليه الدول الأكثر ارتفاعاً منه وقدره (17,2%)
2. توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية (المُتوافر البيانات عنها)تتميز بأن بها معدلات من البطالة النادرة، والمنخفضة، والمتوسطة والمرتفعة، الأكثر ارتفاعا.
3. بينت الدراسة أن يكون لبعض الدول العربية فجوات بطالة على اعتبار أن فرص التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي بها لا يسمح بإيجاد فرص عمل تغطي الزيـادة فـي عـدد السكان وتكفي لاستيعاب قوة العمل الناشئة حديثاً.
4. توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب رد أسباب البطالة إلى سبب واحد بعينه ، فالعوامل التي تسبب البطالة عادة ما تتعدد وكثيرا أيضا ما تكون متداخلة. ونظرا لوجـود شـبه اتفاق بين الباحثين و المتخصصين من أن هناك عوامل أساسية وأخرى فرعيـة تقـف وراء تفاقم مشكلة البطالة كشفت الدراسة على أن العوامل الأساسية للبطالة في الـدول العربية تتمثل في النمو السكاني المتسارع وقصور جهـود التنميـة وتواضـع الأداء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وارتفاع الأجور ، أما العوامل الفرعية فتنحـصر فـي تشغيل صغار السن ،رفع سن التقاعد ، وتزايد مُعدّلات خروج المرأة إلـى العمـل ، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية ووضع القيود على الهجرة إلى الخارج .
5. بينت الدراسة أن المشكلات والآثار التي تترتب على البطالة هـي: آثـار اقتـصاديه واجتماعيه وثقافية وسياسية وأمنيه . والآثار تتمثل في هدر لأهم عناصر الإنتاج فـي المجتمع وهي الموارد البشرية . وكذلك تؤثر البطالة على حجم الإنتاج القومي وبالتالي يكون لها تأثيرها الواضح على حركة التصدير والاستيراد وما يؤدى إليـه ذلـك مـن اختلال في الميزان التجاري للدولة ، كما إن البطالة تتسبب في نقص الدخل وضـعف القوه الشرائية.

أما الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية فتتمثل في : الفقر ، وعدم إشباع الحاجات الضرورية ، والحرمان ، وتدني جودة الحياة ومُستوي المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية ، وغيرها ، وتفشي مظاهر اليأس ، وخيبة الأمل ، وعدم الرضا أو الإحباط ، وضعف الانتماء ، وقلة الولاء ، والدخول في دائرة الاغتراب ، التي قد ينتج عنها مجتمعه الهجرة ، والتي تؤدي بدورها إلى مشكلات كثيرة مثل : التفكك الأسري ، والانحراف الأخلاقي ، والطلاق وغيرها .

أما الآثار السياسية والأمنية فتنحصر في كون البطالة تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي ، إضافة إلى الجرائم والانحرافات ، والمشكلات الأمنية التي كانت البطالة هي العامل المشترك في ظهورها واستفحال خطرها .

6. كشفت الدراسة على أن نسبة (4,5%) من مجتمع الدراسة ممن تتراوح أعمارهم مابين (20ـ40) سنة وهى الفئة العمرية الشابة والمُنتجة في المُجتمع.
7. أغلب المبحوثين يعيشون في أسر كبيرة الحجم من حيث عدد أفراد الأسرة التي تقع عليهم عبء إعالتها حيث يعيش (66%) من إفراد مجتمع الدراسة في إحياء شعبية ،أو أحياء هامشية فقيرة ،وأن أكثر من (77%) يسكنون بيوتاً شعبية ، كما أن علاقاتهم مع الوالدين أو الإخوان أو الزوجة أو الأولاد عالية جداً وتتسم بالترابط والتعاون والوئام فيما بينهم ، أما العلاقات مع الأقارب والجيران والأصدقاء فهي علاقات متوسطة .
8. توصلت الدراسة إلى أن اغلب حالات الانحراف السلوكي التي وقعت تحت طائلة القانون جاءت من الأفراد الذين يقعون في أدنى السلم الاجتماعي ، وهم بالتالي قد يكونون الأكثر فقراً ،ومن ذوى الأعمار الشابة ،والمُستويات التعليمية المنخفضة ،والمهن القليلة الدخل ،وجاءوا من أحياء شعبية ومناطق هامشية فقيرة ، محرومة من الخدمات والمرافق العامة ،وتنتشر بها البطالة والفقر .
9. تبين أن المشكلات المادية وعدم الاستقرار المهني تحتل الصدارة بالنسبة للذين صرحوا بأنهم يعانون من بعض هذه المُشكلات ،وأما الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل فتتلخص في البطالة ،وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة وكبر حجمها ،وتعاطي المُخدّرات ،والخلافات الأسرية ،والطرد من العمل ،والتنافس غير الشريف ،والمُشاجرة
10. (70%) من مجتمع الدراسة قد تم سجنهم مرة واحدة مقابل (28%) كانوا قد سجنوا أكثر من مرة ،وأن أكثر أنواع الجرائم ارتكاب هي السرقة ، وتعاطي المخدرات ،والقتل ،والاغتصاب ،ومن هنا توصلت الدراسة إلى إن جريمة الاعتداء على الأملاك

العامة والخاصة والممتلكات تأتي في المقدمة من بين الجرائم المسجلة،كما أن نسبة (37,4%) كان لديهم مشاركين في ارتكاب الجريمة .

11. أوضحت الدراسة أن أهم الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الجريمة هي العوامل الاقتصادية .كما أوضحت الدراسة أن غالبية المبحوثين سوف يكون أول أهدافهم بعد الإفراج عنهم هو البحث للحصول على عمل وتحسين وضعهم الاقتصادي.

دراسة عبد الرحمن عيسوي ، اتجاهات الشباب نحو البطالة [10] _ طبقت الدراسة على عينة من الشباب والشابات بلغ قوامها (96) فرداً من مدينتي الإسكندرية وطنطا منها (61) من الذكور (35) من الإناث ، تتراوح أعمارهم مابين 44/19 سنة وكان من أهم نتائجها :

1) وجود علاقة بين البطالة والجريمة إذ بلغت نسبة الموافقة على وجود هذه العلاقة (9،96%) وتكاد هذه النتيجة تصل إلى حد الإجماع في الاعتقاد بوجود علاقة سببية بين البطالة والجريمة .

2) يعتقد الشباب بأن البطالة تعوقه عن الزواج وتكوين الأسرة ، ولقد أجابت نسبة كبيرة من المشاركين بلغت (92،97%) مؤكدة أن البطالة في نظرها تعوق الشباب عن الزواج وتكوين الأسرة

3) أن البطالة تؤدى إلى تفكك الأسرى .

4) البطالة تؤدى إلى انتشار الرذيلة ولقد عبرت الأغلبية الساحقة (94,79%) عن رأيها في أن البطالة تؤدى إلى انتشار الرذيلة.

5) تؤثر البطالة على الصحة النفسية للمتعطل فلقد رأت مجتمع الدراسة كلها تقريباً (99%) أن البطالة قد تؤدى إلى إصابة المتعطل بالأمراض النفسية

6) ولقد قررت نسبة (97%) أن الشخص العاطل يشعر أنه غريب في بلده فالبطالة تضعف في نظر مجتمع الدراسة من الشعور بالانتماء ، والتوحد مع الوطن ، وتقمص شخصيته .

دراسة ذياب البداينة (1999) ، واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي [11] اعتمدت الدراسة على التقارير الرسمية للجريمة في (20) دولة من إجمالي الدول العربية ، كما اعتمدت تقسيم الجريمة حسب درجة خطورتها إلى جرائم خطيرة ضد الأشخاص وضد الأموال ، وجرائم خفيفة (جنح) ضد الأموال والأشخاص ، والجرائم ضد النظام . وتوصل لعدة نتائج من أهمها :

1. تبين أن للمتغير الاقتصادي علاقة بارتفاع مُعدلات الجريمة في المجتمع العربي ، فيلاحظ أن التحول في قطاع الإنتاج يؤثر في مُعدلات الجريمة ، حيث تبين أن أعلى معدلات

الإجرام ترتبط بالقطاع الخدمي ثم يليه في الترتيب القطاع الصناعي فالزراعي ، فالتحول في النشاط الاقتصادي يرتبط بتغيرات اجتماعية وسلوكية وفي تغيرات نظام القيم والعائلة إن النمو والتغير الاجتماعي لا يشكلان جريمة بحد ذاتهـا ، وخاصـة عنـدما تتـوزع مكتسبات التنمية على المجتمع بعدالة ، إلا أنهما وعندما لا يكون هناك تخطيط مناسـب يساهمان في زيادة الانحراف والجريمة .

2. تبين أن أكثر الجرائم الخطيرة انتشاراً هي جريمة الإيذاء الخطير والجسيم (جنايات ضد الأشخاص ، ضد الأموال) ، فقد بلغ معدلها (45) جريمة لكل مائة ألف نسمة ، ثم القتـل (2) جريمة لذات المعدل ، أما أكثر الجرائم الخطيرة ضد الأموال انتشاراً في مجتمعـات الدراسة فهي جرائم السرقات وبخاصة سرقة المنازل والسيارات والحريق العمد ، وجاءت معدلاتها على النحو التالي (3) ،(19) ،(139) على التوالي .

دراسة منصور مغاوري حسن (2002) ، البطالة والعنف دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والسرقة من منظور اقتصادي [12] وهي دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والـسرقة من منظور اقتصادي ، استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار لتوضيح طبيعة العلاقـة ، ومـدى الارتباط بين مُعدّلات البطالة في فترات زمنية مُختلفة وبعض مظاهر العنف ، مثل جنايات السرقة بالإكراه ، أو ما يطلق عليه جرائم السرقات المُسلحة العنيفة اعتمادا علـى البيانـات الإحـصائية المنشورة حول البطالة وما يرتبط بها من متغيرات ، وعلي بيانات تقارير الأمن العام فـي بعـض مظاهر العنف السابق ذكرها وأهم نتائجها :

1. إن زيادة نسبة البطالة بمقدار 1% يؤدى إلى زيادة عدد جرائم السرقة بالإكراه بما يقـرب من 6% بينما تؤدى زيادة عدد جرائم السرقة في السنة السابقة بمقدار 1% إلـى زيادتـه بمقدار يقرب من 63.% .
2. وتوصل إلى إن زيادة مُعدّل البطالة القومي على المتوسط بمقدار 1% تؤدى إلـى نـسبة المتعلمين المُتهمين بما يقرب من 56.%وهذا يدل على معنوية تأثير معـدل البطالـة فـي علاقتها الارتباطية الموجبة مع زيادة نسبة المُتهمين المتعلمين في مرتكبي جناية الـسرقة بالإكراه وهو أثر كبير نسبياً يدل على خطورة بطالة المتعلمين وانتشارها ،وما يؤول إليـه حالهم من الاندفاع بصورة أكبر نحو الجريمة والعنف .
3. الاتجاه المتزايد لعدد النساء المُتعطلات عن العمل في ارتكاب جناية السرقة بالإكراه .

والخلاصة يتبين أن جناية السرقة بالإكراه تتأثر في سلوكها بالمتغيرات الاقتصادية وأهمها البطالة ومن ذلك يتضح أن البطالة من المسائل الخطيرة جداً في المجتمع ، وأنها أشد ما يمكن بين المتعلمين الشباب (كو92%) من نسبة البطالة في سن أقل من 40 سنة .

دراسة عفاف إبراهيم عبدا لقوي (2002) ، بطالة الشباب والعنف دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والسرقة من منظور اقتصادي[13] اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستطلاعي الوصفي الذي يركز على المسح الإحصائي لبيانات الإحصاءات الجنائية الواردة في تقارير مصلحة الأمن العام خلال الفترة 1996/ 2000 ف . عن أنماط العنف لدى الشباب ، سواء الشباب المتعطل عن العمل أو العاملين منهم ، بهدف إجراء المقارنات اللازمة . وأهم نتائجها :

1. يستخلص من النتائج أن أكبر نسبة من الشباب المتهمين في قضايا العنف موضع الدراسة هم من الشباب المتعطل عن العمل الذين يعانون من البطالة السافرة ، أو من الشباب الذي يعمل في أعمال غير دائمة .
2. أن البطالة في شكلها السافر لا تعد هي العامل الوحيد في دفع الإفراد لارتكاب الجرائم ، وإنما هناك عوامل أخرى تعزز من أثرها ، وخاصة تلك العوامل المتعلقة بالجهل والفقر .
3. كما تكشف البيانات عن وجود نسبة لأبأس بها من مرتكبي العنف في فئة بدون عمل ، وهذه الفئة لا تعاني من البطالة ولكنها لا تعمل لأي سبب من الأسباب، وهذه النتيجة تعطي مؤشرا مهماً على أهمية العمل كقيمة في حد ذاته ، خاصة العمل الذي يوفر حياة مستقرة وأمنه للأفراد في الوقاية من الجريمة والانحراف وتوفير الحماية للأفراد والمجتمع .
4. وتوضح النتائج أهمية العوامل الثقافية المرتبطة بالمستوى التعليمي ، والنوع والسن ،حيث لا يمكن إغفال أهميتها في التأثير على السلوك الإجرامي للأفراد .

دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (1418هـ) حول البطالة وأثرها على معدلات الجريمة [14] هدفت الدراسة إلى بحث أسباب البطالة ،وعلاقة الجريمة بالبطالة والتعرف على الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لمرتكبي الجريمة من العاطلين عن العمل.

واعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات مركز أبحاث الجريمة الخاصة بجرائم العاطلين ، بالإضافة إلى استمارة استبيان تم تطبيقها على عينة قوامها (740) من العاطلين المدانين بسجون الرياض ، جدة ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الدمام.

وتم استخدم منهج المسح الاجتماعي على مجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. إن العاطلين عن العمل يُمثلون ربع الجُناة ،وأن نسبتهم تزداد عبر السنوات كما أن غالبية مجتمع الدراسة (84%) يعتبرون أن البطالة هي السبب في جنوحهم
2. بينت الدراسة أن معظم مُرتكبي الجرائم العاطلين قاموا بتنفيذ جرائمهم بمُشاركة آخرين معهم وبنسبة (40%) وهؤلاء المشاركون هم كذلك عاطلون عن العمل ، حيث ترتكز جرائمهم في المُخدرات والخمور والسرقات مما يدل على حاجتهم للمال لعدم وجود مصادر دخل .
3. أظهرت الدراسة أن العائدين للجريمة يُمثلون أكثر من (60%) من حجم مجتمع الدراسة ،وأن الجريمة الأولى كان لها أثرها في إفراز جرائم أخرى .
4. وعن الاتجاهات النظرية المُفسرة للجريمة انتهت دراسة مجدة إمام حسانين، بعنوان التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية في المُجتمع المصري .للقول :بأن الاتجاه الاقتصادي من الاتجاهات الرئيسية الهامة في تفسير الجريمة ،حيث تبين أن 70% من مجتمع الدراسة تعرضوا للبطالة ، وأن 47،1% لم يعملوا قبل ارتكاب الجريمة في مُقابل 52،9% .

وتوضح العلاقة بين أنماط الجريمة والبطالة والتي تبدأ بالمُشاجرة بنسبة 100% وجريمة السرقة 60% ،46،22% من الذين كانوا في حالة بطالة ارتكبوا جريمة ، التحريض على القتل معظمهم نساء وأن 50% من مجتمع الدراسة كن نساء لا يعملن ، و 28،9% لا يعملون وارتكبوا جريمة القتل .

وترجح الباحثة أن ارتفاع نسبة البطالة من العوامل المساعدة على الجريمة العائلية .

دراسات مؤسسة السلام المدرسي[15] أن من مُسببات العُنف والسلوك الإجرامي داخل وخارج المدرسة معقدة ، فجميع العوامل تتفاعل مع بعضها وتسبب أو تزيد الضغط على الفرد مما يؤدى به إلى ارتكاب السلوك الإجرامي ، المتمثلة في العوامل الفسيولوجية وتشمل (مستويات النمو المتعاقبة ،والاختلال في الجهاز العصبي)،والعوامل النفسية وتشمل (القلق ،والضغط النفسي ، وحب الذات ...الخ)،والعوامل السلوكية وتشمل (تعاطي الخمور والكحوليات) والعوامل الاجتماعية وتشمل (ارتفاع البطالة ،وارتفاع العنف والجريمة ، التفكك الأسري ...الخ)

ولقد أوضحت هذه الدراسات الارتباط الشديد بين الضغط الاجتماعي ومختلف طبقات العنف والجريمة ،وأن هذا الضغط يحدث بسبب عدة عوامل أهمها : البطالـة ، والتفكـك الاجتمـاعي ،والعنف الأسري .

ثالثاً ــ الدراسات المحلية :

دراسة قام بها فريق من المختصين في مجال العمـل الاجتمـاعي (1990) دراسـة استطلاعية عن معدلات الجريمة ببلدية بنغازي [16] هدفت الدراسة إلى استطلاع معـدلات الجريمة في مدينة بنغازي والتعرف على أهم أنماط الإجرام السائد في المجتمع والعوامل ذات الأثر في شيوع هذه الأنماط من الإجرام ولقد اتخذت الدراسة من نزلاء مؤسسة الإصـلاح والتقـويم ــ الكوفية ــ مجتمع الدراسة وبلغ مجموع مجتمع الدراسة (120) واعتمدت الدراسة علـى المـنهج الوصفي كما استخدم الفريق استمارة مقابلة كأداة لجمع البيانات ، وقد احتوت على (125) سؤلاً ، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

1. تبين من الدراسة 21% من مجتمع الدراسة يرجع إجرامها إلى عدم توفر فرص عمل.
2. أظهرت الدراسة أن نسبة 23% سبق لهم أن توقفوا عن العمل بسبب عدم الرضـي أو عدم التكيف .
3. ولقد تبين أن هنالك نسبة عود لدى حوالي (25%) من مجتمع الدراسة وعلل بعـضهم حالة العود للإجرام هذه للحاجة الاقتصادية .

دراسة محمـد منبـى عبـد النبـي بكّـار (2004) ، العوامـل الأسـرية لجريمـة المـرأة[17]دراسة على نزيلات مؤسسات الحماية والإصلاح والتقويم في الجماهيرية ، بلغ مجموع مجتمع الدراسة (117) نزيلة ، واعتمد الباحث المقابلة باستخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانـات بالإضافة إلى فحص الوثائق والسجلات الرسمية .

توصل إلى عدة نتائج أهمها :

1. أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة من المبحوثات كن عاطلات عـن العمـل ،حيـث بلغـت (41.0%) .
2. بينت الدراسة أن العوامل التي دفعت المبحوثات إلي ارتكاب جـرائمهن حـسب رأيهـن تمثلت في تأثير الأصدقاء ،وقت الفراغ عدم الحصول على عمل ،الحاجة إلى المال ...الخ

3. أثبتت الدراسة أن (63.8%) من أسر ميلادالمبحوثات كان الدخل غير كاف في حين كان غير كاف لدى (76.5%) من أسر أزواج المبحوثات ،وذلك يدل على وجود حرمان مادي يحول دون إشباع الحاجات الضرورية.
4. أكدت الدراسة أن (66.4%) من أسر ميلاد المبحوثات كان الوضع الاقتصادي والمعيشي منخفضاً ، وكان ذلك الوضع أيضا منخفضا (76.5%) من أسر زواج المبحوثات .

دراسة عبد الله احمد المصراتي ، التحديث الاجتماعي وعلاقته بالجريمة [18]دراسة على نُزلاء مؤسسة الإصلاح والتقويم ــ الكويفية ــ اعتمد الباحث أداة المقابلة المقننة ، وكذلك الملاحظة ، وكان مجموع وحدات الدراسة (253) وحدة وتمت مقابلة (219) .

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

1. تُبين أن من بين أهم العوامل التي دفعت المبحوثين للإجرام وفق تقديرهم هي الحاجة والبحث عن المال .
2. تُبين أن حوالي ثلث مجتمع الدراسة سعوا إلى العمل بمهنة إضافية كما تبين أن أقل من نصف مُجتمع البحث بقليل غير راضيين على مهنهم ودخولها الاقتصادية .

دراسة صالح معمر الدبيب ، العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة[19] طبقت الدراسة في مؤسسة الإصلاح والتأهيل في مدينة بنغازي واستخدم في دراسته طريقة المسح بمجتمع الدراسة فبلغ حجمها (104) مبحوث من إجمالي العدد الكلي البالغ (208) .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العود إلى الجريمة والحالة الاقتصادية لأسر العائدين.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العود إلى الجريمة، ومُعدلات دخول العائدين الشهرية .

تعقيب على الدراسات السابقة :

تتفق معظم الدراسات السابقة التي سبق عرضها مع الدراسة الحالية في اهتمامها بمشكلة البطالة وعلاقتها بالجريمة ، إلا أنها تختلف عن الدراسة الحالية في الآتي:

1. تناولت الدراسات السابقة موضوعات مُتعددة مثل : الإفراط في تعاطي الكحول وعلاقته بالفقر والبطالة ، (Khan .1997) ، البطالة ومعدلات جريمة الذكور والإناث ، (1999. Dorval) البطالة وتأثيرها على جودة الحياة (lee.2001) ...الخ هذا بالنسبة للدراسات الأجنبية .
2. أما الدراسات العربية والمحلية فقد تناولت موضوعات هي البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة (عاطف عبد الفتاح ،1986) ، البطالة والأمن (مركز بحوث الشرطة 1996) ، وعلاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي (مركز دراسات وبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) ...الخ .

3- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في صياغة مُشكلة دراستها ، وتحديد أهدافها ، كما استفادت منها في إبراز الإطار النظري للدراسة الحالية ، وكذلك عند عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة ، وذلك بمُقارنة نتائج هذه الدراسات بالنتائج التي توصلّت إليها الدراسة الحالية .

4- تؤكد جميع الدراسات السابقة ومن خلال النتائج التي توصلت إليها على أن هناك علاقة بين البطالة والجريمة ، خاصة إذا توفرت بعض العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المساعدة لارتكاب الجريمة .

ولذلك فإن هذه الدراسة قد لا تختلف في نتائجها كثيراً عن تلك الدراسات من حيث مدى وجود ارتباط بين البطالة كمُشكلة اجتماعية اقتصادية والجريمة كظاهرة اجتماعية موجودة في المُجتمع .

5 - أثبتت نتائج الدراسة التي أجراها كل من مركز بحوث الشرطة بالقاهرة عن (الأمن والبطالة) وكذلك دراسة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ودراسة (البطالة والعُنف) و (بطالة الشباب والعُنف) أن هناك ارتباط قوي بين البطالة والجريمة التي يكون الهدف من ارتكابها هو الحصول على المال .

ولذا استفادت الباحثة من هذه الدراسات في دعم بحثها والتأكيد على أن هناك ارتباط بين حالة الفرد المهنية أثناء ارتكاب الجريمة ، وجرائم الحصول على المال .

ووفقاً لافتراضات الدراسات السابقة ونتائجها يمكن صياغة الكيفية التي تتشكل بها العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة على الوجه الآتي : ـــ

تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المُجتمع .

كما أنها تحد من فعالية سلطة الأُسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تُمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها، ومن ثم يترتب على انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس وعلى محدودية أو ضعف سُلطة الأسرة قابلية الأطفال والشباب واستعدادهم للجنوح وذلك لسهولة وقوعهم تحت تأثير القيَم السائدة وسيطرتها لدى مجموعة الرفاق في الحي .

الهـــــــوامش

(1)- khan.Shaila,Alcohol abuse and its relationship with poverty and unemployment, The university of Manitoba , Canada , 1997

2-Dorval . Jules . Michel , gendered crime rate and unemployment , University of Calgary , Canada , 1999 .

3- Lee . Eunjoo , Unemployment and its impact on well-being – A field study of south Koran economic crisis 1997-2001. The university of Texas – Austin , 2001 .

(4)_(5)_(6)_هذه الدراسات موثقة في: دراسة عن تأثير البطالة في البنيان الاجتماعي ،أكاديمية نايف للعلوم الامنية ،الرياض، دت،أنظر الموقع www.ARiyadh.com

(7)-عاطف عبد الفتاح عجوة ،البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ،جامعة نايف العربيـــة للعلوم الأمنية ،الرياض ، 1986

(8)-مركز بحوث الشرطة،مشكلة البطالة في مصر انعكاساتها الأمنيـــة،القاهرة ،مركـــز بحـــوث الشرطة ،1992.

(9)- بدر عبد المنعم وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض ،1998.

(10)- هذه الدراسة موثقة في كتاب :عبد الرحمن العيسوي ،سيكولوجية العمل ،دار الراتب الجامعية، بيروت، ص ص 135.136.137.

(11)- ذياب البداينة ، واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ،1999.ص

(12)- منصور مغاورى حسن ، البطالة والعنف ، كتاب المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية المؤتمر الثاني ،الأوراق البحثية، القاهرة ،2002،ص813

(13)-عفاف إبراهيم عبد القوي ، بطالة الشباب والعنف ، المرجع السابق 59

(14)_ دراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة (1418هـ) حول البطالة وأثرهـــا علـــى معـــدلات الجريمة ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

(15)_هذه الدراسة موثقة في دراسة : منصور مغاوري حسن ، البطالة والعنف ،مرجع سابق، 13

(16)_فريق من الباحثين الاجتماعيين ، معدلات الجريمة ببلدية بنغازي،"دراسة استطلاعية" ،مكلف من أمانة اللجنة الشعبية العامة والأمن العام ببلدية بنغازي ،1990

(17)- محمد منبى بكار ،العوامل الأسرية لجريمة المرأة ، :دراسة ميدانية على نزيلات مؤسسات الحماية والإصلاح والتقويم في الجماهيرية العظمى ،(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة قار يونس ،بنغازي ،2004ف

(18)- عبد الله أحمد المصراتي ، التحديث الاجتماعي وعلاقته بالجريمة ، دراسة ميدانية على النزلاء بمؤسسة الإصلاح والتقويم _الكويفية ، (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة قار يونس ،بنغازي ،2003ف

(19)- صالح معمر الدبيب، العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة، دراسة ميدانية لمجموعة من المجرمين بمدينة بنغازي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قار يونس ،بنغازي ،2001ف .

الفصل السادس
الإجراءات المنهجية

الأسلوب المنهجي للدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي أستخدمتها الدراسة من اجل تحقيق أهدافها .

حيث يتناول الأسلوب المنهجي نوع الدراسة وتحديد المنهج المستخدم في الدراسة ، إضافة إلى تحديد مصادر و أدوات جمع البيانات .

ويتناول أيضا الأسلوب التحليلي الذي ستجرى وفقه الدراسة والذي يشمل تحديد الوسائل الإحصائية التي تستخدمها الدراسة .

وبصورة عامة فان فصل الإجراءات المنهجية يعنى تحديد الأسلوب الذي يحكم سير الدراسة وإجراءاتها المنهجية من الناحية النظرية والميدانية .

ويمكن تناوله على النحو التالي : ــ

أولاً : نوع الدراسة والمنهج المستخدم :

تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية ، ومن حيث المنهج تستخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى رصد وتحليل العلاقة بين بطالة الشباب والجريمة .

وتقوم بإجراء مسح شامل عن الشباب المرتكبين لجرائم صدرت بشأنها أحكام نافذة والمتواجدين بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بمصراتة والفروع التابعة لها وقت إجراء الدراسة الميدانية

كما تسعى إلى التعرف على العلاقة بين بطالة الشباب وأوجه الجريمة المختلفة سواء أكانت جريمة ضد الأشخاص أو ضد الأموال أو ضد الحرية والعرض والأخلاق أو من الجرائم المخلة بالثقة العامة أو جرائم المخدرات والخمور والبطالة والعود للجريمة.

ثانيا: مجالات الدراسة :

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة مجالات كالآتي:

1. المجال البشري :

يتحدد المجال البشرى للدراسة في الشباب الليبيين المرتكبين للجرائم التي صدرا بشأنها أحكام نافذة وتم إيداعهم بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراتة وسرت وقد بلغ عدد هذه المؤسسات وقت إجراء الدراسة (4) مؤسسات للإصلاح والتأهيل كما بلغ عدد النزلاء المحكومين بهذه المؤسسات (520) محكوم ،انظر الجدول (17) . كانت هذه المؤسسات موزعة كالآتي :

جدول (17) إحصائية بمؤسسات الإصلاح والتأهيل التي شملتها الدراسة، وعدد النزلاء المحكومين بكل مؤسسة.

اسم المؤسسة	عدد المحكومين	النسبة
مؤسسة الإصلاح والتأهيل سرت	30	%5,8
مؤسسة الإصلاح والتأهيل السكت (مصراتة)	120	%23,1
مؤسسة الإصلاح والتأهيل الدفنية (مصراتة)	320	%61,5
مؤسسة الإصلاح والتأهيل الجزيرة (مصراتة)	50	%9,6
المجموع	520	%100.0

2. المجال المكاني (الجغرافي) :

يتحدد المجال المكاني للدراسة في حدود مؤسسات الإصلاح والتأهيل الواقعة بمنطقة مصراتة والفروع التابعة لها وعددها (4) مؤسسات مما يطلق عليها السجون الرئيسية (المركزية)

3) المجال الزمني :

أجريت الدراسة الميدانية في الفترة مابين 2007/8/28 ف الى 2007/9/3 ف.

ثالثاً_ مجتمع الدراسة :

شمل مجتمع الدراسة الشباب الذكورمن الليبيين الذين يبلغون من العمر خمس عشرة سنة الى سن الثلاثين سنة ، والذين صدرت بحقهم أحكام نهائية بالإدانة في جرائم ارتكبت من قبلهم ،وتم إيداعهم بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراتة وسرت (السجون المركزية) وذلك وقت إجراء هذه الدراسة ، ولقد بلغت هذه الفئة حين إجراء الدراسة (520) حالة ولقد تمت مقابلة عدد منهم بلغ (102) حالة (نزيل) ، والباقي إما أنه ممن هم فوق سن الثلاثين سنة ،وإما أنه رفض المقابلة ، أو أنه لم يكن موجوداً أثناء قيام الدراسة ،وهي فئات التشغيل خارج المؤسسات ، أو أنه ممن نالوا إفراج الفاتح الذي منح لمن قضى نصف المدة واتسم بحسن السيرة والسلوك داخل هذه المؤسسات .

رابعاً _أداة جمع البيانات :

اعتمدت الباحثة المقابلة المقننة باستخدام الاستمارة،كوسيلة أساسية لجمع البيانات ، كما اعتمدت الباحثة أيضاً على فحص وتدقيق الوثائق والسجلات الصادرة عن الجهات المختصة التي رأت أنها تمثل مصدراً مهماً للبيانات في هذه الدراسة .

وقد تم إعداد الاستبيان في صورته المبدئية متضمناً أربعة أبواب ،اشتمل الأول والثاني منها على البيانات الأولية (الخلفية) ، وبيانات اجتماعي عامة عن المبحوث ، واشتمل الباب الثالث على بيانات متعلقة بالحالة المهنية للمبحوث ، أما الباب الرابع فقد خصص للبيانات المتعلقة بالجريمة المرتكبة والمشاركين فيها ووقت ارتكابها والعود للجريمة والقصد الجنائي من ورائها وما إلى ذلك .

ولقد احتوت أداة جمع البيانات على (59) سؤال بين المغلق والمفتوح وعمدت الباحثة بعد ذلك إلى إخضاع أداة جمع البيانات الى إجراء منهجي تستلزمه هذه المرحلة من الدراسة وهو كالآتي:

1. عرض الاستمارة على عينة مختارة من المحكمين من تخصصات مختلفة ، كما هو مبين بالجدول ، وقد أبدى المحكمون العديد من الملاحظات إدت إلى إلغاء بعض الأسئلة ،والتعديل في البعض الأخر ، وغيرها من الملاحظات.

جدول (18) يبين إحصائية المحكمين لأداة جمع البيانات حسب التخصص والجهة

طبيعة العمل	التخصص	جهة العمل
1-د. عازة أبوغندور 2-د. أبوبكر مفتاح	علم الاجتماع	جامعة البيضاء _كلية الآداب _قسم علم الاجتماع
3-د. حسين ونيس عباس 4-د.محمد عبدالحميد الطبولي 5-د. لوجلي صالح	علم الاجتماع	جامعة قاريونس _كلية الآداب _قسم علم الاجتماع
6-د. محمود فتحي 7-د.عبدالصمد مصطفى 8-د.أنور سعادة	علم الاجتماع	جامعة التحدي سرت _كلية الآداب _قسم علم الاجتماع
9-د.سحر خليفة 10-د.ناصر عويس	علم الاجتماع	جامعة التحدي مصراتة _كلية الآداب _قسم علم الاجتماع

2. بعد العمل بملاحظات المحكمين ، واقتراحاتهم أخضعت الأداة لدراسة استطلاعية على عينة عمديه بلغ قوامها (30) حالة من المحكوم عليهم من الليبيين الذكور النزلاء بمؤسسات الإصلاح والتأهيل مصراتة وسرتحيث بلغ معامل الارتباط (92%).وذلك

بهدف التأكيد من وضوح الأسئلة وفقراتها، وتشابهها وتكرارها ، ومدى تقبل المبحوث لنوع الأسئلة وطولها مناسباً أم لا للتحكم في زمن المقابلة تحاشياً لملل وسأم المبحوث ومن تم ،التأثير على أجوبته.

ومن خلال آراء عينة المحكمين ،وملاحظاتهم ، والتطبيق الفعلي للأداة على مجتمع الدراسة الاستطلاعية انتهت الباحثة إلى إعادة صياغة بعض الأسئلة ، واستبعاد التي لا علاقة لها بموضوع الدراسة ،كما تم إضافة بعض الأسئلة والتي تبين أنها تخدم غرض التفسير .

خامساً_ متغيرات الدراســـــة :

تشمل الدراسة ثلاث متغيرات وهي : ــ

1- متغيرات خلفية :

وهي تتمثل في الخصائص الكمية والنوعية التي قد تساعد في تفسير النتائج ،وهي أيضا تمثل خصائص مجتمع الدراسة وهي تشمل الآتي :

1. **العمر** : يراد منه معرفة عمر المبحوث تحديدا وذلك لأن الدراسة اهتمـت بمرحلـة عمرية معينة وهي مرحلة الشباب الممتدة من 15 – 30 سنة باعتبارها الأكثر تعرضاً لهذه المشكلة.
2. **المستوى التعليمي** : ويشير المتغير إلى المرحلة التي حققـها المبحوث من التعليم .
3. **الحالة الاجتماعية** : ويراد من هذا المتغير بيان الوضع الاجتماعي للمبحوث وقت أرتكاب الجريمة إذا ما كان أعزب أو متزوج أو مطلق أو أرمل .
4. **نوع الجريمة** : اعتمدت الباحثة التصنيف الثلاثي للجريمة ، الـذي نـص عليـه قـانون العقوبات الليبي في المادة (52) منه ،التي نصت على أن الجريمة ثلاثة أنواع (جناية – جنحة – مخالفة) .
5. **حجم أسرة (الميلاد –الزواج)** : وهو متغير له أهميته أيضاً، لمعرفة ما إذا كان كبيـراً أم متوسطاً أم صغيراً ، قياساً على متوسط حجم الأسرة الليبية البالغ(7) أفراد تقريباً ، فحجم الأسرة له دوره في الوضع الاقتصادي ارتفاعاً وانخفاضاً وبالتالي له أثاره على الوضـع الاجتماعي والنفسي للفرد والأسرة بالسلب أو بالإيجاب .

ولقد اهتمت الدراسة بمجموعة أخرى من المتغيرات ، منها عدد الإخوة الذين يعملون والإخوة العاطلين عن العمل،وايقاف الأبناء عن الدراسة وتشغيلهم ، ونوع السكن ،الحالة المهنية عند الزواج ....الخ ، واعتبرت جميعها متغيرات خلفية .

2. المتغير المستقل :

إن المتغير المستقل بهذه الدراسة يتمثل في البطالة باعتبارها العامل المؤثر على الفرد في الاتجاه إلى السلوك الإنحرافي والجريمة ، بما يترتب عليه من حرمان الفرد من القدرة على سد حاجاته الأساسية وبما يقود إليه من الشعور بالدونية، بالإضافة إلى وجود وقت الفراغ غير المستغل بما يؤدى إلى الاقتران برفاق السوء وتدنى المستوى الاقتصادي ويقاس هذا المتغير من خلال المؤشرات التالية .

1) **المهنة الأصلية** : لقد تم السؤال مباشرة عن المهنة أو الحرفة الأصلية للمبحوث كما تم التركيز على ما إذا كان المبحوث قد زاولها أم لا. والدخل الشهري منها .

2) **نوع العمل الذي يقوم به** : ويراد من ذلك معرفة الحالة المهنية للمبحوث قبل دخوله المؤسسة هل هو يعمل بالقطاع العام أم الخاص أم أعمال حرة أم عاطل عن العمل .

3) **فترة التعطل** : ويراد منها معرفة المدة التي قضاها النزيل بدون عمل حيث تم قياس هذا المتغير من خلال السؤال الآتي :

إذا كنت عاطلاً عن العمل منذ متى ؟

3 شهور ( ) 6 شهور ( ) 9 شهور ( ) سنة وأكثر ( )

4) **البحث عن العمل والطريقة التي يبحث بها عن العمل** : ويراد منه معرفة هل المبحوث العاطل كان يبحث عن العمل أم لا وكذلك أين كان يبحث عن العمل والتركيز على الطريقة التي كان يبحث بها عن العمل .

وغيرها من المؤشرات الأخرى ، كالوضع الاقتصادي للأسرة ، ومدى توفر الاحتياجات الضرورية ، وكيفية تغطيتها .....الخ تعتبر جميعها مؤشرات يقاس بها المتغير المستقل .

3. المتغير التابع :

إن المتغير التابع في هذه الدراسة هو أرتكاب الجريمة ، ولقد تم تعريفه نظرياً وإجرائياً عند تناول مفاهيم الدراسة في الفصل الخاص بمشكلة الدراسة ، ويقاس هذا المتغير من خلال المؤشرات التالية :

1) **نوع الجريمة المحكوم فيها** : يراد من هذا المتغير مدى معرفة الجريمة المحكوم فيها إذا ما كانت جريمة ضد الأشخاص ، أو جريمة ضد الأموال ، أو جريمة ضد الحرية والعرض والأخلاق ، أو جريمة مخلة بالثقة العامة ، أو جريمة خمور ومخدرات ، أو أكثر من جريمة .

2) خصائص الجريمة : يراد بها اتسام الجريمة بالخطورة والتخطيط والعنف والمشاركة والتوجه .

3) **العود للإجرام** : ويقصد به في هذه الدراسة ،من حكم عليه بعقوبة في قضية وثبت ارتكابه بعد ذلك لجناية أو جنحة محكوم فيها .

وقد تم قياس هذا المتغير من خلال سؤالين هما كالتالي:

_ هل سبق لك الدخول إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل ؟ نعم ( ) لا ( )

_في حالة (نعم) كم عدد مرات دخولك ؟ مرة ( ) مرتان ( ) أكثر ( )

3) **سنوات الحكم** :-لقد قامت الباحثة بصياغة سؤال مفتوح عن سنوات الحكم وتم تبويب البيانات إلى فئتين تم الاعتماد على قانون العقوبات الليبي في تكوينه وهي كالأتي:

{1} _أقل من ثلاث سنوات ..... {2} _ من ثلاث سنوات فأكثر.....

سادساً_ فروض الدراسة

تستند الدراسة إلى فرض اساسي مؤداه :

- أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين البطالة والجريمة .

كما أن لها فروض فرعية أخرى تتمثل في الاتي :

- هناك علاقة بين البطالة وبعض خصائص الجريمة

(المتمثلة في خاصية الخطورة ، خاصية التخطيط للجريمة ،خاصية العنف ،خاصية المشاركة ،خاصية التوجه)

- أن هناك علاقة بين البطالة وترتيب أنواع الجريمة
- أن هناك علاقة بين البطالة والعود للجريمة

سابعا _ أسلوب التحليل:

من حيث الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ، حيث استخدمت الدراسة في التحليل التوزيعات التكرارية والنسب والمتوسطات ومعاملات الارتباط ومعامل فاى و كاى المربع

وتعتمد الدراسة على البرنامج الاحصائي (SPSS) الخاص بالدراسات الاجتماعية في تحليل البيانات المحصلة عن طريق الاستمارة .

الفصل السابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

عرض وتحليل بيانات الميدانية للدراسة

يتناول هذا الفصل عرض الجداول وتحليل وتفسير البيانات الميدانية للدراسة ، حيث نبدأ أولا بأستعراض الخصائص والمتغيرات الاجتماعية لمجتمع الدراسة من النزلاء بمؤسسات الإصلاح والتأهيل ، بصفة عامة في مدينتي مصراتة وسرت التي أجريت بهما الدراسة الميدانية ،ثم نعرض العلاقة بين البطالة والجريمة . ثم نتعرض للوضع الأسرى للمبحوثين والموضع المهني لهم وظروفهم المعاشية والنفسية ، ثم نتطرق إلى خصائص الجرائم التي ارتكبوها وأنواعها والعود إليها .

أولاً : خصائص مجتمع الدراسة .

اقتصرت هذه الدراسة على العنصر الرجالي فقط لأنه وجدت حالة واحدة ليبية محكومة أثناء الدراسة وحالة واحدة لا تعطي تباين لهذا استبعدت.

ويتسم مجتمع الدراسة بعدة سمات وخصائص في ضوء متغيرات الدراسة ، نستطيع إلقاء الضوء عليها من خلال جدول كل متغير كالاتي :

1_ العمر :

جدول (19) توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
20_16	10	9.8
25_21	45	44.1
30_26	47	46.1
المجموع	102	100.0

يلاحظ من الجدول بأن الفئة العمرية الواقعة أعمارهم مابين(26_30) سنة تحصلت على أعلى نسبة إذا بلغت (46.1%) من جملة مجتمع الدراسة ، يليها الفئة العمرية التي تقع سنها بين (25_21) سنة حيث بلغت نسبتها (44.1%) أما اقل الفئات العمرية من مجتمع الدراسة هم الفئة التي تقع مابين (16_20) سنة حيث لم يتجاوز عددهم (10) أفراد وبنسبة (9.8%) ، ومن الجدول نلاحظ أن الفئات مابين (26_ 30) بنسبة46.1 % هي الفئة العمرية التي تشكل معظم الشباب المحكومين وهذا يعنى أن الشباب فوق سن العشرين وحتى الثلاثين سنة هم الأكثر وقوعا في الانحراف والسلوك الإجرامي .

2_المستوى التعليمي.

جدول (20) توزيع مجتمع الدراسة حسب الحالة التعليمية للمبحوث

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة
أمي و يقرا ويكتب	8	%7.9
ابتدائي و إعدادي	42	%41.1
ثانوي	33	%32.4
جامعي وعالي	19	%18.6
المجموع	102	%100.0

يتضح من معطيات الجدول أن معظم أفراد الدراسة من ذوي المستويين الأساسي والثانوي ، حيث نسبة الذين في مرحلة التعليم الأساسي 41.1% ، يليها مباشرة ذوي التعليم المتوسط حيث بلغت نسبتهم 32.4% ، ثم المرحلة الجامعية تأتي في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم 18.6 %، أما باقي أفراد مجتمع الدراسة فهم لم يمثلوا سوء نسبة قليلة مقارنة مع الآخرين 7.9 % .

وهنا نلاحظ أن معظم الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية هم من ذوي المستويات التعليمية الأساسية (ابتدائي إعدادي) يليها المرحلة الثانوية ، ثم التعليم جامعي في حين أن من يقرؤون و يكتبون والأميين هم الأقل نسبة 7,9% ويرجع السبب في ذلك أن هذه الفئات ترغب في العمل ولم يجده مع عدم الرغبة في مواصلة الدراسة لأسباب معينة .

3_الحالة الاجتماعية :

جدول (21) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	90	%88.2
متزوج	12	%11.8
المجموع	102	%100.0

يشير الجدول أن أكثر أفراد مجتمع الدراسة هم من غير المتزوجين حيث بلغ عدد العزاب من أفراد المجتمع (90) فرداً وبنسبة بلغت 88% من مجتمع الدراسة بينما بلغ عدد المتزوجين (12) فرداً وبنسبة 11,8% من مجتمع الدراسة .

وهنا نلاحظ أن ارتفاع نسبة العزاب بين أفراد مجتمع الدراسة قد يعود السبب إلى عدم وجود عمل لديهم يستطيعون من خلاله إلى تكوين أسرة وبناء مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا

الوضع قد يساهم في حدوث مشكلة العنوسة بين الفتيات وتأخر سن الزواج لدى الشباب الأمر الذي يقود إلى الانحراف والسلوك الإجرامي .

4_ نوع القضية (الجريمة) :

جدول (22) توزيع المبحوثين حسب التهمة الموجهة إليهم

نوع الجريمة	التكرار	النسبة	الترتيب
السرقة بالإكراه	15	% 14.7	3
إتلاف أموال عامة	3	% 2.9	8
مخدرات وخمور	32	% 31.4	1
مشاجرة	19	% 18.6	2
حيازة سلاح بدون ترخيص	4	% 3.9	7
قتل	11	% 10.8	4
جرائم أخلاقية	5	% 4.0	6
اختلاس ونصب	6	% 5.9	5
تزوير	1	% 1.0	9
رشوة	3	% 2.9	8
جرائم مزور	3	% 2.9	8
المجموع	102	100.0	

يلاحظ من الجدول أن 31.4 من المبحوثين كانت جرائمهم جرائم مخدرات وخمور .يليها الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والتي كانت نسبتها كالأتي مشاجرات (18.6%) ثم تأتي السرقة بالإكراه حيث بلغت 14.7% ثم القتل بنسبة 10.8% أما بقية الجرائم الأخرى لم تتجاوز نسبتها 8% .

مما سبق يلاحظ تزايد جرائم العنف المتمثلة في المشاجرات والقتل والسرقة بالإكراه التي بلغت نسبتها 44.1 % من مجتمع الدراسة إلا إن لهذه النسبة دلالتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، ومعنى أن يرتكب الشباب هذا النوع من الجرائم (جرائم عنف) قد يعني إن هؤلاء يعانون من مشاكل عديدة بسبب عدم وجود عمل أو ما يشغل أوقات فراغهم مما سبب لهم ضغوط نفسية واقتصادية ...الخ بدورها تدفعهم إلى هذه الجرائم العنيفة .

5_التصنيف القانوني لجرائم المبحوثين ومدة الحكم:

جدول (23) يبين تصنيف الجريمة ومدة الحكم

نوع الجريمة	مدة الحكم	التكرار	النسبة
جنح	اقل من ثلاث سنوات	36	% 35.2
جنايات	من ثلاث سنوات فما فوق	66	% 64.7
المجموع		102	%100

ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن ما نسبتهم 35.2 % كانت مدة أحكامهم تتراوح بين شهر إلى اقل من ثلاث سنوات ، وهذه الفئة هي التي ارتكبت جرائم من نوع الجنح سواء الموجهة ضد الأشخاص أو الأموال . أما الذين ارتكبوا جنايات وهم الذين تتراوح أحكامهم من ثلاث سنوات فما فوق فقد بلغت نسبتهم 64.7 % من مجمل أفراد مجتمع الدراسة ، وهذا أن دل فإنما يدل على جسامة الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الشباب . حيث ارتكب منهم 64,7 % جنايات . وهذا يعزز الاستنتاج السابق كون الجريمة في ليبيا تتسم بالخطورة والجسامة والعنف .

ثانيا : بيانات عن الوضع الأسرى للمبحوثين

جدول (24) يبين عدد أفراد الأسرة

أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
غير مبين	2	%2.0
أقل من6	18	%17.6
7	10	%9.8
8 فما فوق	72	%70.6
المجموع	102	100.0

أوضح الجدول أن70.6% من المبحوثين انحدرت من أسر كبيرة الحجم فقد تكونت هذه الأسر من 8 أفراد فما فوق ، يليها الأسرة المكونة من (أقل من 6) أفراد بنسبة 17.6% ، ثم الأسرة المكونة من (7) أفراد بنسبة 9.8% .

ويتضح من خلال الجدول السابق أن حجم الأسرة بشكل عام في مجتمع الدراسة كان كبيراً جداً ، إذ تبين إن 70.6% تعدى حجمها متوسط حجم الأسرة في المجتمع الليبي بشكل كبير الـذي يساوي 7 أفراد .

وهذا يعنى ارتباط حجم الأسرة بالجريمة فكلما ارتفع عدد الأفراد في الأسرة عن المعـدل العام للمجتمع زاد احتمال الانخراط في الجريمة . حيث لوحظ أن متوسط أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة يساوي (9) أفراد في حين أن متوسط الأسرة الليبية وفقا لتعداد السكان هو سبعة أفراد .

جدول (25) يبين عدد الإخوة الذين في سن العمل

عدد الإخوة الذين في سن العمل	التكرار	النسبة من الكل	النسبة ممن ينطبق
لا ينطبق	28	%27.5	–
1	16	%15.7	%21.6
2	20	%19.6	%27.0
3	9	%8.8	%12.2
4 فما فوق	29	%28.4	%39.2
المجموع	102	100.0	%100.0

تبين من الجدول أن نسبة 72.5% من المبحوثين لديهم إخوة في سن العمل ، في حين أن نسبة 27.5% ليس لديهم إخوة يعملون أو أنهم ليس لهم إخوة في سن العمل أصلا .

جدول (26) يبين عدد الإخوة العاطلين

الإخوة العاطلين	التكرار	النسبة من الجميع	النسبة ممن ينطبق عليهم
لا ينطبق	44	% 43.1	–
1	5	% 4.9	%8.6
2	8	% 7.8	%13.8
3	7	% 6.9	%12.1
فما فوق	38	% 37.3	%65.5
المجموع	102	%100.0	%100.0

تبين من الجدول (26) أن 43.1 % من المبحوثين لا ينطبق عليهم السؤال ،أما الذين لديهم إخوة في سن العمل وهم في حالة بطالة فتبلغ نسبتهم 56.9 % من المبحوثين الأمر الذي يشير إلى ان أسر أفراد مجتمع الدراسة في معظمها يعانى حالة بطالة لواحد أو أكثر من أبنائها ، ولذا يمكننا ملاحظة ارتباط بين وجود حالات من العاطلين في الأسرة والوقوع في الجريمة ويبدو هذا الارتباط

أكثر كلما ارتفع عدد العاطلين في الأسرة ، حيث نرى أن 65.5 % ممن ينطبق عليهم السؤال لديهم أربع إخوة أو أكثر عاطلين ، وأن من لديهم ثلاث إخوة عاطلين يمثلون 12.1% ، واثنين عاطلين 13.8% ، وواحد فقط 8.6 % . فكلما زاد عدد الإخوة العاطلين زادت نسبة الوقوع في الجريمة .

جدول (27) يبين توقف الأبناء عن الدراسة واتجاههم إلى الشغل

توقف الأبناء عن الدراسة وتشغيلهم	التكرار	النسبة من الكل	النسبة ممن ينطبق عليهم
لا ينطبق	11	%10.8	-
يوجد	24	%23.5	%26,4
لا يوجد	67	%65.7	%73,6
المجموع	102	%100.0	%100

تبين من الجدول أن 23.5% من المبحوثين اضطرت أسرهم بإيقاف بعض أبنائها ممن هم في سن الدراسة عن مواصلة التعليم وتشغيلهم بسبب سوء الظروف الاقتصادية، أومن أجل تحسين أوضاعهم المعيشية .

ويتضح الأمر أكثر إذا نظرنا إلى من ينطبق عليهم حيث نجد أن نسبة الأسر التي لديها أبناء توقفوا عن الدراسة واتجهوا إلى مواقع الشغل 26.4 % وهي نسبة ليست بالهينة إذ تزيد عن ربع الأسر التي لديها أبناء في سن الدراسة .

وهذا يعني في ربطه بالجدول السابق أن هناك علاقة بين البطالة في أسر المبحوثين والحالة الاقتصادية للأسرة واتجاهها إلى إيقاف أبنائها عن التعليم وتوجيههم إلى مواقع العمل في سن مبكرة - الأمر الذي يعني أن هناك علاقة بين البطالة وترك الدراسة والعمل في سن مبكرة .

جدول رقم (28) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي لأسرة المبحوث وعدد أفراد أسرته

الوضع الاقتصادي	عدد أفراد الأسرة						المجموع	
	أقل من6		7		8 فأكثر			
مرتفع	-	-	-	-	%100,0	5	%5,0	5
متوسط	%18.6	13	%14.3	10	%67.1	47	%69,3	70
منخفض	%19,2	5	%7,7	2	%73,1	19	%25,7	26
المجموع	%17.8	18	%11,9	12	%70.3	71	%100	101
$كا^2$ =2.427					درجة حرية= 4			

يبين الجدول (28) العلاقة بين الوضع الاقتصادي والمعيشي وعدد أفراد أسر المبحوث، حيث يتضح أن أغلب المبحوثين من وضع اقتصادي متوسط بنسبة 69.3 % ثم من ذوى الدخل المنخفض بنسبة 25.7% ، ولا يمثل ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع بينهم إلا 5% فقط .

وهناك ارتباط واضح بين عدد أفراد الأسرة والمستوى الاقتصادي، إذ تقع أكبر النسب في فئة ثمانية أفراد فما فوق بنسبة تصل إلى 100% لذوى الوضع الاقتصادي المرتفع ، وتتراوح ما بين 73.1% إلى 67.1% لذوى المستوى الاقتصادي المنخفض والمتوسط .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الوقوع في الجريمة مرتبط بعدد أفراد الأسرة حيث كلما زاد عدد أفراد الأسرة عن المعدل العام للأسر وهو (7) أفراد زاد احتمال الوقوع في الجريمة حتى لو كان المستوى الاقتصادي مرتفع .

جدول(29) يبين وجود سوابق لأحد أفراد الأسرة وحجم الأسرة

أحد أفراد الأسرة محكوم في قضية	عدد أفراد الأسرة						المجموع	
	أقل من 6		7		8 فأكثر			
نعم	1	%5.6	1	%10.0	6	%8.3	8	%8.0
لا	17	%94.4	9	%90.0	66	%91.7	92	%92.0
المجموع	18	%100	10	%100	72	%100	100	%100
متحفظين عن الإجابة							2	%2.0
كا^2 = 211،					درجة حرية =2			

يتضح أن 8% من المبحوثين هم الذين لدى أسرهم سوابق ، ويبدو أن هناك تأثير لحجم الأسرة على ذلك إذ من واضح أن الأسر الصغيرة هي التي تمثل النسبة الأقل في وجود احد من أفراد الأسرة من ذوى السوابق في حين تزداد النسبة بزيادة حجم الأسرة وإن كانت تسجل لدى الفئة الأكبر حجما نسبة أقل من الأسرة ا لمكونة من 7 أفراد ، كما هو واضح بالجدول التالي .

جدول (30) يبين وجود سوابق لأحد أفراد الأسرة وعمر المبحوث

الفئة العمرية	وجود سوابق لأحد أفراد الأسرة				المجموع	
	نعم		لا			
20-16	–	–	10	%100	10	%100
25-21	5	%11.1	40	%88.9	45	%100
30-26	3	%6.4	44	%93.6	47	%100
المجموع	8	%7.8	94	%92.2	102	%100
كا^2 =1.655	درجة حرية =2					

يتضح من الجدول 7.8% لديهم على الأقل احد أفراد أسرتهم سبق أن حكم في قضية ما ، أي إنهم ينحدرون من أسر لها سوابق .

جدول (31) يبين تأثير مدة البطالة على وضع المبحوث في الأسرة

تأثيرها على المبحوث / مدة البطالة	تأثر بشكل كبير		إلى حد ما		لم يتأثر		المجموع	
3أشهر	3	%50.0	1	%20.0	2	%30.0	6	%100
6أشهر	3	%60.0	1	%20.0	1	%20.0	5	%100
9أشهر	1	%33.3	–	–	2	%66.7	3	%100
سنة	4	%66.7	1	%16.7	1	%16.7	6	%100
أكثر من سنة	17	%65.4	5	%19.2	4	%15.4	26	%100
المجموع	28	%60.9	8	%17.4	10	%21.7	46	%100
كا^2 =4.92	درجة حرية =8							

يتضح أن من عانوا مشكلة البطالة تأثر وضعهم الأسري بنسبة 78.3% منهم 60.9 % تأثروا بشكل كبير و 17.4% تأثروا إلى حد ما .

ومن الواضح أن التأثير أكثر شدة في المدة الأولى ثم يقل في الفترة التي تزيد عن ستة أشهر، ويزيد مرة أخرى إذا زادت مدة البطالة عن سنة فما فوق ، وهذا الوضع تكرر في بعض المتغيرات، مما يشير إلى صحة وجوده على الرغم من إنه ليس هناك تفسير واضح له .

جدول (32) يبين ما إذا كان التعطل عن العمل سبب للمبحوث مشاكل في الأسرة

الفئة العمرية	هل سبب التعطل عن العمل للمبحوث مشاكل في الأسرة				المجموع	
	نعم		لا			
20-16	4	%44.4	5	%55.6	9	%100
25-21	19	%50.0	19	%50.0	38	%100
30-26	28	%68.3	13	%31.7	41	%100
المجموع	51	%58.0	37	%42.0	88	%100
غير مبين					14	%13.7
$كا^2 = 3.459$	درجة حرية =2					

يتضح من الجدول أن البطالة سببت مشاكل أسرية بالنسبة إلى 58.0% من المبحوثين ، وأنها سببت المشاكل بصورة أكثر للأكبر سنا من الفئة العمرية 26- 30 بنسبة 68.3 % في حين أن الفئة العمرية 21-25 انقسمت بالتساوي بين من أفادوا بأنهم واجهوا مشكلات أسرية بسبب البطالة ومن أفادوا بأنهم لم يواجهوا مشكلات أسرية ، في حين أن نسبة ذوى السن الأصغر 16-20 كانت الأقل بواقع 44.4 % .

وهكذا يتضح أن هناك ارتباط بين العمر وحدوث مشاكل أسرية بسبب البطالة، تتجه إلى إنه كلما زاد السن زاد احتمال حدوث مشاكل أسرية بسبب البطالة .

جدول (33) يبين العلاقة بين مدة البطالة خلق مشاكل للمبحوث في الأسرة

فترة البطالة	العلاقة بين مدة البطالة وخلق مشاكل للمبحوث في الأسرة				الجموع	
	نعم		لا			
3أشهر	5	%83.3	1	%16.7	6	%100
6أشهر	3	%60.0	2	%40.0	5	%100
9أشهر	1	%25.0	3	%75.5	4	%100
سنة	4	%80.0	1	%20.0	5	%100
أكثر من سنة	20	%74.1	7	%25.9	27	%100
المجموع	33	%70.2	14	%29.8	47	%100
$كا^2 = 5.074$	درجة حرية =4					

يتضح أن 70.25 من المبحوثين تسبب لهم البطالة مشكلات أسرية أو أنهم يعانون مشكلات أسرية بسبب البطالة ، ويبدو أن المشكلات الأسرية تبدو أكثر وضوحا في بداية مدة البطالة حيث

سجلت أعلى نسبة لها في الثلاث أشهر الأولى 83.3% ثم 60% في الستة أشهر ، وانخفضت في التسعة أشهر إلى 25% ولكنها تزداد إذا وصلت مدة البطالة سنة لتصل إلى 80% ثم إلى 74.1% لما فوق السنة .

ثالثا : بيانات عن الوضع المهني للمبحوثين

جدول (34) يبين المهنة الأصلية للمبحوث

المهنة الأصلية	التكرار	النسبة
ليس له مهنة	5	%4.9
أعمال حرة	63	%61.8
حارس	1	%1.0
موظف	15	%14.7
عسكري	5	%4.9
طالب	13	%12.7
المجموع	102	100.0

يتضح من الجدول أن نسبة 61.8% من المبحوثين كانوا مهنتهم الأصلية أعمال حرة فليس لديهم مهنة أو حرفة معينة أصلاً وذلك يرجع إلى عدم استكمالهم دراستهم فهم يشتغلون موسم (فترة) ثم لا يجدون ما يقومون به .

وهذا إذا أضفنا نسبة العاطلين عن العمل إلي من يزاولون العمل الحر تصل إلى 66.7 % من مجتمع الدراسة يعتبرون كما ذكرت من العاطلين عن العمل .

وهذا دليل على أن الشباب يتحولون بالضرورة لا بالاختيار إلى القطاع غير الرسمي لكسب قوتهم فهذا النوع لا يتمتع مزاولوها بمزايا وأمن العمل المستقر ، إي المباشرة القسرية للأعمال الحرة ، حيث نجد الكثير من الشباب ، بدافع من الحاجة أو عدم الحصول على فرصة عمل مناسبة يتحولون إلى الأنشطة غير المنظمة لكسب الدخل .

ويمكننا ملاحظة أن ذوي الأعمال المستقرة يمثلون 20.6 % من المبحوثين حيث يعملون كحراس وموظفين وعسكريين ، في حين أن 12.7% طلاب ، والباقي إما عاطلين أو أشباه عاطلين لانخراطهم في أعمال حرة غير منظمة .

ومن ذلك يمكن القول بأن هناك علاقة بين البطالة والانخراط في الأعمال الهامشية غير المنظمة والجريمة بنسبة قاربت لدى مجتمع الدراسة 66.7% منهم .

جدول (35) يبين العمر وأخر عمل للمبحوث

عمل المبحوث / الفئة العمرية	عاطل	أعمال حرة	حارس	موظف	عسكري	طالب	المجموع
20-16	1	5	–	–	–	4	10
	%10.0	%50.0	–	–	–	%40.0	%100
25-21	1	30	1	5	1	7	45
	%2.2	%66.7	%2.2	%11.1	%2.2	%15.6	%100
30-26	3	28	–	10	4	2	47
	%6.4	%59.6	–	%21.3	%8.5	%4.3	%100
المجموع	5	63	1	15	5	13	102
	%4.9	%61.8	%1.0	%14.7	%4.9	%12.7	%100
كا^2 =17.51					درجة حرية =10		

يبين الجدول أن أعلى النسب لجميع الفئات العمرية وقعت في فئة الأعمال الحرة وذلك لأن معظمها أعمال غير منتظمة وغير منظمة وذلك خاصة بالنسبة للفئة العمرية 21 – 25 يليها الفئة العمرية 26 – 30 سنة .

كما يتضح أن النسبة مرتفعة في فئة الطلاب لدى الفئة العمرية 16–20 وهو أمر متوقع لصغر سن المعنيين . ثم فئة الموظفين بالنسبة للفئة العمرية 26–30.

أي أن هناك علاقة بين الفئة العمرية 21 – 25 والوقوع في الجريمة بين ذوى الأعمال الحرة لكونها غير منتظمة وغير منظمة ومعظمها أعمال هامشية .

أما الفئات العمرية من 16 – 20 فإن العلاقة تبدو بين فئة الطلاب والوقوع في الجريمة في حين أن العلاقة تبدو في الفئة العمرية 26–30 مع الوقوع في الجريمة والعمل كموظفين .

فقد أتضح من الجدول أن حالة واحدة وبنسبة 10% من المبحوثين قد ارتكبوا جرائمهم أعمارهم تقع في الفئة العمرية 16–20 وهم عاطلون عن العمل أي أنهم يعانون من البطالة، خمس حالات بنسبة 50% من نفس الفئة العمرية السابقة يمارسون الأعمال الحرة ، اربع حالات هم طلبة مازالوا يدرسون وبنسبة 40 % .

كما أتضح من خلال الجدول أيضا أن حالة واحدة وبنسبة 2.2% من المبحوثين ارتكبوا جرائمهم في سن 21–25 سنة هم من الذين لا يعملون ولا توجد مهنة لديهم ثلاثون حالة وبنسبة66.7 % للفئة العمرية نفسها من الذين يمارسون أعمال حرة أي من الذين ليس لديهم مهنة

يزاولونها خمس حالات وبنسبة 11.1 % هم من الذين لديهم مهنة وحالة واحدة وبنسبة 2.2% هم من التابعين للقوات المسلحة، وسبع حالات وبنسبة15.6 % للفئة العمرية نفسها هم من الذين مازالوا يدرسون .

أما الفئة العمرية من 26-30 سنة للمبحوثين ، فقد وجد أن ثلاث حالات وبنسبة6.4% هم من العاطلين عن العمل ،وثمانية وعشرون حالة وبنسبة 59.6% من المبحوثين من نفس الفئة هم من أصحاب الأعمال الحرة ، وعشر حالات وبنسبة 21.3% من المبحوثين هم من الموظفين .واربع حالات وبنسبة 8.5% هم من التابعين للقوات المسلحة، و حالتا وبنسبة 4.3% مازالوا يدرسون أي أنهم متأخرين في الدراسة وبشكل عام فأن المبحوثين قد ارتكبوا جرائمهم في جميع الفئات العمرية المبينة بالجدول ويرتبط ذلك بنوع المهنة التي يمارسونها فالذين ليس لهم مهن معينة يزاولونها هم الأكثر تعرضاً لحدوث الجريمة ، وأن كان ذلك قد ازداد بشكل ملحوظ في المراحل العمرية من (21-25) (26-30) ومما تقدم نخلص إلي عدم قبول وجود علاقة بين عمر المبحوث والحالة المهنية التي عليها .

جدول (36) يبين المستوى التعليمي للمبحوث و أخر عمل التحق به

عمل المبحوث / المستوى التعليمي	عاطل عن العمل	أعمال حرة	حارس	موظف	عسكري	طالب	المجموع
أمي ويقرا ويكتب	2	6	–	–	–	–	8
	%25.0	%75.0					%100
تعليم أساسي	2	34	1	3	2	–	42
	%4.8	%81.0	%2.4	%7.1	%4.8		%100
تعليم متوسط	1	19	–	7	1	5	33
	%3.0	%57.6		%21.2	%3.0	%15.2	%100
تعليم جامعي وعالي	–	4	–	5	2	8	19
		%21.1		%26.3	%10.5	%42.1	%100
المجموع	5	63	1	15	5	13	102
	%4.9	%61.8	1.0	%14.7	%4.9	%12.7	%100
كا^2 =17.51			درجة حرية =15				

نلاحظ من الجدول (36) وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث والحالة المهنية التي عليها فأجاب حالتا وبنسبة 25.0% من المبحوثين العاطلين عن العمل يعانون من الأمية و يقرءون

ويكتبون، وحالتا وبنسبة4.8% مستواهم أساسي ، وحالة واحدة وبنسبة 3.0% يحملـون الـشهادة الثانوية

أما فئة الأعمال الحرة فلقد كان منهم ست حالات وبنسبة 75.0% يعانون الأمية ويقـرءون ويكتبون ، واربعة وثلاثون حالة وبنسبة 81.0% مستواهم أساسي ، وتسعة عشر حالة وبنـسبة 57.5 % يحملون الشهادة الثانوية ، واربعة حالات وبنسبة 21.1% مستواهم جامعي وعالي .

أما فئة الحارس فكانت حالة واحدة وبنسبة 2.4%مستواهم تعليم أساسي .

أما فئة الموظف وجد أن ثلاث حالات وبنسبة 7.1% مستواهم تعليم أساسي،وسبع حالات وبنسبة 21.1% يحملون الشهادة الثانوية ، وخمس حالات وبنسبة 62.3% مستواهم جامعي وعالي ،أما فئة الذين يعملون في القوات المسلحة فكانت حالتا وبنسبة 4.8% مستواهم تعليم أساسي ، وحالة واحدة وبنسبة 3.0% يحملون الشهادة الثانوية ، وحالتا وبنسبة 10.5% مستواهم جامعي وعالي .أما فئة الطلبة فقد وجد خمس حالات وبنسبة 15.2 % يحملون الشهادة الثانوية ، وثمان حالات وبنسبة 42.1 % يدرسون جامعي وعالي.

جدول (37) يبين الوضع من العمل قبل دخول السجن

الوضع	التكرار	النسبة من الكل	النسبة من البطالة السافرة والعمل غير المنتظم
كنت اعمل بصورة متقطعة	12	%11.8	%28.6
عملت لفترة ثم تركت العمل	8	%7.8	%19.0
ابحث عن العمل	16	%15.7	%38.1
وجدت عملاً لكنه لا يعجبني	2	% 2.0	%4.8
لا أعمل مطلقاً	4	%3.9	%9.5
المجموع (غير عاملين وغير منتظمين في العمل)	42	%41.2	%100
كنت أعمل بصورة منتظمة	50	%49.0	
غير مبين	10	%9.8	
المجموع (عاملين وغيرمبين	60	%58.8	
المجموع الكلي	102	100.0	

يشير الجدول إلى إن هناك 49.0% من مجتمع الدراسة كانوا يعملون بصورة منتظمة ، بينما هناك 11.8% من مجتمع الدراسة كانوا يعملون بصورة متقطعة ، أما الذين مازالوا يبحثون عن العمل فقد وصلت نسبتهم 15.7% بينما الذين لا يعملون مطلقاً لأي سبب كان وصلت نسبتهم 3.9% ، وهناك 2.0% من مجتمع الدراسة وجدوا عملاً لكنهم لم يلتحقوا به لعدم اقتناعهم أو ملائمته لقلة الدخل أو كثرة ساعات العمل أو ضغوط العمل أو غيرها من الظروف التي لم تتناسب معهم .

وإذا لاحظنا الجدول نجد أن 41.2 % من أفراد مجتمع الدراسة في بطالة أو في أعمال غير منتظمة ، أي أنهم غير عاملين وغير ملتحقين بأعمال منتظمة وقت ارتكاب الجريمة بنسبة 66.7% منهم في بطالة سافرة تسعةوعشرون حالة إما تاركين للعمل أو يبحثون عن العمل أو لا يعملون مطلقا ويشكلون في جملتهم نسبة 66.7% من غير العاملين .

بينما من يعملون بصورة متقطعة فهم إثنا عشرة حالة وبنسبة 11.8% من الأفراد غير العاملين أو غير المنتظمين في العمل .

وبصورة مفصلة غير العاملين وغير المنتظمين في العمل موزعين إلى 28.6% يعملـون بصورة متقطعة ، و 19% كانوا يعملون وتركوا أعمالهم ، و 38.1% منهم يبحثون عن عمل ، و 4.8 % وجدوا أعمال لكنها لا تعجبهم و 9.5 % لا يعملون ولا يبحثون عن العمل أصلا .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن الجريمة ترتبط بعلاقة واضحة بعدم الحصول على العمل وعدم الانتظام فيه أو عدم انتظامه أصلا .

جدول (38) يبين عمر المبحوث ووضعه من العمل قبل دخوله السجن

الوضع من العمل / السن بالسنوات	اعمل بصورة منتظمة	اعمل بصورة متقطعة	عملت لفترة ثم تركت العمل	ابحث عن عمل	وجدت عمل لكنه لا يعجبني	لا أعمل	المجموع
20-16	6	-	-	3	-	-	9
	%66.7	-	-	%33.3	-	-	%100
25-21	20	7	5	5	1	3	41
	%48.8	%17.1	%12.2	%12.2	%2.4	%7.3	%100
30-26	24	5	3	8	1	1	42
	%57.1	%11.9	%7.1	%19.0	%2.4	%2.4	%100
المجموع	50	12	8	16	2	4	92
	%49.0	%13.0	%8.7	%17.4	%2.2	%4.3	%100
غير مبين							10
كا^2 =7.58	درجة حرية =10						

ومن خلال الجدول نجد أن 49.0% من المبحوثين يعملون بصورة منتظمة فـي حـين أن مجموع الباحثين عن العمل والعاملين بصورة غير منتظمة والذين لا يعملون يساوى 45.6 % من المبحوثين .

كما أن غير العاملين بصورة منتظمة من صغار السن 16 إلى 20 سنة يبحثون عن العمل بنسبة 33.3 % ، في حين الأكبر سنا 21 – 25 يعملون بصورة متقطعة بنسبة 17.1 % ويبحثون عن العمل بنسبة 12.2 % وبنفس النسبة يعملون بصورة غير منتظمة .

أما الأكبر سنا 26–30 سنة فان نسبة من يبحثون منهم عن عمل 19 % ومـن يعملـون بصورة غير منتظمة 11.9 % .

جدول (39) يبين التعليم والوضع من العمل قبل دخول السجن

الوضع من العمل / المستوى التعليمي	اعمل بصورة منتظمة	اعمل بصورة منقطعة	عملت لفترة ثم تركت العمل	ابحث عن العمل	وجد عملاً لكنه لا يحبه	لا اعمل مطلقاً	المجموع
أمي ويقرأ ويكتب	1	3	1	3	–	–	8
	%12.5	%37.5	%12.5	%37.5	–	–	%100
ابتدائي و إعدادي	21	6	4	4	1	2	38
	%55.3	%15.8	%10.5	%10.5	%2.6	%5.3	%100
ثانوي	19	3	2	5	–	1	30
	%63.3	%10.0	%6.7	%16.7	–	%3.3	%100
جامعي وعالي	9	–	1	4	1	1	16
	%56.3	–	%6.3	%25.0	6.3	%6.3	%100
المجموع	50	12	8	16	2	4	92
	%54.3	%13.0	%8.7	%17.4	2.2	%4.3	%100
$كا^2$ = 30.38			درجة حرية =15				

يتضح أن الذين يعملون بصورة منتظمة 54.3% من المبحوثين أما الباقي فإنهم إما في بطالة سافرة ولا يعملون مطلقا أو انهم يعملون بصورة متقطعة أو تركوا العمل أو يبحثون عنه ولم يجدوه أي أن 45.7% من المبحوثين إما عاطلين ولا يبحثون عن عمل أو يبحثون عن عمل ولم يجدوه أو يعملون في أعمال هامشية متقطعة أي انهم يعانون مشكلات البطالة بصورة ما ومن الواضح أن كلما كان لدى المبحوث مستوى علمي زاد الالتحاق بالعمل المنتظم حيث يبد الجامعيين ملتحقين بأعمال بنسبة 56.3% والمرحلة المتوسطة 63.3% والتعليم الأساسي 55.3% في حين أن الأميين ومن يقرؤون ويكتبون فقط لا يلتحق منهم بأعمال منتظمة سوى 12.5% .

جدول (40) يبين مكان العمل قبل دخول السجن

نوع العمل	التكرار	النسبة	الترتيب
قطاع عام	23	% 22.5	2
قطاع خاص	12	%11.8	3
أعمال حرة	50	%49.0	1
عامل	4	%3.9	4
عاطل	12	11.8	3
المجموع	102	100.0	

يوضح الجدول رقم (40) والذي يبين قطاع العمل الذي كان يزاوله الفرد عند ارتكابه للجريمة أن هناك نسبة 49.0 % من مجتمع الدراسة كانوا من ذوي الإعمال الحرة الهامشية غير المنظمة ، بينما الذين كانوا يعملون في القطاع العام بلغت نسبتهم 22.5 % أما العاطلين عن العمل فبلغت نسبتهم 11.8 % من مجتمع الدراسة .

وهكذا يمكننا مُلاحظة العلاقة بين الاعتماد على الأعمال الهامشية غير المنظمة وغير المستقرة والوقوع في الجريمة .

جدول (41) يبين المستوى التعليمي للمبحوث ومكان العمل الذي كان يزاوله

المستوى التعليمي	مكان العمل					المجموع
	موظف بالقطاع العام	القطاع الأهلي	أعمال حرة	عامل	عاطل عن العمل	
أمي و يقرأ ويكتب	–	–	5	1	2	8
	–	–	%62.5	%12.5	%25.0	%100
تعليم أساسي	6	2	29	2	3	42
	%14.3	%4.8	%69.0	%4.8	%7.1	%100
تعليم متوسط ثانوي	8	8	13	1	3	33
	%24.2	%24.2	%39.4	%3.0	%9.1	%100
تعليم جامعي وعالي	9	3	3	–	4	19
	%47.4	%15.8	%15.8	–	%21.1	%100
المجموع	23	13	50	4	12	102
	%22.5	%12,7	%49.0	%3.9	%11.8	%100
كا^2 =46.13			درجة حرية =12			

فمن خلال الجدول يتضح أنه على الرغم من أن الأعمال الحرة تبدو هي أكثر أعمال المبحوثين من ذوى المستويات التعليمية دون الجامعة ، فان ذوى التعليم الجامعي والعالي يمثلون أعلى نسبة من الموظفين بالقطاع العام ، وتقل النسبة كلما اتجهنا إلى المستوى التعليمي الأقل 47.4% جامعي ، 24.2 % تعليم متوسط ، 14.3 % تعليم أساسي ، حتى أن الأميين والذين يقرؤون ويكتبون لا يوجد احد منهم يعمل بالقطاع العام.

وتبدو ظاهرة البطالة السافرة أكثر لدى الأقل تعليما الأميين والذين يقرؤون ويكتبون تصل النسبة منهم إلى 25% كما تظهر بوضوح أيضا لدى الجامعيين بنسبة 21.1 %

وخمس حالات وبنسبة 62.5% من الذين يعانون الأمية ويقرءون ويكتبون ويمارسون الأعمال الحرة وحالتا وبنسبة 25% هم من العاطلين عن العمل ، أما الذين لديهم شهادة تعليم أساسي فكانت ست حالات وبنسبة 14.3%هم من الموظفين التابعين للقطاع العام ،حالتا وبنسبة 4.8% هم من الموظفين التابعين للقطاع الأهلي ، وتسعة وعشرون حالة وبنسبة 69% هم من أصحاب الأعمال الحرة ، وحالتا وبنسبة 4.8% هم من العمال ،وثلاث حالات وبنسبة 9.1% هم من العاطلين عن العمل ، أما الذين مستواهم الشهادة الثانوية فقد وجد أن ثمان حالات وبنسبة 24.2% يتبعون القطاع العام ، وثمان حالات يتبعون القطاع الأهلي وبنسبة 24% ،وثلاثة عشرة حالة وبنسبة 39.4% يزاولون الأعمال الحرة ، وحالة واحدة وبنسبة 3.0 % هم من فئة العمال ، وثلاث حالات وبنسبة 9.1% هم من العاطلين عن العمل ، أما الجامعيون فكانت تسع حالات وبنسبة 47.4 % يتبعون القطاع العام ، وثلاث حالات وبنسبة 15.8 % يتبعون القطاع الأهلي وثلاث حالات وبنسبة 15.8% يزاولون الأعمال الحرة ، واربع حالات وبنسبة 21.1% هم من العاطلين عن العمل.

جدول (42) يبين المستوى التعليمي للمبحوث والمدة التي استمرتها فترة البطالة

المستوى التعليمي	منذ متى كان عاطلا					المجموع
	3 أشهر	6 أشهر	9 أشهر	سنة	أكثر من سنة	
أمي و يقرأ ويكتب	1	1	–	–	3	5
	%20.0	%20.0	–	–	%60.0	%100
ابتدائي وإعدادي	4	1	1	4	12	22
	%18.2	%4.5	%4.5	%18.2	%54.5	%100
ثانوي	1	2	–	1	11	15
	%6.7	%13.3	–	%6.7	%73.3	%100
جامعي و عالي	–	1	3	1	2	7
	–	%14.3	%42.9	%14.3	%28.6	%100
المجموع	6	5	4	6	28	49
%	%12,2	%10.2	%8.2	%12.2	%57.1	%100
$كا^2$ =35.42	درجة الحرية = 12					

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث ومدة البطالة ، فقد وصلت قيمة ($كا^2$ =35.42) ودرجة الحرية (12) .

وبالنظر إلى الجدول نجد أن أكثر من نصف المبحوثين الذين انطبق عليهم السؤال يعانون البطالة لمدة تزيد عن السنة بنسبة 57.1% ، ومنذ سنة بنسبة 12.2% .

أما من حيث المدة والتعليم فان ذوى التعليم الثانوي هم الذين يقضون فترة أطول في حالة البطالة 73.3% يليهم الأميين والذين يقرؤون ويكتبون بنسبة 60.0% ثم ذوى التعليم الأساسي 54.5% واقل مدة لذوى التعليم الجامعي والعالي .

رابعا : بيانات تتعلق بالأوضاع المعيشية والحياتية للمبحوثين

جدول (43) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوث ومدى توفر احتياجاته الضرورية

مدى توفر الحاجات / الحالة الاجتماعية	كلها متوفرة		القليل منها متوفر		لم تكن متوفرة		المجموع	
أعزب	19	%21.1	50	%55.6	21	%23.3	90	%100
متزوج	3	%25.0	5	%41.7	4	%33.3	12	%100
المجموع	22	%21.6	55	%53.9	25	%24.5	102	%100
كا^2 =.88	درجة حرية =2							

تبين أن نسبة العـــزاب أكثر من المتزوجين بواقع 88.2 % إلى 11.8 % .

كما يتضح أن حاجاتهم القليل منها متوفر بنسبة 53.9 % ، أما الذين يرون أنهـا لـم تكـن متوفرة فهم 24.5% ، في حين أن اقل نسبة للذين يرون أن حاجاتهم كانت متوفرة بنسبة 21.6 %

والمتزوجون أكثر شعورا بالحرمان وعدم توفر الحاجات الأساسية لهم حيث سجلوا نسبة اكبر في كونها لم تكن متوفرة بواقع 33.3% والقليل منها متوفر بنسبة 41.7% ، مقابل أن العزاب سجلوا 23.3% في كونها كلها لم تكن متوفرة ونسبة 55.6% في القليل منها متوفر . وقد يعود ذلك إلى كون المتزوجون عليهم التزامات أكثر من العزاب .

جدول (44) يبين شعور المبحوث بالضيق والملل خلال فترة البطالة وأخر عمل له

مدى شعوره بالضيق والملل / المهنة	شعر بالضيق والملل		لم يشعر بالضيق والملل		المجموع	
عاطل	4	%80.0	1	%20.0	5	%100
أعمال حرة	46	%80.7	11	%19.3	57	%100
حارس	1	%100	-	-	1	%100
موظف	10	%90.95	1	%9.1	11	%100
عسكري	3	%75.0	1	%25.0	4	%100
طالب	5	%50.0	5	%50.0	10	%100
المجموع	69	78.4	19	%21.6	88	100
كا^2 =6.270	درجة حرية =5					

يتضح من الجدول أن هناك شعور عام لدى المبحوثين بالضيق والملل بسبب البطالة بنسبة 78.4% ، غير أن النسبة الأكبر جاءت عند الموظفين 90.9 % والعاطلين بطالة سافرة 80.0% وذوى الأعمال الحرة بنسبة 80.7 % .

جدول (45) يبين عمر المبحوث وشعوره بالضيق والملل أثناء وجوده بدون عمل

مدى شعوره بالضيق والملل / الفئة العمرية	يشعر بالضيق والملل		لم يشعر بالضيق والملل		المجموع
20-16	5	%55.6	4	%44.4	9	%100
25-21	29	%76.3	9	%23.7	38	%100
30-26	35	%%85.4	6	%14.6	41	%100
المجموع	69	78.4%	19	%21.6	88	%100
لم يبدى رأى					14	%13.7
كا^2 =4.04	درجة حرية =2					

بين الجدول (45) أن هناك علاقة غير دلالة إحصائية بين شعور المبحوث بأن الآخرين لا يقدرونه لأنه لا يعمل وعمر المبحوث فمن خلال اختبار دلالة العلاقة بين المتغيرين بلغت قيمة كا^2 =4.04 ودرجة حرية 2 .

ومن خلال استعراض معطيات الجدول السابق يتضح لنا أن الغالبية يشعرون بالملل والضيق نتيجة لوجودهم بدون عمل بنسبة 78.4 % من المبحوثين .

كما أن الأكبر سنا هم الأكثر شعورا بذلك حيث نسبة الفئة العمرية 26-30 هي 85.4 % والفئة العمرية 21-25 هي 76.3 % في حين أن الفئة العمرية الأصغر 16-20 نسبتها 55.6 %

نستنتج مما سبق أن وجود الشباب في سن 26-30 سنة بدون عمل هم الأكثر شعوراً بأن الآخرين لا يقدرونهم بسبب وجودهم عاطلين عن العمل لأنهم ينبغي أن يكونوا في هذه السن من بناة المجتمع وليسوا عالة عليه .

من الواضح أن معظم المبحوثين يعانون مشكلات تتعلق بالضيق والملل بسبب عدم العمل بنسبة 67.6% من المجموع الكلى وبنسبة 78.4% ممن ابدوا رائهم حول الموضوع .

ومن الواضح أيضا أن الشعور بالضيق والملل يزداد كلما ازدادت سن المبحوث فالأكبر سنا سجلوا 85.4% يليهم الفئة العمرية الوسط سجلت 76.3% بينما سجلت الفئة العمرية الأصغر 55.6% .

جدول (46) يبين المدة التي قضاها المبحوث بدون عمل وشعوره بالضيق والملل

مدى شعوره بالضيق والملل / مدة البطالة	الشعور بالضيق والملل		لا اشعر بالضيق والملل		المجموع	
3أشهر	5	%83.3	1	%16.7	6	%100
6أشهر	4	%80.0	1	%20.0	5	%100
9أشهر	2	%50.0	2	%50.0	4	%100
سنة	4	%80.0	1	%20.0	5	%100
أكثر من سنة	23	%82.1	5	%17.9	28	%100
المجموع	38	%79.2	10	%20.8	48	%100
$كا^2$ = 2.28	درجة حرية = 4					

يتضح من الجدول أن جميع أفراد مجتمع الدراسة يعانون من الشعور بالقلق والضيق نتيجة البطالة بنسب تقريبا متساوية باستثناء فترة التسعة اشهر تصل فيها النسبة إلى 50% . وهذه النتيجة مؤيدة للنتيجة السابقة التي تشير إلى أن المعاناة في بداية مدة البطالة أكثر ثم تقل ثم تزيد مرة أخرى إذا طالت المدة .

جدول (47) يبين المستوى التعليمي وشعور المبحوث بعدم التقدير لأنه لا يعمل

المستوى التعليمي / هل	يشعر بعدم تقدير الآخرين		لا اشعر بعدم تقدير الآخرين		المجموع	
أمي ويقرأ ويكتب	5	%71.4	2	%28.8	7	%100
تعليم أساسي	21	%60.0	14	%40.0	35	%100
تعليم متوسط ثانوي	24	%82.8	5	%17.2	29	%100
جامعي وعالي	6	%40.0	9	%60.0	15	%100
المجموع	56	%65.1	30	%34.9	86	%100
غير مبين					16	
$كا^2$ = 13.79	درجة الحرية = 6					

ومن خلال الجدول يتضح أن هناك شعور عام لدى المبحوثين بأنهم غير مقدرين بسبب كونهم لا يعملون بنسبة 65.1% ، ويبدو أن ذوى التعليم المتوسط هم الأكثر إحساسا بأنهم غير مقدرين بسبب البطالة 82.8% يليهم الأميين والذين يقرؤون ويكتبون بنسبة 71.4 % ثم ذوى التعليم الأساسي بنسبة 60.0% في حين أن ذوى التعليم الجامعي والعالي هم الأقل شعور بعدم

التقدير بنسبة 40.0% . وقد يرجع ذلك إلى كونهم أكثر وعيا من ناحية أو انهم يحسون أن ذويهم يقدرون انهم قد قاموا بما عليهم وان ظروف البطالة كانت أصعب من قدرتهم على اختراقها .

جدول (48) يبين الربط بين دخول السجن وقلة الدخل وفقا لوجهة نظر المبحوث

قلة الدخل من أهم أسباب ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة
غير متأكد	8	%7.8
نعم	32	%31.4
إلى حد ما	5	%4.9
لا	57	%55.9
المجموع	102	100.0

هناك علاقة بين قلة الدخل وارتكاب الجريمة وفقا لوجهة نظر المبحوث بنسبة 31.4 % وهناك علاقة إلى حد ما بنسبة 4.9 % أي أن من يرون أن هناك علاقة يشكلون نسبة 36.3 % في حين أن 55.9% لا يرون أن هناك علاقة.

وهذه النتائج بربطها بالجدول السابق تتطابق في أن أكثر من نصف المبحوثين يرون أن عدم الحصول على عمل وقلة الدخل قد لا تمثل سببا في ارتكاب الجريمة ودخول السجن بينما يرى حوالي 36 % منهم أن عدم الحصول على عمل وقلة الدخل تقود إلى الجريمة والى السجن .

وهكذا تكشف الدراسة الميدانية كما هو مبين أن هناك علاقة بين قلة الدخل المادي وارتكاب الجريمة حيث تبين أن نسبة 31.4% من مجتمع الدراسة أنهم ارتكبوا الجريمة بسبب قلة دخلهم المادي وكثرة الضغوط عليه وعدم حصوله على عمل مما أدى بهم إلى الاتجاه نحو الجريمة بينما نجد إن نسبة 55.9% من مجتمع الدراسة لا يرون وجود علاقة بين قلة الدخل المادي وارتكاب الجريمة .

جدول (49) يبين عدم الحصول على عمل والسجن وفقا لوجهة نظر المبحوث

هل دخول السجن مرتبط بعدم الحصول على عمل	التكرار	النسبة
غير متأكد من انه سبب أم لا	4	%3.9
نعم هو سبب أساسي في الدخول للسجن	29	%28.4
إلى حداً ما يشكل سبب في الدخول للسجن	8	%7.8
لا اعتقد أنه سبب أساسي في الدخول للسجن	61	%60
المجموع	102	100.0

يتضح من الجدول (49) والذي يبين لنا أن نسبة 28.4% من مجتمع الدراسة أن سبب دخولهم مرتبط بعدم حصولهم على عمل وهذا يبين لنا مدى وجود علاقة بين ارتكابهم الجريمة وعدم الحصول على عمل .

بمعنى انهم يعشون في حالة بطالة وإذا نظرنا إلى هذه النسبة نجد أنها مرتفعة نوعاً ما ، وتوضح أن هناك علاقة مباشرة بين الجريمة والبطالة .

بينما نجد أن نسبة 60% من مجتمع الدراسة لا يرون وجود علاقة بين ارتكاب الجريمة وعدم الحصول على عمل لأنهم كانوا يعملون على حسب رأيهم ، وارجع الكثير منهم إلى أن قلة الدخل هي السبب .

خامسا : خصائص الجريمة لدى المبحوثين :

جدول (50) يبين الوضع الاقتصادي للمبحوث والتخطيط للجريمة

الحالة الأسرة الاقتصادية	التخطيط للجريمة				المجموع	
	نعم تم التخطيط للجريمة		لم يتم التخطيط للجريمة			
مرتفع	-	-	%100	5	%100	5
متوسط	8	%11.4	%88.6	62	%100	70
منخفض	8	%30.8	%69.2	18	%100	26
المجموع	16	%15.8	%84.2	85	%100	101
$كا^2 = 6.30$	درجة الحرية = 2					

من الجدول (50) تبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمبحوث والتخطيط للجريمة وجد أن الذين خططوا للجريمة 15.8 % في حين أن 84.2% لم يخططوا لجرائمهم وهذا أمر يشير إلى أن الجريمة المخططة وان ظهرت بنسبة أقل إلا أنها بدأت تدخل المجتمع بنسبة ظاهرة.

أتضح أن هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي والتخطيط للجريمة فكلما انخفض المستوى الاقتصادي ازدادت نسبة التخطيط للجريمة وربما يرجع ذلك إذا تم ربط هذا الجدول بجدول أنواع الجرائم يمكننا القول بان جرائم ذوى لمستوى المرتفع معظمها جرائم تخص العرض والأخلاق وتخص الخمور والمخدرات وهى لا تحتاج إلى تخطيط مسبق بصورة واضحة في حين أن جرائم ذوى المستوى الاقتصادي المنخفض والمتوسط تتجه إلى الجرائم ضد الأشخاص وجرائم ضد الأموال وهذه تحتاج إلى تخطيط أكثر من غيرها .

جدول (51) يبين استخدام العنف والوضع الاقتصادي لأسرة المبحوث

الوضع الاقتصادي	استخدام العنف				المجموع	
	نعم استخدمت العنف		لا لم استخدم العنف			
مرتفع	-	-	5	%100	5	%100
متوسط	18	%25.7	52	74.3	70	%100
منخفض	4	%15.4	22	84.6	26	%100
المجموع	22	%21.8	79	78.2	101	%100
$كا^2$ =2.65	درجة الحرية = 2					

يتضح من الجدول أن استخدام العنف عند ارتكاب الجريمة وقع بنسبة 22.8% . وان ذوى المستوى الاقتصادي المتوسط هم الأكثر وقوعا في استخدام العنف يليهم ذوى المستوى الاقتصادي المنخفض بنسبة 15.4% بينما لا يستخدمه ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع ، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الجرائم التي يرتكبها ذوى الدخل المرتفع التي لا تتطلب العنف بالإضافة إلى أن ذوى الدخل المتوسط والمنخفض هم الأكثر ارتكابا لجرائم ضد الأشخاص مما يوقعهم في العنف أحيانا .

جدول (52) يبين المستوى الاقتصادي لأسرة المبحوث والمشاركة في الجريمة

الوضع الاقتصادي	مع من قامت بتنفيذ الواقعة				المجموع	
	بمفردي		مع آخرين			
مرتفع	3	%60.0	2	%40.0	5	%100
متوسط	36	%51.4	34	%48.6	70	%100
منخفض	14	%53.8	12	%46.2	26	%100
المجموع	53	%52.5	48	%47.5	101	%100
كا^2 = .164	درجة الحرية = 2					

يتضح من الجدول أن بالرغم من أن النسبة الأكبر للذين يقومون بالجريمة بمفردهم بنسبة 52.5% إلا أن نسبة الذين لهم شركاء آخرين كبيرة أيضا 47.5% ، وهذا يدل على أن طبيعة الجريمة قد تغيرت في المجتمع الليبي وأصبحت اكبر من السرقة أو تعاطي الخمور وما إلى ذلك بل احتاجت إلى أن يشترك فيها أكثر من عنصر .

ومن حيث ارتباط ذلك بالمستوى الاقتصادي يتضح أن ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع هم الأكثر اتجاها إلى أن يقوموا بالجريمة كأفراد ، وربما هذا أيضا يعود إلى طبيعة الجرائم التي يرتكبونها كما أتضح في السابق . في حين أن ذوى المستوى الاقتصادي المتوسط والمنخفض يسجلون 48.6% ، 46.2% للجريمة بمشاركة آخرين مقابل 40% لذوى الدخل المرتفع الذين يشتركون مع الغير في الجرائم .

جدول (53) يبين المشاركة في الجريمة و قطاع عمل المبحوث قبل دخوله السجن

المشاركة/ذوى الجريمة / قطاع العمل	بمفردك		مع آخرين		المجموع	
بالقطاع العام	9	%39.1	14	%60.9	23	%100
بالقطاع الأهلي	7	%53.8	6	%46.2	13	%100
أعمال حرة	31	%62.0	19	%38.0	50	%100
عامل	2	%50.0	2	%50.0	4	%100
عاطل	5	%41.7	7	%58.3	12	%100
المجموع	54	%52.9	48	%47.1	102	%100
كا^2 =4.03	درجة حرية =4					

52.9% من أفراد مجتمع الدراسة ارتكبوا الجرائم بمفردهم بينما 47.1% ارتكبوا الجرائم بمعية آخرين أكثر نسبة لمن معهم آخرين لدى العاملين بالقطاع العام 60.9% ثم العاطلين 58.3% ثم العمال 50% والعاملين بالقطاع الأهلي 46.2% وأخيرا الأعمال الحرة 38% .

جدول (54) يبين المشاركة في الجريمة وأخر عمل التحق به المبحوث

المشاركة في الجريمة / آخر عمل التحق به	بمفرده		الاشتراك مع آخرين		المجموع	
عاطل	4	%80.0	1	%20.0	5	%100
أعمال حرة	36	%57.1	27	%42.9	63	%100
حارس	–	–	1	%100	1	%100
موظف	6	%40.0	9	%60.0	15	%100
عسكري	3	%60.0	2	%40.0	5	%100
طالب	5	%38.5	8	%61.5	13	%100
المجموع	54	%52.9	48	%47.1	102	%100
كا^2=5.243			درجة حرية =5			

يتضح من الجدول أن الطلاب والموظفين هم الأكثر اتجاها إلى الجرائم بالاشتراك مع آخرين 61.5 % و 60 % على التوالي ، يليهم الأعمال الحرة والعسكريين 42.9 % و40 % على التوالي . بينما العاطلين عن العمل بصورة مباشرة يتجهون إلى الجرائم التي يقومون بها بمفردهم بنسبة 80% منهم .

جدول (55) يبين ضد من كانت الجريمة

ضد من كانت الجريمة	التكرار	النسبة
ضد جهة عامة	37	% 36.2
ضد أشخاص عاديين	65	%\63.7
المجموع	102	%100.0

يبدو من الجدول أن نسبة من ارتكبوا جرائم ضد جهة عامة بلغت نسبتهم 36.2 % تنوعت ما بين جرائم تزوير وإتلاف أموال عامة واختلاس ورشوة وحيازة سلاح بدون ترخيص .

أما أكثر الجرائم انتشارا بين أفراد مجتمع الدراسة فكانت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص فكانت نسبتهم حوالي 63.7 % تنوعت ما بين جرائم سرقة بالإكراه ،والقتل ،والمُخدرات والخُمور والمشاجرة ،والجرائم الأخلاقية، والنصب، وهذا كما ذكرنا سابقاً يوضح اتجاه الشباب نحو جرائم العنف، بسبب المشاكل التي يعانونها وأولها المشكلة الاقتصادية .

جدول (56) يبين عمر المبحوث وضد من كانت الجريمة

الفئة العمرية	ضد من كانت الجريمة				المجموع	
	ضد جهة عامة		ضد الأشخاص			
20-16	1	%10.0	9	%90.0	10	%100
25-21	17	%37.8	28	%62.2	45	%100
30-26	19	%40.4	28	%59.6	47	%100
المجموع	37	%36.3	65	%63.7	102	%100
كا^2 =3.38	درجة حرية =2					

تبين من الجدول عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين عمر المبحوثين وضد من ارتكب الجريمة ، فقد بلغت قيمة كا^2 = 3.38) ودرجة الحرية (2)

ومن خلال الجدول تبين أن صغار السن 16-20 تتجه جرائمهم أكثر ناحية الأشخاص بنسبة 90% ، بينما تقل النسبة ضد الأشخاص كلما اتجهنا إلى المرحلة العمرية الأكبر فعند ذوى الفئة العمرية 21-25 سنة تكون النسبة 62.2 % ن وتقل أيضا لدى الفئة العمرية الأكبر حيث هي 59.6 % لدى الفئة العمرية 26-30سنة. وبالعكس بالنسبة للجريمة ضد الجهات العامة تزداد النسبة كلما اتجهنا إلى السن الأكبر 10 % بالنسبة لفئة 16-20 و 37.8 بالنسبة لفئة 21-25 و 40.4 % بالنسبة لفئة 26-30 .

جدول (57) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوث وضد من كانت الجريمة

ضد من كانت الجريمة / الحالة الاجتماعية	ضد جهة عامة		ضد الأشخاص		المجموع	
أعزب	29	%32.2	61	%67.8	90	%100
متزوج	8	%66.7	4	%33.3	12	%100
المجموع	37	%36.3	65	% 63.7	102	%100
كا^2=5.43	درجة حرية =1					

يبين الجدول (57) العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوث وضد من ارتكب جريمته فكانت النسب تشير إلى أن العزاب أكثر اتجاها إلى الأشخاص بنسبة 67.8% مقابل اتجاههم ضد الجهات

العامة بنسبة 32.2% ، أما المتزوجون فان اتجاههم إلى الجهات العامة أكثر حيث سجلوا نسبة 66.7% ضدها مقابل 33.3 % ضد الأشخاص .

وهذه المؤشرات تدل على عكس الوضع حيث يتجه العزاب بجرائمهم ضد الأشخاص بنسبة مقاربة لاتجاه المتزوجين بجرائمهم ضد الجهات العامة ، والعكس أيضا صحيح ، فالعزاب أكثر اتجاها ضد الأشخاص وفي المقابل فان المتزوجين أكثر اتجاها ضد الجهات العامة .

سادساً: بيانات تتعلق بنوع الجرائم

جدول (58) يبين نوع الجريمة

الجريمة المحكوم فيها حاليا	التكرار	النسبة	الترتيب
جرائم ضد الأشخاص	41	% 40.2	1
جرائم ضد الأموال	20	%19.6	3
جرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق	5	%4.9	4
جرائم مخلة بالثقة العامة	4	%3.9	5
جرائم بمخدرات وخمور	29	%28.5	2
أكثر من جريمة	3	% 2.9	
المجموع	102	100.0	

يشير الجدول أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة الأفراد الذين قد ارتكبوا جرائم ضد الأشخاص ، حيث وقعت في الترتيب الأول ، ولهذا فقد وصلت نسبة الذين ارتكبوا جرائم ضد الأشخاص من مجتمع الدراسة 40.2 % وهي نسبة مرتفعة وتدل على ارتفاع نسبة جرائم العنف لدى الشباب .

يليها جرائم المخدرات والخمور التي تشير إلى محاولات الهروب من الواقع أو محاولات الكسب بالطرق غير المشروعة والتي تمثل انحرافا سلوكيا وعملا مجرما بالقانون .

أما جرائم المخدرات والخمور فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد جرائم ضد الأشخاص (جرائم العنف) حيث كشفت الدراسة التي أجريت على مجتمع الدراسة أن نسبة (28.5%) من مجتمع الدراسة قد ارتكبوا جرائم تعاطي وبيع المخدرات والخمور وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما نظرنا إلى مجتمع الدراسة ، وقد يكون الفراغ والبطالة التي يعشونها سبباً في ذلك .

أما الجرائم ضد الأموال جاءت في المرتبة الثالثة من حيث النسبة المرتفعة بين الجرائم بعد جرائم المخدرات والخمور لدى مجتمع الدراسة حيث كشفت الدراسة أن نسبة 19.6% من مجتمع الدراسة وهى نسبة مرتفعة وتدل على إن الوضع الاقتصادي لدى مجتمع الدراسة ضعيف ، أو أنها تعيش في مستوى الحاجة للإعانة أو توفر فرص عمل للأفراد الأسرة وخاصة العاطلين عن العمل .

ويقصد بجرائم ضد الأموال هي ارتكاب الجريمة التي تؤدي إلي توفر المال يأتي بشكل من الأشكال سواء عن طريق سرقة الأموال أو سرقة المنازل أو ربح المخدرات أو الاختلاس أو الاعتداء على الآخرين لسلب أموالهم وغيرها من الجرائم المختلفة الهدف من ورائها الحصول على المال لتحسين أوضاعهم الشخصية وحاجاتهم الضرورية .

وهذا ما يتفق إلى حد كبير مع ما جاء بالجدول (59) حيث بلغت نسبة الجرائم ضد الأشخاص44.1 % من مجتمع الدراسة وكذلك جرائم المخدرات والخمور حيث بلغت نسبتها 28.5% من مجتمع الدراسة تم تأتي جرائم السرقة (جرائم ضد الأموال) حيث بلغت نسبتها 19.6 % من مجتمع الدراسة .

جدول (59) يبين عمر المبحوث ونوع الجريمة

نوع الجريمة / الفئة العمرية	ضد الأشخاص	ضد الأموال	ضد الحرية والعرض	مخلة بالثقة العامة	مخدرات والخمور	أكثر من جريمة	المجموع
20-16	5	4	1	–	–	–	10
	%50.0	%40.0	%10,0	–	–	–	%100
25-21	15	11	4	1	13	1	45
	%33.3	%24.4	%8.9	%2.2	%28.9	%2.2	% 100
30-26	21	5	–	3	16	2	47
	%44.7	%10.6	–	%6.4	%34.0	%4.3	%100
المجموع	41	20	5	4	29	3	102
	%40.2	%19.6	% 4.9	%3.9	%28.4	%2,9	%100
كا^2=15.34		درجة الحرية =10					

بين الجدول وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين عمر المبحوثين ونوع الجريمة فقد بلغت قيمة (كا^2=15.34) ودرجة الحرية (10) ،ويتضح من معطيات الجدول السابق أن الفئات

الصغيرة من العمر 16-25 تتركز جرائمهم في الجرائم ضد الأشخاص بنسبة 50% ثم ضد الأموال بنسبة 40% و 10% ضد الحرية والعرض

بينما الفئة 21-25 سنة التي تليهم تسجل اكبر نسبة للجرائم ضد الأشخاص بنسبة 33,3 % ثم جرائم المخدرات بنسبة 28,9 % ثم جرائم ضد الأموال بنسبة 24,4 % .

في حين أن الفئة العمرية الأكبر26-30 سنة تتجه إلى الجرائم ضد الأشخاص بصورة اكبر وبنسبة 44,7 % ثم جرائم المخدرات والخمور بنسبة 34,0 % ثم الجرائم ضد الأموال بنسبة 10,6 % .

وهكذا نستنتج أن هناك علاقة بين العمر ونوع الجريمة حيث يتجه الجميع إلى الجرائم ضد الأشخاص كأعلى نسبة لجميع فئات العمر ثم تتجه الفئات الأصغر سنا إلى الجرائم ضد الأموال بينما تتجه الفئات الأكبر عمرا إلى جرائم المخدرات والخمور . وتسجل الجرائم ضد الأموال الترتيب الثالث بالنسبة لجميع الفئات العمرية .

جدول رقم (60) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوث ونوع الجريمة

نوع الجريمة / الحالة الاجتماعية	ضد الأشخاص	ضد الأموال	ضد الحرية والعرض	مخلة بالثقة العامة	مخدرات وخمور	أكثر من جريمة	المجموع
أعزب	35	20	3	1	28	3	90
	%38.9	%22.2	%3.3	%1.1	%31.1	%3.3	%100
متزوج	6	-	2	3	1	-	12
	%50.0	-	%16.7	%25.0	%8.3	-	%100
المجموع	41	20	5	4	29	3	102
	%40.2	%19.6	%4.9	%3.9	%28.4	%2.9	%100
كا^2 = 24.5			درجة الحرية = 5				

يتضح من الجدول أن المتزوجين أكثر اتجاها إلى الجرائم ضد الأشخاص حيث كانت النسبة بينهم 50% ثم المخلة بالثقة العامة بنسبة 25% منهم يلي ذلك الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق بنسبة 16.7% وجرائم المخدرات بنسبة 8.3% .

أما العزاب فإنهم يتجهون إلى الجرائم ضد الأشخاص وجرائم الخمور والمخدرات بصورة متقاربة 38.9% مقابل 31.1% ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 22.2% .

وهكذا تبدو العلاقة بين نوع الجريمة والحالة الزواجية في أن المتـزوجين أكثـر ارتكابـا للجرائم ضد الأشخاص والمُخلة بالثقة العامة ،فيما يبدو العزاب أكثر ارتكابا للجرائم ضد الأشخاص وجرائم الخمور والمُخدرات والجرائم ضد الأموال .

جدول (61) يبين المستوى التعليمي للمبحوث ونوع الجريمة

نوع الجريمة / المستوى التعليمي	ضد الأشخاص	ضد الأموال	ضد الجرية والعرض	جريمة مخلة	خمور ومخدرات	أكثر من جريمة	المجموع
أمي ويقرأ ويكتب	2	5	1	–	–	–	8
	%25.0	%62.5	%12.5	–	–	–	%100
تعليم أساسي	13	6	3	1	17	2	42
	%30.9	%14.3	%7.1	%2.4	%40.5	%4.8	%100
تعليم ثانوي	17	7	1	2	5	1	33
	%51.5	%21.2	%3.0	%6.1	%15.2	%3.0	%100
تعليم جامعي و عالي	9	2	–	1	7	–	19
	%47.4	%10.5	–	%5.3	%36.8	–	%100
المجموع	41	20	5	4	29	3	102
	%40.2	%19.6	%4.9	%3.9	%28.4	%2.9	%100
$كا^2$ = 27.88	درجة الحرية = 15						

يتضح من الجدول وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين المستوى التعليمي ونوع الجريمـة التي ارتكبها المبحوث فقد كانت قيمة ($كا^2$ =27.88) ودرجة الحرية (30) .

ومن الجدول السابق تبين أن الأقل تعليما وهم الأميين والذين يقرؤون ويكتبون هم الأكثـر اتجاها إلى جرائم ضد الأموال بنسبة 62.5 % ثم ضد الأشخاص بنسبة 25 % بينما ذوى التعلـيم الأساسي أكثر اتجاها إلى جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 40.5 % ثم الجرائم ضـد الأشـخاص بنسبة 30.9 % .

في حين ذوى التعليم الثانوي والجامعي أكثر اتجاها إلى جرائم ضد الأشخاص بنسبة 51.5 % و 47,4 % على التوالي لكل منهما ، وفى الوقت الذي يتجه فيه ذوى التعليم الجامعي والعـالي إلى جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 36,8 % يتجه ذوى التعليم المتوسط (الثانوي) إلى جـرائم ضد الأموال بنسبة 21,2 % .

جدول رقم (62) يبين الوضع الاقتصادي للمبحوث ونوع الجريمة

نوع الجريمة / الوضع الاقتصادي	جريمة ضد الأشخاص	جريمة ضد الأموال	جريمة ضد الحرية والعرض والأخلاق	جريمة مخلة بالثقة العامة	جريمة مخدرات وخمور	أكثر من جريمة	المجموع
مرتفع	2	1	1	-	1	-	5
	%40.0	%20.0	%20.0	-	%20.0	-	%100
متوسط	30	10	2	4	22	2	70
	%42.9	%14.3	%2.9	%5.7	%31.4	%2.9	%100
منخفض	8	9	2	-	6	1	26
	%30.8	%34.6	%7.7	-	23.1	%3.8	%100
المجموع	40	20	5	4	29	3	101
	%39.6	%19.8	%5.0	4,0	28.7	3.0	%100
كا^2=10.54			درجة حرية=10				

يلاحظ من الجدول العلاقة بين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمبحوث ونوع الجريمة .

ترتبت جرائم المبحوثين إلى جرائم ضد الأشخاص بنسبة 39.6% في المرتبة الأولى ، وجرائم المخدرات بنسبة 28.7% في المرتبة الثانية ، والجرائم ضد الأموال بنسبة 19.8% في المرتبة الثالثة ن وجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق بنسبة 5% في المرتبة الرابعة ، وجرائم مخلة بالثقة العامة بنسبة 4% في المرتبة الخامسة ، وأخيرا في المرتبة السادسة وبنسبة 3% أكثر من جريمة .

ويبدو انه بالرغم من أن الجرائم ضد الأشخاص هي التي تمثل النسبة الأكبر لجميع فئات المستوى الاقتصادي إلا أنها ترتبط أكثر بذوي الدخل المتوسط والعالي ، في حين ترتبط الجرائم ضد الأموال بذوي الوضع الاقتصادي المنخفض وهذا أمر متوقع .

وترتبط جرائم الخمور والمخدرات بفئة المستوى المتوسط أكثر من ذوى الدخل المنخفض وذوى المستوى المرتفع وان كان ذوى الدخل المنخفض أكثر اتجاها لجرائم المخدرات من ذوى الدخل المرتفع .

أما جرائم الحرية والعرض والأخلاق فيتجه إليها ذوى المستوى المرتفع أكثر من غيرهم بنسبة 20% فيما وصلت أعلى نسبة من غيرهم 7% فقط . ولم تظهر جرائم المخلة بالثقة العامة إلا في فئة ذوى الوضع الاقتصادي المتوسط .

جدول (63) يبين نوع الجريمة وأخر عمل الحق به المبحوث

نوع الجريمة / المهنة	جريمة ضد الأشخاص	جريمة ضد الأموال	جريمة ضد الحرية والعرض	جريمة مخلة	جريمة مخدرات وخمور	أكثر من جريمة	المجموع
عاطل	2	1	-	-	2	-	5
	%40.0	%20.0	-	-	%40.0	-	%100
أعتاق حرة	26	12	5	2	15	3	63
	%41.3	%19.0	%7.9	%3.2	%23.8	%4.8	% 100
خارجن	-	-	-	-	1	-	1
	-	-	-	-	%100	-	%100
موظف	5	3	-	1	6	-	15
	%33.3	%20.0	-	%6.7	%40.0	-	%100
عسكري	3	-	-	1	1	-	5
	%60.0	-	-	%20.0	%20.0	-	%100
طالب	5	4	-	-	4	-	13
	%38.5	%30.8	-	-	%30.8	-	%100
المجموع	41	20	5	4	29	3	102
	%40.2	%19.6	%4.9	%3.9	%28.4	2.9	%100
$كا^2$= 15.84			درجة حرية =25				

يتضح بصورة عامة أن اكبر نسبة و للجرائم ضد الأشخاص 40.2% ثم جرائم الخمور والمخدرات 28.4% ، ثم الجرائم ضد الأموال بنسبة 19.6% ، ثم ضد الحرية والعرض والأخلاق بنسبة 4.9% ن يليها الجرائم المخلة بالثقة العامة بنسبة 3.9% ثم أكثر من جريمة بنسبة 2.9 % .

ويبدو أن العسكريين هم الأكثر ارتكابا للجرائم ضد الأشخاص 60.0% منهم ثم تتوزع جرائم العسكريين بين جرائم المخدرات والجرائم المخلة بالثقة العامة بالتساوي 20.0% لكل منها.

أما الذين يعيشون في بطالة سافرة فان جرائمهم تتوزع بالتساوي بين الجرائم ضد الأشخاص والخمور والمخدرات بنسبة 40.0% لكل منها ، بينما يتجه الـ 20% الباقي منهم إلى الجرائم ضد الأموال .

في حين أن الذين يعملون في أعمال حرة وأعمال هامشية فان الجرائم لديهم تتجه ضد الأشخاص بنسبة اكبر 41.3 % منهم ، ثم إلى جرائم الخمور والمخدرات 23.8 % ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 19% وضد العرض والأخلاق 7.9% .

ويتجه الموظفين إلى الخمور والمخدرات بصورة اكبر من غيرهم 40% ثم إلى جرائم ضد الأشخاص بنسبة 33.3% وجرائم ضد الأموال بنسبة 20% والمخلة بالثقة العامة 6.7% .

وتتوزع نسب جرائم الطلاب بصورة متقاربة ، حيث تبلغ نسبة الجرائم ضد الأشخاص عندهم 38.5% والجرائم ضد الأموال وجرائم المخدرات بالتساوي 30.8% لكل منها .

جدول (64) يبين نوع الجريمة وقطاع العمل

نوع الجريمة / قطاع العمل	جريمة ضد الأشخاص	جريمة ضد الأموال	جريمة ضد الحرية والأعراض	جريمة مخلة بالثقة العامة	جريمة مخدرات وخمور	أكثر من جريمة	المجموع
قطاع عام	11	3	–	2	7	–	23
	%47.8	%13.0	–	%8.7	%30.4	–	%100
قطاع أهلي	5	3	1	1	3	–	13
	%38.5	%23.1	%7.7	%7.7	%23.1	–	%100
أعمال حرة	20	10	3	–	14	3	50
	%40.0	%20.0	%6.0	–	%28.0	%6.0	%100
عاطل	2	–	1	1	–	–	4
	%50.0	–	%25.0	%25.0	–	–	100
معاق	3	4	–	–	5	–	12
	%25.0	%33.3	–	–	%41.7	–	%100
المجموع	41	20	5	4	29	3	102
	%40.2	%19.6	%4.9	%3.9	%28.4	%2,9	%100
كا^2=22.9			درجة حرية =20				

من الواضح انه ليس هناك انتظام واضح في توزيع النسب غير أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن الذين هم في بطالة سافرة يتجهوا أكثر إلى جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 41.7% ، ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 33.3% ، ثم ضد الأشخاص بنسبة 25% منهم ،وهذا مؤشر يمكن معه القول بان الأشخاص الذين يعيشون في بطالة سافرة يتجهون إلى الخمور والمخدرات ثم إلى الجرائم ضد الأموال ، بينما بقية الفئات بما فيهم الأشخاص الذين يعملون في أعمال هامشية وأعمال غير منتظمة يتجهون إلى الجرائم ضد الأشخاص بنسبة اكبر من العاطلين عن العمل .

جدول (65) يبين نوع العمل ومدة اسمرار البطالة

نوع العمل / فترة البطالة	جريمة ضد الأشخاص	جريمة ضد الأموال	جريمة ضد الحرية والعرض والأخلاق	جريمة مخلة بالثقة العامة	جريمة مخدرات وخمور	أكثر من جريمة	المجموع
3 أشهر	3	1	1	-	1	-	6
	%50.0	%16.7	%16.7	-	%16.7	-	%100
6 أشهر	3	1	-	1	-	-	5
	%60.0	%20.0	-	%20.0	-	-	%100
9 أشهر	3	-	1	-	-	-	4
	%75.0	-	%25.0	-	-	-	%100
	3	1	-	-	2	-	6
	%50.0	%16.7	-	-	%33.3	-	%100
أكثر من سنة	9	8	1	1	8	1	28
	%32.1	%28.6	%3,6	%3.6	%28.6	%3.6	%100
المجموع	21	11	3	2	11	1	49
	%42.9	%22.4	%6.1	%4.1	%22.4	%2.0	%100
كا^2=15.5		درجة حرية =20					

يتضح انه بالنسبة للأشخاص الذين كانوا في بطالة سافرة معظم الوقت فان الجرائم لديهم تتجه نحو الأشخاص بنسبة 42.9% في حين تتساوى نسب الجرائم ضد الأموال جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 22.4% بالتساوي ، ثم تأتي الجرائم ضد العرض و الأخلاق بنسبة 6.1% والجرائم المخلة بالثقة العامة بنسبة 4.1% وأخيرا أكثر من جريمة بواقع 2% .

ومن حيث ارتباط أنواع الجرائم بالمدة التي انتظرها المبحوث في البحث عن عمل يتضح أن الفئتين ذات المدة الأقل 3 أشهر وذوى المدة الأطول أكثر من سنة تتوزع النسب إلى كل أنواع الجرائم وان كانت الجريمة ضد الأشخاص تمثل النسبة الأكبر لديهم بينما الذين استمروا في البحث ما بين (6) أشهر إلى سنة يميل التوزيع عندهم إلى الجرائم ضد الأشخاص ثم الخمور والمُخدرات و الجرائم ضد الأموال .

جدول (66) يبين العود للجريمة

هل يسبق له الدخول إلى السجن	التكرار	النسبة
غير مبين	5	%4.9
نعم سبق لي دخول السجن	25	%24.5
لا لم يسبق لي دخول السجن	72	%70
المجموع	102	%100.0

يتضح أن 24.5 % من مجتمع الدراسة قد سجنوا من قبل وهؤلاء يمثلون ظاهرة العود .

بينما نجد إن الذين لم يدخلوا السجن في السابق كانت نسبتهم 70% من مجتمع الدراسة وهكذا فأن 24.5 % من مجتمع الدراسة هم من الذين يطلق عليهم (مرتكبي جرائم العود) نظراً لتكرار دخولهم السجن بسبب تكرار أفعالهم الإجرامية .

جدول (67) يبين عمر المبحوث والعود للجريمة .

العود للجريمة / الفئة العمرية	نعم سبق دخوله للمؤسسات الإصلاح والتأهيل		لا لم يسبق له دخول مؤسسات الإصلاح والتأهيل		المجموع	
20-16	-	-	9	%100	9	%100
25-21	11	%25.6	32	%74.4	43	%100
30-26	14	%31.1	31	%68.9	45	%100
المجموع	25	%25.8	72	%74.2	97	%100
غير مبين					5	%4,9
كا^2=3.79		درجة حرية =2				

يتضح أن 4.9 % لم يجيبوا عن السؤال في حين إن من أجابوا نسبتهم 95.1 % ، ويبدو من خلال من أجابوا أن فئات العمر الأصغر 16- 20 لم تسجل بينها حالات عود ، في حين أن حالات العود سجلت لدى الفئات 21-25 سنة بنسبة 25.8% مكن الإجمالي ، وكانت الفئات الأكبر26-30 سنة أكثر تسجيلاً للعود حيث سجلت الفئة العمرية 31.1 % في حين سجلت الفئة العمرية 21-25 نسبة عود تساوى 25.6 % ن ولم تسجل أي حالة عود للفئة العمرية 16-20 .

ومن ذلك نستنتج أن هناك علاقة بين العمر والعود إذ كلما زاد العمر تم تسجيل العود للجريمة .

الفصل الثامن

نتائج الدراسة والتوصيات

النتائج والتوصيات

نستعرض في هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية سيرا على النحو التالي : ـ

أولا : عرض نتائج الدراسة في ضوء خصائص مجتمع الدراسة وبعض المؤشرات المرتبطة بها ، حيث يتم في ذلك تناول بعض النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة والظروف الأسرية والمهنية للنزلاء .

ثانيا : عرض النتائج في ضوء اختبار الفروض ، حيث يتم تناول العلاقة بين البطالة وبعض خصائص الجريمة وترتيبها والعود إليها .

ثالثا عرض النتائج في ضوء الدراسات السابقة ، حيث يتم تناول النتائج ومدى اتفاقها مع الدراسات السابقة .

رابعا : تتعرض الدراسة إلى مجموعة من التوصيات .

أولاً : عرض نتائج الدراسة في ضوء خصائص مجتمع الدراسة وبعض المتغيرات المرتبطة بها : ـ

أ) نتائج تتعلق بخصائص مجتمع الدراسة

1_ العمر :

تشكل الفئة العمرية (21_ 30) معظم الشباب المحكومين في حين أن الفئة العمرية (16– 20) سنة لا تمثل إلا 9,8 % فقط . حيث بلغ متوسط أعمار أفراد مجتمع الدراسة 24,9 .

وهذا يعنى أن الشباب فوق سن العشرين وحتى الثلاثين سنة هم الأكثر وقوعا في الانحراف والسلوك الإجرامي .

وتتسم الفئة العمرية 26–30 سنة بأنها تشكل 60% من العاطلين عن العمل .

2 _ المستوى التعليمي

أن معظم الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية هم من ذوي المستويات التعليمية الأساسية (ابتدائي إعدادي) يليها المرحلة الثانوية ، ثم التعليم جامعي ، في حين أن من يقرؤون ويكتبون والأميين هم الأقل نسبة 7,9% ، وقد يرجع ذلك إلى كون المبحوثين من الشباب الذين نالوا قسطا من التعليم وإن كان بسيطا ، غير أن ذلك لا يعنى عدم ارتباط الجريمة بالمستوى التعليمي الأقل .

أما من حيث ارتباط البطالة بالتعليم الأقل فان فئة العاطلين عن العمل أكثر وضوحا في ذلك حيث تنقسم إلى أمي ويقرأ ويكتب 40% ، تعليم أساسي 40% تعليم متوسط 20% ولا يوجد من بينهم من وصل التعليم الجامعي .

3 _ الحالة الزواجيـــة

يلاحظ ارتفاع نسبة العزاب بين أفراد مجتمع الدراسة 88% ، وقد يعود السبب إلى عـدم وجود عمل لديهم يستطيعون من خلاله إلى تكوين أسرة وبناء مستقبليهم الاقتصادي والاجتمـاعي ، وهذا الوضع قد يساهم في حدوث مشكلة العنوسة بين الفتيات وتأخر سن الزواج لدى الشباب الأمر الذي يقود إلى الانحراف والسلوك الإجرامي .

4ـ الوضع المهني

أتضح أن 61.8 % من المبحوثين أفادوا بان مهنتهم الأصلية أعمال حرة غير انه لوحظ أنه ليس لديهم مهنة أو حرفة معينة أصلاً ، بل يعملون في أعمال مؤقتة وهامشية غير منتظمـة فـي الغالب ، و تعود إلى القطاع غير الرسمي لكسب قوتهم .

وهذا النوع من العمل لا يتمتع مزاولوه بمزايا وأمن العمل المستقر ، يعزز هذه الملاحظـة أن ملاحظة المستوى التعليمي لذوى الأعمال الحرة حيث نجد أن منهم أميين ويقـرؤون ويكتبـون 9.5% وتعليم أساسي 54.0% وتعليم متوسـط 30.0% (أي أن 93.5%) مـنهم دون التعلـيم الجامعي .

كما يعززه أيضا أن نسبة العاطلين في تقرير الجريمة سـنوات 2002 / 2003 / 2004 م تشير إلى أن العاطلين يشكلون نسبة 63.8 % ، 52.5% ، 53.5% على التوالي الأمر الذي يعنى أن عدد كبير من العاطلين صنفوا أنفسهم في خانة الأعمال الحرة اعتمادا على الأعمال الهامـشية التي كانوا يزاولونها قبل دخولهم السجن .

وإذا أضفنا إليهم من أفادوا بأنه ليس لهم مهنة محددة تصل نسبة الأشخاص الذين ليس لهم مهن واضحة إلى حوالي 66.7 % ، وهم إما عاطلين أو أشباه عاطلين لانخراطهم في أعمال حرة غير منظمة وغير منتظمة .

أما ذوى الأعمال المستقرة فيمثلون 20.6 % من المبحوثين حيث يعملون كحراس وموظفين وعسكريين و12.7% منهم طلاب .

ب) نتائج تتعلق ببعض المتغيرات المرتبطة بخصائص مجتمع الدراسة

1) الوضع الأسرى للمبحوثين

أتضح أن حجم الأسرة بشكل عام في مجتمع الدراسة كان كبير، إذ تبين أن (70.6%) من أسر أفراد مجتمع الدراسة تعدى حجمها متوسط حجم الأسرة في المجتمع الليبي الـذي يـساوي 7 أفراد ، حيث لوحظ أن متوسط أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة يساوي (9.4) وبحد أعلى (24) فرد .

وهذا يعنى ارتباط حجم الأسرة بالجريمة فكلما ارتفع عدد الأفراد في الأسرة عن المُعَـدل العام للمجتمع زاد احتمال الانخراط في الجريمة .

خاصة أن مؤشر الذين لديهم إخوة في سن العمل وهم في حالة بطالة والذين تبلغ نـسبتهم 56.9 % من المبحوثين يشير إلى أن أسر أفراد مجتمع الدراسة في معظمها تعانى حالـة بطالـة لواحد أو أكثر من أبنائها .

ولذا يمكننا مُلاحظة ارتباط بين وجود حالات من العاطلين في الأسرة والوقوع في الجريمة ، فكلما زاد عدد الإخوة العاطلين زادت نسبة الوقوع في الجريمة .

ويبدو هذا الارتباط أكثر كلما ارتفع عدد العاطلين في الأسرة ، حيـث أن 65.5 % ممـن ينطبق عليهم السؤال لديهم أربع إخوة أو أكثر عاطلين ، وأن 12.1% لديهم ثلاث إخوة عـاطلين ، وأن 13.8% لديهم اثنين عاطلين ، و 8.6 % لديهم واحد عاطل فقط . حتى أن متوسط عدد الإخوة في سن العمل ولا يعملون بلغ (3.2) .

2) تأثير البطالة في علاقة المبحوث بأسرته

الواضح أن التأثير السلبي على علاقة المبحوث بأسرته أكثر شدة في الفترة الأولى لبدايـة التعطل ثم يقل في الفترة التي تزيد عن ستة أشهر ، ويزيد مرة أخرى إذا زادت مدة البطالة عـن سنة فما فوق .

ويبدو أن المشكلات الأسرية أكثر وضوحا في بداية مدة البطالة حيث سجلت أعلى نسبة لها في الثلاث اشهر الأولى 83.3% ، ثم 60% في الستة أشهر التالية ، وانخفضت في التسعة أشـهر إلى 25% ولكنها تزداد إذا وصلت مدة البطالة سنة لتصل إلى 80% ثم إلى 74.1% لما فوق السنة

وهذا الوضع تكرر في بعض المتغيرات الأخرى (الشعور بالملل والضيق مثلا) مما يشير إلى صحة وجوده على الرغم من أنه ليس هناك تفسير واضح له .

3) تأثير البطالة على المشاكل الأسرية

أن البطالة سببت مشاكل أسرية إلى 58.0% من المبحوثين ، وبصورة أكثر للأكبر سنا من الفئة العمرية 26- 30 بنسبة 68.3 % ويرى أن الفئة العمرية الأصغر 16-20 كانت الفئة الأقل بواقع 44.4 % .

أي أن هناك ارتباط بين العمر وحدوث مشاكل أسرية بسبب البطالة تتجه إلى أنه كلما زاد السن زاد احتمال حدوث مشاكل أسرية بسبب البطالة .

ج) نتائج تتعلق بالوضع من العمل قبل دخول السجن

تشير البيانات إلى أن 49 % من مجتمع الدراسة يعملون بصورة منتظمة .

وينقسم الذين يعملون بصورة غير منتظمة أو في أعمال هامشية إلى 28.6% منهم يعملون بصورة متقطعة ، و 19% عملوا لفترة معينة ثم تركوا العمل ، و38.1% يبحثون عن العمل ثم أشخاص لا يعملون مطلقاً نسبتهم 9.3% ، وهناك 4.8 % وجدوا عملاً لكنهم لم يلتحقوا به لعدم اقتناعهم أو ملائمته لقلة الدخل أو كثرة ساعات العمل أو ضغوط العمل أو غيرها من الظروف التي لم تتناسب معهم .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن الجريمة ترتبط بعلاقة واضحة بعدم الحصول على العمل وعدم الانتظام فيه أو عدم انتظامه أصلا .

ومن الواضح أن كلما ارتفع مستوى التعليم زاد الالتحاق بالعمل المنتظم حيث نلاحظ الجامعيين ملتحقين بأعمال بنسبة 56.3% والمرحلة المتوسطة 63.3% والتعليم الأساسي 55.3% في حين أن الأميين ومن يقرؤون ويكتبون فقط لا يلتحق منهم بأعمال منتظمة سوى 12.5% .

أتضح أن هناك نسبة 49 % من مجتمع الدراسة كانوا من ذوي الإعمال الحرة الهامشية غير المنظمة ، بينما الذين كانوا يعملون في القطاع العام 22.5 % أما العاطلين عن العمل فبلغت نسبتهم 11.8 % من مجتمع الدراسة .

وهكذا يمكننا ملاحظة العلاقة بين الاعتماد على الأعمال الهامشية غير المنظمة وغير المستقرة والوقوع في الجريمة .

الأمر الذي يقود إلى تفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الانتماء وقلة الولاء والنظرة الدونية التي يشعر بها العاطل وكل ذلك يقود إلي الانحراف والوقوع في الجريمة .

وهكذا فأن ما يواجهه العاطل من أسرته ومجتمعه من لوم وتأنيب مما يعمل علـى تأكيـد مشاعر الخيبة والفشل عنده حيث نراهم يأخذون من موقف التحقير والإيـذاء والإهانـة والتأنيـب المستمر علي تعطله والتعبير عن الضيق به لما يكلفهم به من أعباء في الملبس والمأكل ، بل وأكثر من ذلك ومقارنته بزملائه والجيران بدلا من المساندة والتشجيع على البحث عن العمل وبهذا يجـد الفرد نفسه عرضة للضغوط من جميع النواحي من البطالة في حد ذاتها وما ينتج عنها من مشاعر القلق والاضطراب والشعور بالنقص والموقف السلبي للآخرين منه مما يولد في نفس الفرد الحقـد والسخط والكراهية لنفسه ولمن حوله مما ينتج عن ذلك السلوك المضاد للمجتمع بكل أشـكاله مـن انحراف وجريمة .

التعليم ونوع العمل

تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث ومكان العمل الـذي يقوم به ، فقد وصلت قيمة (كا^2 = 46.13) ودرجة الحرية (24) عند مستوى دلالة (0.05) .

حيث أتضح أن الأعمال الحرة هي أكثر أعمال المبحوثين من ذوى المـستويات التعليميـة الأقل (دون الجامعة) ، وأن ذوى التعليم الجامعي والعالي يمثلون أعلى نسبة من الموظفين بالقطاع العام ، وتقل النسبة كلما اتجهنا إلى المستوى التعليمي الأقل .

وتبدو ظاهرة البطالة السافرة أكثر لدى الأقل تعليما الأميين والذين يقرؤون ويكتبون .

التعليم ومدة البطالة

كما أتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث ومدة البطالة ، فقد وصلت قيمة (كا^2 =35.42) ودرجة الحرية (12) عند مستوى دلالة (0.05) .

حيث نجد أن أكثر من نصف المبحوثين الذين انطبق عليهم السؤال يعانون البطالة لمدة تزيد عن السنة بنسبة 57.1% ، ولمدة سنة بنسبة 12.2% .

أما من حيث المدة والتعليم فان ذوى التعليم الثانوي هم الذين يقضون فترة أطول في حالـة البطالة 73.3% يليهم الأميين والذين يقرؤون ويكتبون بنسبة 60.0% ، ثم ذوى التعليم الأساسـي 54.5% واقل مدة لذوى التعليم الجامعي والعالي .

2) نتائج تتعلق بالأوضاع المعيشية والحياتية للمبحوثين

* مدى توفر الاحتياجات الضرورية

تبين أن نسبة العـــزاب أكثر من المتزوجين بواقع 88.2 % إلى 11.8 % . والمتزوجون أكثر شعورا بالحرمان وعدم توفر الحاجات الأساسية لهم ، وقد يعود ذلك إلى كـــون المتزوجـــون عليهم التزامات أكثر من العزاب .

حتى أن بعض الأسر اضطرت لإيقاف بعض أبنائها ممن هم في سن الدراسة عن مواصلة التعليم وتشغيلهم بسبب سوء الظروف الاقتصادية أو من أجل تحسين أوضاعهم المعيـــشية بنـــسبة 26,4 % وهي نسبة ليست بالهينة إذ تزيد عن ربع الأسر التي لديها أطفال في سن الدراسة ..

* الشعور بالضيق والملل أثناء وجوده بدون عمل

غالبية المبحوثين كانوا يشعرون بالملل والضيق نتيجة لوجودهم بدون عمل بنسبة 78.4 % ، كما أن الأكبر سنا هم الأكثر شعورا بذلك حيث نسبة الفئة العمريـــة 26-30 (85.4%) والفئـــة العمرية 21-25 (76.3%) في حين أن الفئة العمرية الأصغر 16-20 نسبتها (55.6%) .

من الواضح أن معظم المبحوثين يعانون مشكلات تتعلق بالضيق والملل بسبب عدم العمـــل بنسبة 67.6% من المجموع الكلي وبنسبة 78.4% ممن أبدوا رأيهم حول الموضوع ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط بين العمر والشعور بالضيق والملل الناتج عن حالة البطالة.

كما أتضح أن جميع أفراد مجتمع الدراسة يعانون من الشعور بالقلق والضيق نتيجة البطالة بنسب تقريبا متساوية 80% فما فوق باستثناء فترة التسعة اشهر تصل فيها النسبة إلى 50% . وهذه النتيجة مؤيدة للنتيجة السابقة التي تشير إلى أن المعاناة في بداية مدة البطالة أكثر ثم تقل ثم تزيـــد مرة أخرى إذا طالت المدة . (ظهرت هذه النتيجة أيضا في المشكلات مع الأسرة)

* الشعور بعدم التقدير لأنه لا يعمل

أتضح أن هناك شعور عام لدى المبحوثين بأنهم غير مقدرين بسبب كونهم لا يعملون بنسبة 65.1% ، ويبدو أن ذوى التعليم المتوسط هم الأكثر إحساسا بأنهم غير مقدرين بسبب البطالة بنسبة 82.8% يليهم الأميين والذين يقرؤون ويكتبون بنسبة 71.4 % ثم ذوى التعليم الأساســـي بنـــسبة 60.0% في حين أن ذوى التعليم الجامعي والعالي هم الأقل شعور بعدم التقدير بنـــسبة 40.0% . وقد يرجع ذلك إلى كونهم أكثر وعيا من ناحية أو انهم يحسون أن ذويهم يقدرون انهم قد قاموا بما عليهم وان ظروف البطالة كانت أصعب من قدرتهم على اختراقها .

نستنتج مما سبق أن وجود الشباب في سن 26-30 سنة بدون عمل هم الأكثر شعوراً بأن الآخرين لا يقدرونهم بسبب وجودهم عاطلين عن العمل لأنهم ينبغي أن يكونوا في هذه السن من بناة المجتمع وليسوا عالة عليه .

ثانيا : عرض النتائج في ضوء فروض الدراسة

أ) بالنسبة للفرض العام للدراسة

ينص الفرض العام للدراسة على أن هناك علاقة بين البطالة والجريمة .

وبناء على مؤشرات الدراسة الميدانية تحقق أن الجريمة ترتبط بعلاقة واضحة بعدم الحصول على العمل منتظم سواء أكان ذلك بالبطالة السافرة أو بعدم الانتظام فيه أو عدم انتظامه أصلا .

أي أن البطالة في شكلها السافر لا تعد العامل الوحيد لدفع الإفراد إلى الجريمة وإنما يعززها العمل في أعمال هامشية غير منظمة وغير منتظمة

بالإضافة إلى أنها ترتب أوضاعا اقتصادية ومعيشية وعلاقات تقود إلى السير في طريق الجريمة .

ب) نتائج تتعلق بتأثير البطالة في بعض خصائص الجريمة

تحقق في الفرض الفرعي أن هناك علاقة بين البطالة وبعض خصائص الجريمة على النحو التالي :

خاصية الخطورة الإجرامية

تحتل جرائم المخدرات والخمور الترتيب الأول في التهم الموجه إلى المبحوثين يليها المشاجرة ثم السرقة بالإكراه ثم جرائم القتل ثم جرائم الاختلاس والنصب ، والجرائم الأخلاقية ، ثم إتلاف الأموال العامة والتزوير .

ومما سبق يلاحظ تزايد جرائم العنف المتمثلة في المشاجرات والقتل والسرقة بالإكراه التي بلغت نسبتها 44.1 % من مجتمع الدراسة ، ومعنى أن يرتكب الشباب هذا النوع من الجرائم (جرائم عنف) قد يعني أن هؤلاء يعانون من مشاكل عديدة بسبب عدم وجود عمل أو ما يشغل أوقات فراغهم مما سبب لهم ضغوط نفسية واقتصادية...الخ بدورها تدفعهم إلى هذه الجرائم العنيفة.

كما تبين أن 54.9 % من مجمل أفراد مجتمع الدراسة اتهموا وتم الحكم عليهم في جنايات ، وأن 33.3 % ارتكبوا جرائم من نوع الجنح ، وهذا يشير إلى جسامة الجرائم .

وهذا يقود إلى الاستنتاج بان الجريمة تتسم بالخطورة والجسامة ، وقد يرجع جزء من ذلك إلى انعكاسات عدم توفر العمل المنظم والمنتظم على الظروف الأسرية والمعاشية والنفسية للشباب .

خاصية التخطيط للجريمة

وجد أن الذين خططوا للجريمة 15.8 % في حين أن 84.2% لم يخططوا لجرائمهم وهذا أمر يشير إلى أن الجريمة المخططة وان ظهرت بنسبة أقل إلا أنها بدأت تدخل المجتمع بنسبة واضحة .

وقد أتضح أن هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي والتخطيط للجريمة فكلما انخفض المستوى الاقتصادي ازدادت نسبة التخطيط للجريمة ، وربما يرجع إلى أن جرائم ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع معظمها جرائم تخص العرض والأخلاق وتخص الخمور والمخدرات ، وهى لا تحتاج إلى تخطيط مسبق بصورة كبيرة ، في حين أن جرائم ذوى المستوى الاقتصادي المنخفض والمتوسط تتجه إلى الجرائم ضد الأشخاص وجرائم ضد الأموال وهذه تحتاج إلى تخطيط أكثر من غيرها .

وعلى ذلك لم تتضح علاقة مباشرة بين التخطيط والبطالة وتبدو العلاقة في الربط بين البطالة والمستوى الاقتصادي .

خاصية العنف

أتضح أن استخدام العنف عند ارتكاب الجريمة وقع بنسبة 22.8% . وأن ذوى المستوى الاقتصادي المتوسط هم الأكثر وقوعا في استخدام العنف ، يليهم ذوى المستوى الاقتصادي المنخفض بنسبة 15.4% ، بينما لا يستخدمه ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع ، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الجرائم التي يرتكبها ذوى الدخل المرتفع التي لا تتطلب العنف بالإضافة إلى أن ذوى الدخل المتوسط والمنخفض هم الأكثر ارتكابا لجرائم ضد الأشخاص مما يوقعهم في العنف أحيانا .

وأن الذين يستخدمون العنف هم ذوى الأعمال الحرة بنسبة 27% والطلاب بنسبة 23.1% والموظفين بنسبة 13.3% .

وتبدو العلاقة بين البطالة وخاصية العنف متأثرة بانعكاسات البطالة والأعمال الهامشية وغير المنتظمة أكثر من ارتباطها المباشر بالبطالة ذاتها .

خاصية المشاركة في الجريمة

على الرغم من أن النسبة الأكبر للذين يقومون بالجريمة بمفردهم بنسبة 52,5% إلا أن نسبة الذين لهم شركاء آخرين كبيرة أيضا 47.5% ، وهذا يدل على أن طبيعة الجريمة قد تغيرت في المجتمع الليبي وأصبحت اكبر من السرقة أو تعاطي الخمور وما إلى ذلك بل احتاجت إلى أن يشترك فيها أكثر من عنصر .

ومن حيث ارتباط ذلك بالمستوى الاقتصادي يتضح أن ذوى المستوى الاقتصادي المرتفع هم الأكثر اتجاها إلى أن يقوموا بالجريمة كأفراد ، وربما هذا أيضا يعود إلى طبيعة الجرائم التي يرتكبونها كما أتضح في السابق .

أن أكثر نسبة لمن معهم آخرين تقع لدى العاملين بالقطاع العام 60.9% ثم العاطلين 58.3% ثم العمال 50% ثم العاملين بالقطاع الأهلي 46.2% وأخيرا الأعمال الحرة 38% .

وتبدو علاقة البطالة بخاصية المشاركة أكثر وضوحا سواء بالنسبة للبطالة السافرة أو العمل بالأعمال الهامشية وغير المنتظمة .

خاصية التوجه (ضد من كانت الجريمة)

أتضح أن نسبة من ارتكبوا جرائم ضد جهة عامة بلغت 35.3% تنوعت ما بين جرائم تزوير وإتلاف أموال عامة واختلاس ورشوة وحيازة سلاح بدون ترخيص .

أما أكثر الجرائم انتشارا بين أفراد مجتمع الدراسة فكانت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص حيث كانت نسبتهم 62.2% تنوعت ما بين جرائم سرقة بالإكراه والقتل والمخدرات والخمور والمشاجرة والجرائم الأخلاقية والتعصب وهذا كما ذكرنا سابقاً يوضح اتجاه الشباب نحو جرائم العنف بسبب المشاكل التي يعانونها وأولها المشكلة الاقتصادية والبطالة .

تبين عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين عمر المبحوثين وضد من ارتكبت الجريمة ، فقد بلغت قيمة (كا^2 = 3.38) ودرجة الحرية (2) عند مستوى دلالة (0.05) .

حيث أن صغار السن 16-20 تتجه جرائمهم أكثر ناحية الأشخاص بنسبة 90% ، بينما تقل النسبة ضد الأشخاص كلما اتجهنا إلى المرحلة العمرية الأكبر فعند ذوى الفئة العمرية 21-25 تكون النسبة 62.2 % ، وتقل أيضا لدى الفئة العمرية الأكبر حيث هي 59.6 % لدى الفئة العمرية 26-30 سنة .

والوضع بصورة معكوسة بالنسبة للجريمة ضد الجهات العامة حيث تـزداد النـسبة كلمـا اتجهنا إلى السن الأكبر (10%) بالنسبة لفئة 16-20 ، (37.8%) بالنسبة لفئة 21-25 (40.4%) بالنسبة لفئة 26-30 .

كما أن النسب تشير إلى أن العزاب أكثر اتجاها بالجريمة ضد الأشخاص بنـسبة 67.8% مقابل ضد الجهات العامة بنسبة 32.2% ، أما المتزوجون فان اتجاههم ضد الجهات العامة أكثـر بنسبة 66.7% مقابل 33.3 % ضد الأشخاص .

وهذه المؤشرات تدل على أن العزاب أكثر اتجاها ضد الأشـخاص وفـي المقابـل فـان المتزوجين أكثر اتجاها ضد الجهات العامة .

وبربط هذه المؤشرات بالبطالة يتضح أن هناك علاقة بين البطالة واتجاه الجريمـة ضـد الأشخاص أو ضد الجهة العامة فالعاطلين عن العمل أكثر اتجاها للجريمة ضد الأشخاص .

ج) نتائـج تتعلـق بنـوع الجرائـم وترتيبـها

تحقق في الفرض الفرعي أن هناك علاقة بين البطالة وترتيب أنواع الجريمة على النحـو التالي :

من حيث الترتيـب

تأتي الجريمة ضد الأشخاص في المرتبة الأولى لدى أفراد مجتمع الدراسة حيـث احتلـت جريمة الاعتداء على الآخرين (المشاجرة ، القتل عمدا إليها) في المرتبة الأولى من جـرائم أفـراد مجتمع الدراسة .

والملاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة الأفراد الذين قد ارتكبوا جرائم ضد الأشخاص ، حيث وقعت في الترتيب الأول ، فقد وصلت نسبة الذين ارتكبوا جرائم ضد الأشخاص من مجتمـع الدراسة 40.2 %

وفي حين كانت تحتل المركز الخامس في توزيع الجرائم في ليبيا خلال الـسنوات العـشر 95/2004ف كما هو واضح في الجدول رقم (13) المأخوذ عن تقارير الجريمة في ليبيا أصبحت لدى أفراد مجتمع الدراسة تحتل الترتيب الأول .

وقد يكون ذلك نتيجة الضغوط والمشاكل التي يعاني منها الفرد العاطـل ومـشاعر الكـره والسخط على الآخرين سبب الظروف التي تحيط به .

وتحل جريمة تعاطي المخدرات والخمور المرتبة الثانية من بين أنواع الجرائم التـي تـم ارتكبها من قبل مجتمع الدراسة .

والمركز الثاني هو ذات المركز الذي تحتله في توزيع الجرائم في ليبيا خلال السنوات العشر 95/2004ف .

وقد يكون ذلك تعبيرا عن الهروب من الواقع ، أو أن الهدف منه الحصول على المال في حالة الاتجار بالمخدرات نظراً لعدم وجود عمل أو مصدر دخل أو وجود دخل مادي ضعيف . وتشير محافظتها على الترتيب الثاني إلى محاولات الهروب من الواقع أو محاولات الكسب بالطرق غير المشروعة والتي تمثل انحرافا سلوكيا وعملا يجرمه القانون .

وتأتي الجرائم ضد الأموال والسرقات في المرتبة الثالثة إذ أن حوالي (14.7 %) من أفراد مجتمع الدراسة ارتكبوا جريمة السرقة للحصول على المال .

ويعني ذلك أنها تراجعت إلى المركز الثالث لدى أفراد مجتمع الدراسة في حين أنها كانت خلال العشر سنوات 95 / 2004 تحتل المركز الأول للجرائم في المجتمع الليبي .

وعلى الرغم من أن الجرائم ضد الأموال قد تراجعت في الترتيب بالنسبة لأفراد مجتمع الدراسة إلا أن ذلك لا يعني أن أهميتها قد قلت في بالنسبة للعلاقة بالبطالة فالذين يعيشون في بطالة سافرة تتوزع جرائمهم بالتساوي بين الجرائم ضد الأشخاص والخمور والمخدرات بنسبة 40.0% لكل منها ، بينما يتجه الـ 20% الباقي منهم إلى الجرائم ضد الأموال .

في حين أن الذين يعملون في أعمال حرة وأعمال هامشية فان الجرائم لديهم تتجه ضد الأشخاص بنسبة اكبر 41.3 % منهم ، ثم إلى جرائم الخمور والمخدرات 23.8 % ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 19% وضد العرض والأخلاق 7.9% .

وهكذا يمكن القول بان العاطلين عن العمل من أفراد مجتمع الدراسة اقتصرت جرائمهم على الجرائم ضد الأشخاص وجرائم المخدرات والجرائم ضد الأموال . أما الذين يعملون في أعمال هامشية وغير منتظمة فقد امتدت جرائمهم أكثر من ذلك إلى جرائم العرض والأخلاق بنسبة اقل .

وتقع الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق في المرتبة الرابعة لدى أفراد مجتمع الدراسة وهذا المركز هو المركز الذي تحتله جرائم العرض والأخلاق في توزيع الجرائم في ليبيا خلال السنوات العشر 95/2004 .

وتأتي أخيرا الجرائم المخلة بالثقة العامة في المركز الخامس وهي الجرائم التي احتلت المركز الثالث خلال العشر سنوات 95/2004 .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه حدث تغير في ترتيب الجرائم لدى أفراد مجتمع الدراسة لصالح الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال بينما تأخر ترتيب الجرائم المخلة بالثقة العامة .

وهذه نتيجة تستقيم مع تركيب مجتمع الدراسة التي تشمل على نسبة كبيرة من العاطلين وذوى المهن الهامشية وغير المستقرة وغير المنتظمة الذين تتوافر أمامهم الظروف للسلوك العدواني والدخول في جرائم المشاجرة والقتل وما إليه ، والظروف التي تقود إلى البحث عن الأموال بأية طريقة كانت مثل السرقة والاعتداء على ممتلكات الغير ، بينما لا تتوفر لهم الظروف التي تقود أو تدعو إلى السلوك المفضي إلى الإخلال بالثقة العامة مثل تزوير المستندات والوثائق وما إلى ذلك .

من حيث علاقة الترتيب ببعض المتغيرات

1_ العلاقة بالعمر

تبين وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين عمر المبحوثين ونوع الجريمة فقد بلغت قيمة (س2 =15.34) ودرجة الحرية (10) عند مستوى دلالة (0.05) .

حيث أن الفئات الصغيرة من العمر 16-25 تتركز جرائمهم في الجرائم ضد الأشخاص بنسبة (50%) ثم ضد الأموال بنسبة (40%) و (10%) ضد الحرية والعرض .

بينما الفئة التي تليهم تسجل اكبر نسبة للجرائم ضد الأشخاص بنسبة (33.3%) ثم جرائم المخدرات بنسبة (28.9%) ثم جرائم ضد الأموال بنسبة (24.4%) .

في حين أن الفئة العمرية الأكبر سنا تتجه إلى الجرائم ضد الأشخاص بصورة اكبر وبنسبة (44.7%) ثم جرائم المخدرات والخمور بنسبة (34.0%) ثم الجرائم ضد الأموال بنسبة (10.6%)

وهكذا نستنتج أن هناك علاقة بين العمر ونوع الجريمة حيث يتجه الجميع إلى الجرائم ضد الأشخاص كأعلى نسبة لجميع فئات العمر ثم تتجه الفئات الأصغر سنا إلى الجرائم ضد الأموال بينما تتجه الفئات الأكبر سناً إلى جرائم المخدرات والخمور . وتسجل الجرائم ضد الأموال الترتيب الثالث بالنسبة لجميع الفئات العمرية .

وبذلك يمكن قبول وجود علاقة ارتباط بين عمر المبحوثين ونوع الجريمة وبالتالي بين البطالة ونوع الجريمة فالعاطلين أكثر اتجاها إلى الجرائم ضد الأشخاص ثم ضد الأموال ثم إلى جرائم الخمور والمخدرات .

2_ العلاقة بالحالة الاجتماعية

المتزوجون أكثر اتجاها إلى الجرائم ضد الأشخاص حيث كانت النسبة بينهم 50% ثم المخلة بالثقة العامة بنسبة 25% منهم يلي ذلك الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق بنسبة 16.7% وجرائم المخدرات بنسبة 8.3% .

أما العزاب فإنهم يتجهون إلى الجرائم ضد الأشخاص وجرائم الخمور والمخدرات بصورة متقاربة 38.9% مقابل 31.1% ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 22.2% .

وهكذا تبدو العلاقة بين نوع الجريمة والحالة الزواجية في أن المتزوجين أكثر ارتكابا للجرائم ضد الأشخاص والمخلة بالثقة العامة ، فيما يبدو العزاب أكثر ارتكابا للجرائم ضد الأشخاص وجرائم الخمور والمخدرات والجرائم ضد الأموال ، وبالنظر إلى العلاقة بين الحالة الاجتماعية والبطالة يبدو العاطلين أكثر اتجاها إلى الجريمة ضد الأشخاص ثم المخدرات والخمور ثم ضد الأموال .

3_ العلاقة بالمستوى التعليمي

أتضح وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين المستوى التعليمي ونوع الجريمة التي ارتكبها المبحوث فقد كانت قيمة (كا^2 =27.88) ودرجة الحرية (15) .

وتبين أن الأقل تعليما وهم الأميين والذين يقرؤون ويكتبون هم الأكثر اتجاها إلى جرائم ضد الأموال بنسبة 62.5 % ثم ضد الأشخاص بنسبة 25 % ، بينما ذوى التعليم الأساسي أكثر اتجاها إلى جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 40.5 % ثم الجرائم ضد الأشخاص بنسبة 30.9 % .

في حين ذوى التعليم الثانوي والجامعي أكثر اتجاها إلى جرائم ضد الأشخاص بنسبة 51.5 % و 47.4 % ، وفى الوقت الذي يتجه فيه ذوى التعليم الجامعي والعالي إلى جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 36.8 % يتجه ذوى التعليم المتوسط (الثانوي) إلى جرائم ضد الأموال بنسبة 21.2 % .

وقد يترتب على ذلك بربط مؤشرات التعليم والبطالة بهذه المؤشرات يمكن القول بان العاطلين أكثر اتجاها إلى الجرائم ضد الأموال أكثر من غيرهم ثم ضد الأشخاص ثم إلى الخمور والمخدرات .

4_ العلاقة بالوضع الاقتصادي والمعيشي للمبحوث

على الرغم من أن الجرائم ضد الأشخاص هي التي تمثل النسبة الأكبر لجميع فئات المستوى الاقتصادي إلا أنها ترتبط أكثر بذوي المستوى الاقتصادي المتوسط والمرتفع ، في حين ترتبط الجرائم ضد الأموال بذوي الوضع الاقتصادي المنخفض وهذا أمر متوقع .

وترتبط جرائم الخمور والمخدرات بفئة المستوى المتوسط أكثر من ذوى الدخل المنخفض وذوى المستوى المرتفع وان كان ذوى الدخل المنخفض أكثر اتجاها لجرائم المخدرات من ذوى الدخل المرتفع .

أما جرائم الحرية والعرض والأخلاق فيتجه إليها ذوى المستوى المرتفع أكثر من غيرهم بنسبة 20% فيما وصلت أعلى نسبة من غيرهم 7% فقط . ولم تظهر جرائم المخلة بالثقة العامة إلا في فئة ذوى الوضع الاقتصادي المتوسط .

5_ من حيث علاقة الترتيب بالبطالة

لوحظ الذين يعيشون في بطالة سافرة جرائمهم تتوزع بالتساوي بين الجرائم ضد الأشخاص والخمور والمخدرات بنسبة 40.0% لكل منها بينما يتجه الـ 20% الباقي منهم إلى الجرائم ضد الأموال .

في حين أن الذين يعملون في أعمال حرة وأعمال هامشية فان الجرائم لديهم تتجه ضد الأشخاص بنسبة اكبر 41.3% منهم ثم إلى جرائم الخمور والمخدرات 23.8% ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 19%.

من الواضح انه ليس هناك انتظام واضح في توزيع النسب المتعلقة بالربط بين نوع الجريمة وجهة العمل غير أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن الذين هم في بطالة سافرة يتجهوا أكثر إلى جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 41.7 % ، ثم إلى الجرائم ضد الأموال بنسبة 33.3% ، ثم ضد الأشخاص بنسبة 25% منهم . وهذا مؤشر يمكن معه القول بان الأشخاص الذين يعيشون في بطالة سافرة يتجهون إلى الخمور والمخدرات ثم إلى الجرائم ضد الأموال ، بينما بقية الفئات بما فيهم الأشخاص الذين يعملون في أعمال هامشية وأعمال غير منتظمة يتجهون إلى الجرائم ضد الأشخاص بنسبة اكبر من العاطلين عن العمل .

6_الترتيب وعلاقته بمدى استمرار البطالة

يتضح انه بالنسبة للأشخاص الذين كانوا في بطالة سافرة معظم الوقت تتجه الجرائم لديهم نحو الأشخاص بنسبة 42.9% في حين تتساوى نسب الجرائم ضد الأموال جرائم الخمور والمخدرات بنسبة 22.4% بالتساوي ، ثم تأتى الجرائم ضد العرض و الأخلاق بنسبة 6.1% والجرائم المخلة بالثقة العامة بنسبة 4.1% وأخيرا أكثر من جريمة بواقع 2% .

ومن حيث ارتباط أنواع الجرائم بالمدة التي انتظرها المبحوث في البحث عن عمل أتضح أن الفئتين ذات المدة الأقل (3) أشهر وذوى المدة الأطول أكثر من سنة تتوزع النسب إلى كل أنواع الجرائم وأن كانت الجريمة ضد الأشخاص تمثل النسبة الأكبر لديهم . بينما الذين استمروا في البحث ما بين (6) أشهر إلى سنة يميل التوزيع عندهم إلى الجرائم ضد الأشخاص ثم الخمور والمخدرات و الجرائم ضد الأموال

د) نتائـــج تتعلـق بالعود للجريمة

تحقق في الفرض الفرعي أن هناك علاقة بين البطالة والعود للجريمة على النحو التالي :

ولم يتحقق ارتباط العود للجريمة بالبطالة ، بل إن ارتباط العود بالعمر الأكبر يـشير إلـى ضعف ارتباطه بالبطالة .

هناك 24.5 % من مجتمع الدراسة سجنوا من قبل وهؤلاء يمثلون ظاهرة العود ، وهم من الذين يطلق عليهم (مرتكبي جرائم العود) .

وتجدر الإشارة إلى انه رغم انخفاض نسبة العائدين للإجرام عنها بالنسبة لغير العائدين في الدراسة الحالية ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذه النسبة ، والتي تشير إلى ما يطلق عليه القانون العود إلى الجريمة إذا تكرر عدة مرات .

كما أتضح أن فئات العمر الأصغر 16- 20 لم تسجل بينها حالات عود ، فـي حـين أن حالات العود سجلت لدى الفئات 21-30 بنسبة (25.8%) من الإجمالي .

وكانت الفئات الأكبر سنا أكثر تسجيلاً للعود ، حيث سجلت الفئة العمريـة 26-30 (31.1 %) في حين سجلت الفئة العمرية 21-25 نسبة عود تساوى (25.6%) ولم تسجل أي حالة عود للفئة العمرية 16-20 .

ومن ذلك نستنتج أن هناك علاقة بين العمر والعود إذ كلما زاد العمر تـم تـسجيل العـود للجريمة ، ولم تدل المؤشرات على ارتباط العود بالبطالة سواء السافرة أو الأعمال الهامشية وغير المنتظمة .

ثالثا عرض نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

1) نتائج تتعلق بخصائص الأفراد والمتغيرات المرتبطة بهم :-

العمـــــــــــر

توصلت الدراسة إلى أن (46.0%) من مجتمع الدراسة يقعون في الفئة العمرية من (26-30) سنة وهذا يعنى أن الشباب فوق سن العشرين وحتى الثلاثين سنة هـم الأكثـر وقوعـا فـي الانحراف والسلوك الإجرامي .

وهذا يتفق إلى حد ما مع ما توصلت إليه دراسة بدر عبد المنعم وآخرون عن علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي التي تفيد أن نسبة من مرتكبي الجرائم تتراوح أعمارهم ما بين (20_40) سنة وهي الفئة العمرية الشابة والمنتجة في المجتمع .

المســـتوى التعليمي

بينت الدراسة أن معظم الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية هم مـــن ذوي المـــستويات التعليميـــة الأساسية (ابتدائي إعدادي) يليها المرحلة الثانوية أي أن هناك علاقـــة بـــين المـــستوى التعليمـــي والجريمة تشير إلى تدنى المستوى التعليمي للمحكومين .

وهذا يتفق مع ما أكدته دراسة (الربايعة 1984) من أن الأميين والأفراد الذين مـــستوياتهم التعليمية متدنية أكثر ميلاً إلى ممارسة الجريمة من الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية مرتفعة .

وهذه النتيجة تتفق أيضا مع دراسة عفاف إبراهيم عبد القوى عن بطالة الـــشباب والعنـــف حيث أكدت على أهمية العوامل الثقافية المرتبطة بالمستوى التعليمي ، والنوع والسن حيث لا يمكن إغفال أهميتها في التأثير على السلوك الإجرامي للأفراد .

المهنـــــــــة

كشفت الدراسة أن معظم أفراد مجتمع الدراسة ليس لديهم مهن ثابتة يزاولونهـــا أو حرفـــة أصلية

المهنة والعمل

وقد أكدت هذه النتيجة عفاف إبراهيم عبد القوي في دراستها عن ظاهرة بطالـــة الـــشباب والعنف التي بينت إن أكثر نسبة من الشباب المتهمين في قضايا العنف موضع الدراسة هـــم مـــن الشباب المتعطل عن العمل الذين يعانون من البطالة السافرة أومن الشباب الذي يعمل في أعمـــال غير دائمة .

كم تتفق هذه النتيجة مع دراسة معدلات الجريمة في مدينة بنغازي حيث تبين من الدراســـة 21% من مجتمع الدراسة يرجع إجرامها إلى عدم توفر فرص عمل ، وأن 23% من نزلاء مؤسسة الإصلاح في الكويفية سبق لهم أن توقفوا عن العمل بسبب عدم الرضي أو عدم التكيف .

وتتفق أيضاً مع دراسة عاطف عبد الفتاح عجوة عن البطالة في الوطن العربي وعلاقتهـــا بالجريمة ، والتي تفيد بان ضعف مستوى المهارة العملية للمجرم العاطل عن العمل والتي تؤدي إلى سهولة استغناء جهة العمل عنه ، حيث يكون انخفاض دخل المجرم العاطل دافعاً له لتـــرك العمـــل باختياره ، كما أن طول فترة بقاء مشكلة البطالة لديه تجعله يواجه حالة العوز باستمرار .

وفى ذات السياق تصل الدراسة إلى اعتبار البطالة سببا أساسيا للجريمة ودخول السجن وفقا لوجهة نظر المبحوثين وهى ذلك تتفق مع دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة حول البطالة

وأثرها على معدلات الجريمة فادت بأن العاطلين عن العمل يمثلون ربع الجناة ، وأن نسبتهم تزداد عبر السنوات كما أن غالبية مجتمع الدراسة (84%) يعتبرون أن البطالة هي السبب في جنوحهم .

حجـم الأســـــــرة

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أسر أفراد مجتمع الدراسة تعدى حجمها متوسـط حجـم الأسرة في المجتمع الليبي الذي يساوي (7) أفراد ، حيث لوحظ أن متوسط أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة يساوي (9)

ويؤيد ذلك ما جاء في دراسة بدر عبد المنعم عن علاقة البطالة بالجريمة والانحراف فـي الوطن العربي إن اغلب المبحوثين يعشون في اسر كبيرة الحجم من حيث عدد أفراد الأسرة التـي يقع عليهم عبء أعالتها حيث يعيش 66% من أفراد مجتمع الدراسة في أحياء شـعبية أو أحيـاء هامشية فقيرة ، وان أكثر من 77 % يسكنون بيوت شعبية .

المستوى الاقتصادي للمبحوثين

توصلت الدراسة الميدانية كما هو مبين إلى أن هناك علاقة بين قلة الدخل وارتكاب الجريمة وفقا لوجهة نظر المبحوثين حيث تبين أن نسبة 31.4% من مجتمع الدراسة يرون أنهـم ارتكبـوا الجريمة بسبب قلة دخلهم المادي وكثرة الضغوط عليهم وعدم حصولهم على عمل مما أدى بهم إلى الاتجاه نحو الجريمة .

كما أظهرت الدراسة أن غالبية مجتمع الدراسة يعانون من مستوى مادي ضعيف ، حيـث متوسط دخل المبحوثين 159 دينار شهري .

وتتفق الدراسة في ذلك مع دراسة كان شايلا (Khan Shaila) عن الإفراط فـي تعـاطي الكحول وعلاقته بالفقر والبطالة التي ترى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى الإجهاد والضغط النفـسي الذي ينتج عنه الزيادة المفرطة في تعاطي الخمور .

كما تتفق في ذلك مع دراسة صالح معمر الدبيب العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة أن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العود إلى الجريمة ومعـدلات دخـول العائـدين الشهرية حيث بلغت قيمة كا^2= (20.82) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجـة حرية (3) .

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما جاء في دراسة محمد منبي بكار عن العوامل الأسرية لجريمة المرأة في الجماهيرية والتي تفيد أن أعلى نسبة من المبحوثات كن عاطلات عن العمل ، حيث بلغت (41.0%) . كما أثبتت وجود حرمان مادي يحول دون إشباع الحاجـات الـضرورية، حيـث أن

(66.4%) من أسر ميلاد المبحوثات كان الوضع الاقتصادي والمعيشي منخفضاً ، وكان ذلك الوضع أيضا منخفضا (76.5%) من أسر زواج المبحوثات .

وأيضا ما جاء في دراسة عبدا لله المصبراتي عن التحديث الاجتماعي وعلاقته بالجريمة إن حوالي ثلث مجتمع الدراسة سعوا إلى العمل بمهنة إضافية كما تبين إن اقل من نصف مجتمع البحث بقليل غير راضين على مهنهم ودخولها الاقتصادية .

كما بينت الدراسة نتائج ترتبط بالوضع الاقتصادي والمعيشي تتفق مع دراسة بدر عبد المنعم وآخرون عن علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي في أن الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية للبطالة تتمثل في الفقر ، وعدم إشباع الحاجات الضرورية ، والحرمان ، وتدني جودة الحياة ومستوى المعيشة ، وتفشي مظاهر اليأس ، وخيبة الأمل ، وعدم الرضا أو الإحباط .

المشكلات الأسرية

تشير الدراسة إلى أن ارتفاع معدل المشكلات الأسرية التي يعاني منها النزيل وبشكل مستمر أثناء وجوده في حالة بطالة . وهي في ذلك تتفق مع دراسة لي ايونج Lee Eunjoo عن البطالة وتأثيرها على جودة الحياة في كوريا الجنوبية ، والتي أكدت بأن للبطالة آثار سلبية على رفاهية الأفراد ، فقد وجدت هذه الدراسة أن الآثار السلبية تتفاوت وفقا للمنزلة الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين ، وهم الأقل حصولا على دعم من أفراد الأسرة والأصدقاء وأن فقدان العمل يؤدي إلى إضعاف مصادر المواجهة والروابط الاجتماعية الضعيفة أصلاً .

2) نتائج تتعلق بنوع الجريمة

جرائم ضد الأموال

الجرائم ضد الأموال جاءت في المرتبة الثالثة ، ويقصد بجرائم ضد الأموال هي ارتكاب الجريمة التي تأتي بشكل من الأشكال سواء عن طريق سرقة الأموال أو سرقة المنازل والسيارات وغيرها والهدف من ورائها الحصول على المال أو الممتلكات .

وأكد ذلك أيضا دراسة مركز بحوث الشرطة بالقاهرة عن البطالة والأمن ، حيث وجد ارتباط قوي بين جرائم العاطلين عن العمل والجرائم التي يكون القصد من ارتكابها هو الحصول على المال مثل جرائم السرقة بالإكراه، وسرقة المساكن والمتاجر والسيارات، وجرائم المخدرات .

وأيضا دراسة بدر عبد المنعم وآخرون عن علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي أن أهم الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الجريمة هي العوامل الاقتصادية

وتتفق في ذلك أيضا مع دراسة جولد وينبرج و مؤستارد (Gould Weinberg & Mustard) التي تشير إلى أن فئة الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك .

وهذا ما أكده رفائيل وترابمير في دراستهما حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة حيث أكدت نتائج دراستهما على وجود علاقة ثابتة ومطردة من جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة ، بحيث تزيد نسبة وقوع هذه الجرائم بزيادة نسبة البطالة في المجتمع .

جرائم الخمور والمخدرات

حلت جرائم الكحول والمخدرات في هذه الدراسة في المرتبة الثانية وتشير بذلك إلى محاولات الهروب من الواقع أو محاولات الكسب بالطرق غير المشروعة والتي تمثل انحرافا سلوكيا وعملا يجرمه القانون .

ويؤيد هذه النتيجة دراسة عاطف عبد الفتاح عجوة البطالة في الوطن العربي وعلاقته بالجريمة والانحراف التي ترى أن اتجاه المجرم العاطل إلى تعاطي المخدرات والخمور لتناسي مشاكله وهمومه بسبب ظروفه النفسية التي يمر بها مما يدفعه إلى الجريمة .

كما تتفق مع دراسة رفائيل و ونتر ابمير (Raphael & Winter-Ebmer) التي تشير إلى أن اتجاه المجرم العاطل إلى تعاطي المخدرات وذلك لتناسي مشاكله وهمومه بسبب ظروفه النفسية التي يمر بها .

وأكدت ذلك أيضا دراسة خان شيلا (khan Shaila) عن الإفراط في تعاطي الكحول وعلاقته بالفقر والبطالة حيث تبث أن تناقص تعاطي الكحول أخيرا بينما طول فترة البطالة يزيد منه فزيادة مدة الفقر تزيد من تعاطي الكحول وتسبب في زيادة الفقر وزيادة المشاكل المترتبة على تعاطي الكحول وتزيد من الإدمان عليها .

جرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق

تحل الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق في المرتبة الرابعة لدى أفراد مجتمع الدراسة وبنسبة 6.1% ،وفي ذلك تختلف الدراسة مع دراسة العيسوي عن اتجاهات الشباب نحو البطالة التي تشير إلى أن 94.7% من مجتمع الدراسة عبروا عن رأيهم في إن البطالة تؤدي إلى انتشار الرذيلة .

كما تختلف الدراسة الراهنة مع الدراسة التي أجرها مركز بحوث الشرطة بالقاهرة عن البطالة والأمن والتي أثبتت وجود علاقة قوية بين جرائم البغاء .

وفي وجود علاقة متوسطة بين جرائم هتك العرض والاغتصاب والبطالة ، حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بين المتهمين المرتكبين لتلك الجرائم ،والعاطلين عن العمل إلى (0.67) خلال الفترة الزمنية المذكورة ،وهو ما يدل على أن أي زيادة في أعداد العاطلين عن العمل تؤدى إلى حدوث زيادة في إعداد المرتكبين لتلك الجرائم والعكس .

3) نتائج تتعلق بخصائص الجريمة

خاصية الخطورة الإجرامية

أشارت الدراسة الراهنة إلى جسامة الفعل الإجرامي ، وهذا ما يشير إلى جسامة الجرائم ويعزز الاستنتاج بان الجريمة في ليبيا تتسم بالخطورة والجسامة والعنف .

وأكد ذلك دياب البداينة في دراسته عن واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي حيث تبين إن أكثر الجرائم الخطيرة انتشارا هي جريمة الإيذاء الخطير والجسيم (جنايات ضد الأشخاص ، وجنايات ضد الأموال) حيث بلغ (45) جريمة لكل مائة إلف نسمة ، ثم القتل 2 جريمة لذات المعدل ، إما أكثر الجرائم الخطيرة ضد الأموال انتشارا في مجتمعات الدراسة هي جرائم السرقات بأنواعها.

خاصية المشاركة

توصلت الدراسة إلى أن طبيعة الجرائم المرتكبة تميل إلى تخطى الأعمال الفردية بل احتاجت إلى أن يشترك فيها أكثر من عنصر . .

وهذا ما جاء في دراسة مركز أبحاث الجريمة بالرياض حول البطالة وأثرها على معدلات الجريمة ، حيث بينت أن معظم مرتكبي الجرائم العاطلين قاموا بتنفيذ جرائمهم بمشاركة آخرين معهم ونسبة (40 %) وهؤلاء المشاركون هم كذلك عاطلون عن العمل ، بما يدل على حاجاتهم للمال .

خاصية العنف

لاحظت الدراسة تزايد جرائم العنف المتمثلة في المشاجرات والقتل والسرقة بالإكراه التي بلغت نسبتها 44.1 % من مجتمع الدراسة

وأكد ذلك دياب البداينة في دراسته عن واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي حيث تبين إن أكثر الجرائم الخطيرة انتشارا هي جريمة الإيذاء الخطير والجسيم (جنايات ضد الأشخاص ، وجنايات ضد الأموال) حيث بلغ(45) جريمة لكل مائة إلف نسمة تم القتل (2) جريمة لذات المعدل

كما أكدا منصور مغاوري حسن في دراسته عن البطالة والعنف إذ تبث أن زيادة نسبة البطالة بمقدار 1% يؤدي إلي زيادة عدد جرائم السرقة بالإكراه بما يقرب من 6 % بينما تؤدي

زيادة عدد جرائم السرقة في السنة السابقة بمقدار 1% إلي زيادة بمقدار يقرب من 63،% وان زيادة معدل البطالة القومي على المتوسط بمقدار 1% تؤدي إلي نسبة المتعلمين المتهمين بما يقرب من 56،% وهذا يدل على الاندفاع بصورة اكبر نحو الجريمة والعنف .

وتتفق الدراسة في ذلك أيضا مع دراسة رفائيل و ونتر ابمير (2001) (Raphael & Winter-Ebmer) ، حيث أكدت نتائج دراستهما على وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة ، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع ، كما أشارا إلى دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة بين ارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة .

4) نتائج تتعلق بالعود للجريمة

على الرغم من انه لم تثبت علاقة بين البطالة والعود للجريمة فان من نتائج الدراسة الميدانية أن الذين لم يدخلوا السجن في السابق نسبتهم 70% من مجتمع الدراسة ، في مقابل 24.5% من سجنوا من قبل وهؤلاء يمثلون ظاهرة العود .

ويؤيد هذه النتيجة ما توصل إليه بدر عبد المنعم وآخرون عن علاقة البطالة والجريمة والانحراف في الوطن العربي التي أكد فيها على إن 70% من مجتمع الدراسة قد تم سجنهم مرة واحدة مقابل 28% كانوا قد سجنوا أكثر من مرة وان أكثر أنواع الجرائم ارتكاب هي السرقة وتعاطي المخدرات والقتل والاغتصاب (جرائم ضد الأشخاص) .

وكذلك يتضح من الدراسة التي أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (1418ه) الرياض حول البطالة وأثرها على معدلات الجريمة إن أكثر من 60% من حجم مجتمع الدراسة إن الجريمة الأولى كان لها أثرها في إفراز جرائم أخرى .

وهذا ما أكدته دراسة صالح معمر الدبيب عن العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة حيث أثبت بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العود إلى الجريمة والحالة الاقتصادية لأسر العائدين حيث بلغت قيمة كا^2= (12.46) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (2) .

رابعا : توصيات الدراسة :

بعد أن تم استعراض نتائج الدراسة ، وبناءاً على تلك النتائج التي تم التوصل إليها ، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات التي تشكل مقترحات وآراء للباحثة ،بهدف الوقوف على السبل المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة ،والجريمة التي تواجه الكثير من الشباب في مجتمعنا الجماهيري ومن التوصيات التي تقدمها الدراسة ما يأتي :

1. ضرورة ربط التعليم بالبيئة وذلك بتحويل التركيز أو إعادة توزيع الاستثمارات من التعليم النظري إلى التعليم المهني ، وذلك بإعادة صياغة المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم ليهتم بالجانب المهني بالتساوي مع الجانب النظري .
2. التوسع في أنشاء مراكز التدريب التي تزود الأفراد بالمهارات المطلوبة في السوق بحيث تتوفر لهم فرص عمل مربحة دون حاجة لاستكمال الدراسة الجامعية ، وبذلك نسد العجز الواضح في الأيدي العاملة المدربة من الحرفين .
3. التوسع في مجالات الاستثمار (القطاع الأهلي) وتضيق استثمارات القطاع العام .
4. الاهتمام بتنمية واستثمار المواد البشرية في مواجهة البطالة مما يؤدي إلى صقلها وأعدادها أعداداً جيداً وفق احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي وإعادة تدويرها ورفع كفاءتها من حين إلى آخر، والعمل على أعداد قوة عمل وطنية قادرة على دخول المنافسة في سوق العمل الدولية ، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بها لتطويرها.
5. تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة وتبصير الشباب عامة والعاطلين خاصة بالبحث عن العمل والالتحاق به حتى وأن كان الأجر الذي سوف يتقاضونه من ذلك العمل ضعيفاً ، وعدم اليأس مما قد يؤدي ذلك إلى الانحراف ومصاحبة أصدقاء السوء .
6. ضرورة مساهمة القطاع الأهلي في خدمة الوطن وذلك باستقطاب الشباب المؤهل ومساعدتهم في الالتحاق بالوظائف المتوفرة أو التي تشغلها العمالة الوافدة .
7. ضرورة تشغيل كل من انتهت فترة عقوبته من هؤلاء الشباب في أية وظيفة تتناسب مع وضعه وذلك لرفع معنوياته وشعوره بأن المجتمع في خدمته وفي حاجاته ، وكذلك من اجل عدم عودته إلى الجريمة مرة أخرى بعد خروجه من المؤسسة الإصلاحية.
8. توفير مستلزمات التشغيل والإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل لها الاستمرارية وتبسيط الإجراءات دعما للأنشطة التشاركية والفردية والمساهمة.

9. استخدام خطط التنمية لإيجاد فرص عمل بمختلف المناطق لغرض وضع حد للهجرة من الريف إلـــى المدن وبما يحقق عودة الخبراء إلى مناطقهم وتفعيل الريف بدل الهجرة إلى المدن.
10. صرف إعانات بطالة للعاطلين عن العمل مع بقائه عاطل حتى يجد عملا.
11. الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعمقة في الكشف عن أسباب نشوء مشكلة البطالة وارتفاع معـــدل الجريمة، وتقديم الحلول المناسبة للحد منها.

الخـــــــــــاتمة

تعد الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تتعرض لها المجتمعات ، فإذا ارتفعت في المجتمع وخاصة بين أوساط الشباب فلنتوقع الكثير من الجرائم شديدة الخطورة ، فمشكلة البطالة وحسب ما تبين من نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة هي الموقع الوخيم للجريمة ، ومـــن الطبيعي أن تؤدي إلى اهتزاز شخصية العاطل وعدم شعوره بالمكانة أو تحقيق الذات .

أن الفرد يرتكب الجريمة إذا توافرت له بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفـــسية ، بـــسبب ضعف المستوى الاقتصادي وعدم وجود المصدر المادي المناسب له ، فتدفع الفرد مرتكب الجريمة إلـــى البحث عن المال بأي وسيلة كانت ، نظراً لحاجته الماسة له لتوفير أدنى المتطلبات الضرورية له ولأسرته

إذا فسوء الأحوال الاقتصادية للفرد قد يحرك فيه الميول الإجرامية المختلفة فيقدم علـــى ارتكـــاب الجريمة.

ومشكلة البطالة موضوع الدراسة تؤدي إلى الانحراف وارتكاب الجريمة عندما تتوفر لدى الفـــرد بعض العوامل المساعدة لارتكاب الجريمة ، نظراً لأن الفرد يعيش حالة بطالة وفراغ وفقر في وقت واحد مما يشعر في النهاية بأنه شخص منبوذ من المجتمع .

لذا فإن هذه الدراسة تحذر من ذلك ومحاولة السرعة في أيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة فلابد من مواجهتها والحد منها فهي تعتبر مشكلة تأتي بمشاكل أخرى ، وتخلق مشاكل أكثر تعقيداً ، وتولد الجريمة في المجتمع ، وتحد من تنامي مستوى الأمن ، وتزيد من معدل الجريمة ، ولذلك يجب توفير فرص العمل المناسبة لكل من فئات المجتمع الشباب الخريجين وحتى ذوي المؤهلات الأدنى وذلـــك لمواجهـــة تلـــك المشكلة ومحاولة القضاء عليها أو على الأقل الحد منها .

قائمة المراجـــــع

أولاً أ- الكتب العربية

1) إبراهيم محمد ، حلول إسلامية لمشكلة البطالة،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،2005ف.

2) إبراهيم مذكور وآخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1975.

3) أحمد جامع ، تعقيب على بحث، البطالة في مصر قياسها وأساليب علاجها، كتاب المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، 1989، الموارد البشرية والبطالة (الجمعية المصرية والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1991

4) احمد على محمود ،السكان والموارد بالجماهيرية ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد الأول 1995،الهيئة القومية للبحث العلمي ،طرابلس

5) السيد علي شتا ،علم الاجتماع الجنائي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 1987،

6) السيد عوض ،الجريمة في مجتمع متغير ،المكتبة المصرية ،الإسكندرية ،2001

7) السيد رمضان ،الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية

15) بدر عبد المنعم وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض ،1998.

16) جان ماركيزيه ،الجريمة ،ترجمة عيسى عصفور ،منشورات عويدات ،بيروت ،1983

17) جلال ثروت ،الظاهرة الإجرامية ،دراسة في علم الإجرام والعقاب مؤسسة الثقافة الجامعية ،1979

18) حسان خلاق ،قضايا ومشكلات العالم العربي ،دار النهضة العربية ،2004

19) حسن صادق المرصفاوي ، علم الإجرام والعقاب ،

20) حسن هادى احمد ، الإنسان المعاصر عند هربرت ماكيوز ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1980

21) خالد محمد الزوى ،البطالة في الوطن العربي ،مجموعة النيل العربية ،2004،

22) ــــــــــ،البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل "،مجموعة النيل ،1982

23) دوركايم ،ترجمة محمود قاسم ،قواعد المنهج في علم الاجتماع ،مكتبة النهضة المصرية القاهرة ،1995

24) ذياب البداينة ، واقع وأفاق الجريمة في المجتمع العربي ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 1420هـ

25) رؤوف عبيد ،أصول علم الإجرام والعقاب ،دار الفكر العربي ،الطبعة الرابعة ،1977،ص 292.

26) رمسيس بهنام ، علم الإجرام ، الجزء الأول منشأة المعارف ، الإسكندرية 1970م

27) رمزي زكى ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 2226، الكويت ،1997 .

28) سامية محمد جابر ،الانحراف والمجتمع ،دار المعرفة الجامعية 1988،الإسكندرية ،

29) سامية حسن الساعاتي ، الجريمة والمجتمع دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1983 .

30) ساسي سالم الحاج ،المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان ، ط 2، دار الكتاب الجديدة المتحدة ،بيروت ،د.ت

31) سليم نعامة ، الانحراف ، مكتبة الخدمات الطباعية ، دمشق ، 1985.

32) سليمان عبدا لمنعم سليمان ،أصول علم الإجرام القانوني ،الجامعة الجديدة للنشر ،1994

33) سميحة السيد فوزي ،البطالة في مصر ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،قسم الاقتصاد ،دار الرضا للطباعة ،1989

34) شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2002ف.

35) صالح معمر الدبيب، العوامل الاجتماعية الكامنة وراء العود إلى الجريمة، دراسة ميدانية لمجموعة من المجرمين بمدينة بنغازي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قار يونس ،بنغازي ،2001ف

36) صلاح عبد المتعال ، التغير الاجتماعي والجريمة ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1980.

37) عاطف عبد الفتاح عجوة ،البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 1986

38) عبدا لمنعم العوض ،المبادىء العلمية لدراسة الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي ،1985.

39) عبد الله أحمد المصراتي ، التحديث الاجتماعي وعلاقته بالجريمة ، دراسة ميدانية على النزلاء بمؤسسة الإصلاح والتقويم _الكويفية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،جامعة قار يونس ،بنغازي ،2003ف .

40) عبد القادر عوده ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، دار الكتاب العربي ،بيروت ، (دت)

41) عبد الرحمن العيسوي ، ،سيكولوجية العمل ،دارالراتب الجامعية، بيروت ،(دت).

42) عبد العزيز الخياط ، المؤيدان الشرعية ، نظرية العقوبات ، الطبعة الثانية ، دار السلام للنشر ،(دت) .

43) عبيد حسن إبراهيم ، الوجيز في علم الإجرام والعقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978.

44)- على عبد القادر قهوجى و فتوح الشاذلي ، علم الإجرام ولعقاب ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1988.

45) على عبد القادر القهوجي ،علم الإجرام والعقاب ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1977. 1984ف.

46) على محمد جعفر ، الأحداث المنحرفون ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1984 .

49) علي ليلة ،النظرية الاجتماعية المعاصرة ،دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، دار المعارف ،القاهرة 1981!

50) ــــــــــــــ، الشباب في مجتمع متغير،تأملات في ظواهر الأحياء والعنف ، مكتبة الحرية الحديثة للطباعة والنشر ، ؟ ، 1990.

51) عمر السعيد رمضان ،دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، 1972

52) عوض محمد ، مبادئ علم الإجرام ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،1980 .

53) فالكوم جيلر وآخرين ،اقتصاديات التنمية ،ترجمة طه عبد الله منصور ،عبد العظيم مصطفى الطبعة العربية ،دار المريخ ، بيروت 1995ف.

54) فتوح الشاذلي ،علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت (دت).

55) فرج صالح الهريش ،علم الإجرام ، ط1، الدار الاهلية للطباعة والتجليد ،بنغازي ،1999،

56) فريق من الباحثين المكلفين من اللجنة الشعبية للعدل بمدينة بنغازي ، معدلات الجريمة ببلدية بنغازي ،دراسة استطلاعية ميدانية ،مكتب البحوث والدراسات ،الصيف ،1990

57) فوزية عبد الستار ، مبادى علم الإجرام وعلم العقاب ،ط5 ،دار النهضة العربية ،بيروت 1985،

58) مأمون سلامة ،أصول علم الإجرام والعقاب ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،1978

59) محمد عارف ، الجريمة في المجتمع ، ط2، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1981.
60) محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف دار المعارف ، الإسكندرية ، 1988.
61) ـــــــــــــ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، الإسكندرية ، 1979.
62) محمد زهوة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1976 .
63) محمد خلف، مبادىء علم الإجرام، دار منهل المعارف، الطبعة الرابعة ن دمشق، 1985.
64) محمد فايز عبد أسعيد ،مشاكل التنمية في العالم الثالث ،الناشر غير مبين ،الرياض ،1984
65) محمد علي العدل ،الاقتصاد الكلي ـالنظرية النماذج ـالسياسات ـ،الناشر غير موضح ،1990
66) محمد علي محمد ،الشباب العربي والتغير الاجتماعي ،دار النهضة العربية ، بيروت،1985ف
67) محمد علاء الدين عبد القادر ،البطالة وأساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ضل الجات ،دار المعارف ،الإسكندرية ،2003ف
68) محمد منبى بكار ،العوامل الأسرية لجريمة المرأة ، :دراسة ميدانية على نزيلات مؤسسات الحماية والإصلاح والتقويم في الجماهيرية العظمى ،(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة قار يونس ،بنغازي ،2004ف
69) محمد شفيق ،التنمية والمشكلات الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،1999
70) ـــــــــــــ، الجريمة والمجتمع ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 1999
71) محمد فتحي ،علم النفس الجنائي علما وعملا ،دار النهضة المصرية ،الطبعة 4، 1997
72) محمد رمضان باره ،مبادى علم الإجرام، مطابع عصر الجماهير ،الخمس ،1999ف.
73) محمد الرازقي ، محاضرات في القانون الجنائي (القسم العام) ،ط3، دار أويا للنشر، طرابلس
74) محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ، 1972.
75) ـــــــــــــ،،دروس في علم الإجرام والعقاب ،دار النهضة العربية ،بيروت 1988
76) مراد وهبة ،يوسف والمذهب التكاملي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،1974
77) مركز بحوث الشرطة،مشكلة البطالة في مصر انعكاساتها الأمنية،القاهرة ،مركز بحوث الشرطة ،1992.
78) مصطفى عبد الحميد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الثانية ، 1992

79) مصطفى احمد زكى ، دراسات في علم النفس والجريمة ، دار العلم ، الكويت ، 1986.
80) مصدق جميل الحبيب ،التعليم والتنمية الاقتصادية ،دار الرشيد ،العراق ،1981
81) نبيه الصالح ،دراسة في علم الإجرام والعقاب ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ،عمان 2003
82) نبيل رمزي اسكندر ، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية ، علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع ، الكتاب السادس عشر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988.
83) يسرى أنور على ، علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984.

ب_ الدوريات :

1) احمد على محمود ،السكان والموارد بالجماهيرية ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد الأول 1995،الهيئة القومية للبحث العلمي ،طرابلس ص 140
2) حسن شبريه ، البطالة ،مجلة المحاماة ،العددان الثالث والرابع ،مارس وابريل، جمهورية مصر العربية ، 1990ف،ص 70.
3) مجلة القوى العاملة ،العدد الثالث ، قسم التوعية والإعلام باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل 2004ف ص4
4) مجلة القوى العاملة ،العدد الرابع ، قسم التوعية والإعلام باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل 2005ف صص 22 -23 ص50
5) مجلة القوى العاملة ،العدد الرابع ، قسم التوعية والإعلام باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل 2006ف صص22-23
عبد الله الصادق إبراهيم ، نظرية رد الفعل الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي ، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، الجزء الأول ، 1986، ص368.
صلاح عبد المتعال ، حجم الجريمة بين الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية ، المجلة الاجتماعية الجنائية (1) العدد 2-3، يوليو، نوفمبر 1978، مجلد 21صص 133-137
6) عفاف إبراهيم محمود ،الشباب والبطالة ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ،ا لقاهرة ص19
7) محمد عبد الجليل أبو سنينة ،بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية في ليبيا ،مجلة البحوث الاقتصادية ،مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،المجلد السادس ،العدد الأول ،1996 ص 81
8) منظمة العمل الدولي، مجلة نحن شعوب العالم ،العددان (5،6) 1998ـ1999،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،مركز الإعلان ومنظمة الطفولةص 20.

9) مكتب العمل العربي ، معدلات البطالة والناتج القومي في أوروبا، مجلة العمل العربية ، العدد(63)، (1996/1) ص 183

10) مجموعة من الاساتذة -ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً ،التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،ط3،ص 672

11)نزار الزين ،الشباب الجامعي والبطالة المؤجلة ،مجلة الوحدة ،المغرب،العدد 39 ،1987.ص38

12) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مجلة المؤتمر،ع7 ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2002ف ص 10.

ج- التقارير والمنشورات الرسمية :

1) اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ،برنامج تشغيل للقوى العاملة الوطنية ،2004، غير منشورة

2) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1995ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس .

3) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة1996 ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

4) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1997ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

5) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1998ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

6) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1999ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

7) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2000ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

8) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2001ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

9) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2002ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

10) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2003ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

11) التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2004ف، اللجنة الشعبية للعدل والامن العام طرابلس.

12) التقرير السنوي السابع والأربعون، مصرف ليبيا المركزي، للسنة المالية 2003

13) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 173 ،2003

14) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،المسح الاقتصادي والاجتماعي ،الجزء الأول ،الخصائص الديمغرافية ،(2003ـ2002)

15) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في الجماهيرية ،1995

16) تقرير التنمية البشرية لسنة 1999، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، ،طرابلس.
17) مركز بحوث الشرطة،مشكلة البطالة في مصر انعكاساتها الأمنية،القاهرة ،مركز بحوث الشرطة ،1992.
18) اتجاهات التشغيل في العالم "مكتب العمل الدولي _ جنيف يناير 2004ف
19) قانون رقم (47) لسنة 1975ف بشأن السجون .

ثانياً _ المؤتمرات والندوات :

1)_ مؤتمر العمل العربي ،الدورة السادسة والعشرين ،القاهرة ،6_13مارس،1999،البند التاسع ،تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة.
2)_ مكتب العمل العربي الدولي ، ندوة مكتب العمل العربي الدولي ،معايير العمل العربية والدولية ،1995.
3)_ سامية الساعاتي ،هجرة العقول المصرية ،حجمها ،ديناميتها ،إبعادها ،المؤتمر الثاني للمجموعة العربية الأوربية للبحوث الاجتماعية ،مطبعة عين شمس ،القاهرة ، 1980 .
4)_منصور مغاوري حسن ، البطالة والعنف ، كتاب المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية الثاني ،الأوراق البحثية، القاهرة ،2002
5)- Lee . Eunjoo , Unemployment and its impact on well-being – A field study of south Koran economic crisis 1997-2001. The university of Texas – Austin , 2001 .

رابعاً _ المواقع الالكترونية :

لمزيد من المعلومات الرجوع إلى الصفحة الخاصة بالشباب في موقع الأمم المتحدة.

1) http:/www.un.org./youth
2) لمزيد من المعلومات الرجوع إلى

www.ArRiyadh.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " البطالة وعلاقتها بالجريمة " دراسة ميدانية عن الشباب النزلاء بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراتة لنيل إجازة التخصص العالي الماجستير في علم الاجتماع وبما أنك أحد المبحوثين أضع بين يديك هذا الاستمارة والذي آمل أن تجيب على أسئلتها بكل موضوعية وصدق وأمانة علماً بأن هذه المعلومات لا ستخدم إلا للغرض العلمي ولا داعي لذكر الاسم .

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعـــــــــــة التحـــــــــــدي
كليـــــــــــــــة الآداب والتربية
قســـــــــــــم الاجتمـــــــــاع

البطالـــة وعلاقتـــها بالجريمـــــة

دراسة ميدانية عن الشباب المتواجدين بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراتة

بحث مقدم لاستكمال درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع

استبيان مقابلة

الطالبـــة : نجـــاة خليفـــة الـــــزروق
المشرف : الدكتور إبراهيم على الجيار

رقم الاستمارة ( )

اسم المؤسسة .....

أولا: البيانات الأولية :

1 : النوع ذكر ( ) أنثى ( )

2 : العمر عند ارتكاب الجريمة

15_19 ( ) 20– 24 ( ) 25 – 29 ( ) 30–34( ) 35_39 ( )

40 فما فوق

3 : المستوى التعليمي :

أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) ثانوي ( ) دبلوم متوسط ( )

دبلوم عالي ( ) جامعي فما فوق ( )

4: الحالة الاجتماعية .

أعزب ( ) متزوج ( ) منفصل ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

5 : نوع السكن .

ملك ( ) مشترك ( ) تأجير ( )

6 : ما نوع الجريمة المحكوم فيها ؟

.....

ثانيا : بيانات اجتماعية عامة :

أ) بيانات عن أسرة الميلاد :

7 : عدد أفراد الأسرة. ذكور ( ) إناث ( ) المجموع ( )

8 : عدد الإخوة والأخوات في سن العمل. ( ) لاينطبق ( )

9 : عدد العاطلين منهم عن العمل. ( ) لاينطبق ( )

10 : اضطرت الأسرة إلى إيقاف بعض الأبناء عن الدراسة وتشغيلهم بسبب الظروف المادية ؟

نعم ( ) لا ( ) لاينطبق ( )

ب) بيانات عن أسرة الزواج

11 : كنت تعمل عندما تزوجت ؟ نعم ( ) لا ( )

12 : (الزوجة أو الزوج) يعمل ؟ نعم ( ) لا ( )

13 : إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل العمل هو المصدر الأساسي لدخل الأسرة ؟

نعم ( ) لا ( )

14 : عدد الأبناء ؟

ذكور ( ) إناث ( ) المجموع ( ) لاينطبق ( )

ثالثا: بيانات عن البطالة

15 : مهنتك أو حرفتك الأصلية ؟ : .....

16 : سبق لك أن مارستها ؟ نعم ( ) لا ( )

17 : في حالة الإجابة (نعم) كم كان دخلك الشهري ؟

.....

18 : في حالة الإجابة (بلا) ، فلماذا لم تمارسها ؟ .....

19 : آخر عمل مارسته ؟ : .....

20: مدة الخبرة فيه. : .....

21 العمل الذي كنت تزاوله يتبع القطاع .

العام ( ) الخاص ( )

22: سبق أن كنت تعمل قبل ارتكاب الجريمة مباشرة ؟

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

23: في حالة (لا) منذ متى ؟

3 أشهر ( ) 6أشهر ( ) 9أشهر ( ) سنة ( ) اكثر من سنة ( )

24 : كنت تبحث عن العمل ؟

نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

25 : في حالة (نعم) ما الطريقة التي كنت تبحث بها عن العمل ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابه)

البحث بشكل شخصي ( ) ، التسجيل في مكتب القوى العاملة ( )

عن طريق الآخرين ( ) ، الإعلان بوسائل الإعلام ( )

26 : كنت تبحث عن العمل في ؟

القطاع العام ( ) القطاع الخاص ( ) الاثنان معاً ( )

27 : أين كنت تقضي وقت فراغك ؟

في البيت ( ) مع الأصدقاء ( ) أتجول في المنطقة ( ) أقوم ببعض الأعمال الغير منتظمة ( )

مشاهدة الإذاعة المرئية (التلفاز) ( ) أخرى تذكر .....

28 : وضع أسرتك الاقتصادي ؟

مرتفع ( ) متوسط ( ) منخفض ( )

29 : كنت تشعر بأن احتياجاتك الضرورية متوفرة ؟

كانت كلها متوفرة ( ) القليل منها متوفر فقط ( ) لم تكن متوفرة ( ) .

30: كنت تغطي احتياجاتك أثناء وجودك بدون عمل ؟ **(يمكن اختيار أكثر من إجابة)**

بالاعتماد على الأسرة ( ) بالاستدانة من الأصدقاء ( ) بمزاولة أعمال غير منتظمة ( )

أخرى تذكر : .....

31: كنت تشعر أن وضعك في الأسرة قد تأثر سلباً بسبب عدم حصولك على عمل ؟

تأثر بشكل كبير ( ) إلى حداً ما ( ) لم يتأثر ( )

32 : كنت تشعر بأن الآخرين لا يقدرونك لأنك لا تعمل ؟

نعم ( ) لا ( )

33: كنت تشعر بالضيق والملل بسبب عدم الحصول على عمل ؟

نعم ( ) لا ( )

34 : سبب لك عدم العمل مشاكل في الاسرة ؟

نعم ( ) لا ( )

35: في حالة (نعم) ما أهم هذه المشكلات ؟ :

اجتماعية ( ) نفسية ( ) اقتصادية ( ) لاتوجد مشاكل ( )

36: الطريقة التي حاولت بها التخلص من هذه المشكلات ؟

.....

رابعاً بيانات عن الجريمة

37 : سبق لك الدخول إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل ؟

نعم ( ) لا ( )

38: في حالة (نعم) كم عدد مرات دخولك ؟

مرة ( ) مرتان ( ) أكثر من ذلك ( )

39 : الجريمة المحكوم فيها حالياً ؟

جريمة ضد الأشخاص ( ) جريمة ضد الأموال ( )

جريمة ضد الحرية والعرض والأخلاق ( ) جريمة مخلة بالثقة العامة ( )

جريمة خمور ومخدرات ( )

40: مكانها .....

41: مدة الحكم الصادر بشأنها ؟ ( )

42: نوع العمل الذي كنت تقوم به قبل دخولك السجن ؟

موظف في القطاع العام ( ) القطاع الخاص ( ) أعمال حرة ( ) عاطل عن العمل ( )

43: وضعك من العمل قبل دخولك السجن ؟

عملت لفترة ثم تركت ( ) أبحث عن عمل ( ) أجد عملا لكنه لايعجبني ( )

44: سبب ارتكاب الجريمة ؟

الدفاع عن النفس ( ) الثار ( )رد الإساءة والانتقام ( ) ، استعادة الحق ( )،

تحت تأثير مذهبات عقلية (خمور ،المخدرات) ( ) الحصول على مكاسب ( ) ،

أخرى تذكر .....

45 : ارتكابك للجريمة مرتبط بعدم حصولك على عمل ؟

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

46: قلة الدخل كان سبباً في انحرافك وارتكابك للجريمة ؟

نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما ( )

47: ضد من كانت الجريمة ؟

.....

48: تم التخطيط للجريمة مسبقا ؟

نعم ( ) لا ( )

49: وقت ارتكاب الجريمة ؟

صباحاً ( ) مساءاً ( )

50: اضطررت لاستخدام العنف أثناء ارتكاب الجريمة ؟

نعم ( ) لا ( )

51: قمت بتنفيذ الواقعة ؟

بمفردك ( ) بالاشتراك مع آخرين ( )

52: في حالة (بالاشتراك مع آخرين) من هم ؟

أقارب ( ) أصدقاء ( ) جيران ( ) أشخاص لا تعرفهم ( )

53: كم عددهم ؟

ذكور ( ) إناث ( ) المجموع ( )

54: سبق لي اتهمت بقضية تشبه القضية المتهم بها الآن ؟

نعم ( ) لا ( )

55 : سبق أن صدر في حقك حكم قضائي في غير القضية الحالية ؟

نعم ( ) لا ( )

56: في حالة (نعم) ماهي التهمة ؟

57: في حالة (نعم) كم كانت المدة ؟ ( )

58:كم كان عمرك عند ارتكابك أول جريمة؟ ( )

59: سبق لأحد أفراد أسرتك أن وجهت له تهمة في واقعة ما ؟

نعم ( ) لا ( )

60: في حالة (نعم) ماهي علاقتك الاجتماعية به ؟

.....

61: في حالة (نعم) ماتوع الجريمة ؟ .....

62: صدر فيها حكم قضائي ؟ نعم ( ) لا ( )

ملاحظات

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

زمن المقابلة .....

تاريخ المقابلة .....

Abstract

Crime is one of the most dangerous phenomena of social, economic and security faced by communities ,if they increase in the society ,particularly among young people will be a lot of very serious crimes the problem of unemployment as indicated by the results of the current study and previous studies is the site of the crime is sever natural lead to disturbance of the unemployed and non personal sense of status or self realization the problem of unemployment of any subject of study leading to delinquency and crime when there and some factors to help the individual to line in a state of unemployment and proverty and avacum at the same time which is in the end as a person non grate by the society .

The study was conducted on young Libyans of men aged (15)to (30) who were convicted in a final conviction gaeme committed their creativity and reform the institutions and evaluation and the city of mousrata (102) case .

In this study we used (spss) program for data analysis . the hypothesis were tested by various statistical techniques such as :(χ^2) ,(phi), and correlation coefficient . it was clear that the general hypothesis at the study was accepted and this hypothesis clearly ascertained the relation between the social unemployment and crime .

The great S0ialist People'sLibyan Arab Jamahiriya

AL-Tahady University-Sirte

Faculty of Arts and Education

Social science Division-Post-graduate studies

Unemployment and her relationship with crime A field study conducted on young men prisoners in the Institutes of protection ,correction and reform in misurata

Prepared By:-Ngat Khalifa Salem
Supervision Professor :Dr.Ebrahem Ali Algiar

Academic year 2007-2008